د. السقاف:
الرئيس يمارس صلاحيات خارجة عن الدستور

١٣٨٠ مرحلاً وأكثر من ألف زنزانة سعودية على الحدود

نائف حسان عن تركة البطولة: حزب الله مع المستبد والسفاح ضد لبنان

مزارع واسرته يعتصمون جوار فيلا وزير الداخلية للمرة الـ14

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ٢٥ ذو الحجة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٥ يناير ٢٠٠٦ العدد (٣٩) Wed. 25/12/1426 - 25 Jan. 2006 No. (39) 30 ريالاً 12 صفحة

للمرة الأولى: كمائن الألغام في الحروب القبلية

توتر جديد بين قبيلتي همدان والشولان

■ الجوف - «النداء» مبخوت محمد:

عاد التوتر مجدداً بين قبيلتي همدان والشولان، إثر انفجار لغم ارضي، السبت قبل الماضي، بسيارة الشيخ يحيى حزام المنتمي للقبيلة الأولى.

وأكدت المعلومات أن القبيلتين حكمت لجنة وساطة مكونة من مشائخ قبائل الجدعان وعبيدة ودهم، الإثنين الماضي، للنظر في قضية انفجار اللغم فقط.

وطرحت كل قبيلة لدى اللجنة ثلاث سيارات لحل القضية، التي تعد الأولى من نوعها في حروب الثارات القبلية.

وتقول المعلومات ان الشيخ يحيى أصيب بجروح طفيفة، فيما حالة مرافقه خطيرة، وهو يرقد الآن في احد مستشفيات العاصمة.

وشهد القبيلتان حشداً مسلحاً طوال العشر الأيام الماضية، سيما همدان التي انفجر اللغم فيها داخل المنطقة المعروفة ببيت العراقي.

وكانت القبيلتان شهدت العام الماضي مواجهات ساخنة انتهت بنصب كمين في العاصمة للشيخ العراقي رئيس فرع الحزب الحاكم ورئيس المجلس المحلي في الجوف، والذي لا زال في المستشفى التخصصي في العاصمة السعودية الرياض. وفشلت القيادة السياسية في احتواء الازمة بين القبيلتين التي تمتد فيها حروب الثأر لـ(٢٥) سنة وراح ضحيتها نحو (٦٠) قتيلاً وعشرات الجرحى.

واستخدمت القبيلتان في حروبهما القبلية السابقة مختلف الاسلحة الثقلية والمتوسطة، فيما بقيت الاجهزة الحكومية على الحياد، رغم أن منطقة الصراع لا تبعد سوى ثلاثة كم عن اللواء التاسع ميكا وقيادتي الأمن المركزي والأمن العام في المحافظة.

طائرة تقتل ٣٠ جندياً بالخطأ في صعدة

قادة كبار وعشرات القتلى والجرحى في حرب الحوثيين

■ «النداء» - خاص:

لا زالت القوات الحكومية تقود منذ أكثر من شهرين حرباً ضد أنصار الحوثي المنتشرين في غرب محافظة صعدة. وقالت مصادر قبلية لـ"النداء" أن الاشتباكات القوية التي بدأت من قبل اسبوعين لازالت مستمرة بشكل متفرق في مناطق: الخفجي، بني معاذ، الطلح، وادي علاس، نشور، آل سالم، ام عيسى، السبت، جبل البيضاء، وجبال الشبطة.

واستخدمت القوات الحكومية الطيران والقصف المدفعي ما ادى إلى سقوط عشرات القتلى والجرحى.

وقتل الاسبوع الفائت في منقطة آل سالم ثلاثون جندياً نتيجة قصف قامت به احدى الطائرات الحكومية، اعتقدت ان الجنود من انصار الحوثي.

وفيما قالت مصادر قبلية ان طائرة عمودية اخرى اسقطت في منطقة آل سالم، لم يتسن التأكد من صحة الخبر بسبب تكتم الجهات العسكرية على ما يدور هناك.

التتمة في الصفحة ٤

وفد لجنة حماية الصحفيين يلتقي سبيع

قام وفد من لجنة حماية الصحفيين مساء امس بزيارة لمقر الصحيفة بغرض اعلان تضامنها مع الزميل نبيل سبيع جراء ما تعرض له من اعتداء مساء ١٢ نوفمبر الماضي. وابدى الوفد الذي ضم: كليرنس بيدج الصحافي بجريدة شيكاغو تريبون، وديف مارش مدير قناة "الجزيرة" الدولية، إضافة لجويل كامبانا منسق اللجنة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، رفضه التام لكل ما يتعرض الصحافيين في اليمن والمحاولات التي تهدف لمنعهم من ممارسة مهنتهم بحرية وكذا اعاقتهم عن الوصول لمصادر المعلومات.

وتلتقي اللجنة ظهر اليوم نقيب الصحافيين واعضاء مجلس النقابة وعدد من الصحافيين والصحافيات وذلك في مقر النقابة لغرض ادارة حوار مفتوح بشأن أوضاع حرية الصحافة في اليمن.

لجنة الانتخابات تتقاسم اللجان مع الاحزاب والمشترك يعتبرها مخالفة

■ «النداء» - عبدالحكيم هلال:

وصف قيادي في اللقاء المشترك، قرار اللجنة العليا للانتخابات الخاص بتقسيم اللجان الانتخابية أنه مرسوم متخذ من طرف واحد، وجاء مخالفاً لكافة النقاشات التي كانت مع اللجنة العليا.

وأضاف محمد الصبري- رئيس الدائرة السياسية للتنظيم الوحدوي الناصري- ان الحديث مع اللجنة العليا كان يدور حول مجموعة معايير متعددة، وليس حول معيار واحد كما تحاول اللجنة بقرارها الأخير فرضه.

وذهب محمد قحطان- رئيس سياسية الاصلاح- إلى نفس الحديث، وقال لـ"النداء" في تصريح مقتضب أن التعاطي مع القضية الانتخابية بشكل كلي، سيقدم عبر رؤية للمشترك من شأنها أن تحقق نزاهة الانتخابات سيكون موضوع تشكيل اللجان احد اجزائها، ما يشير إلى عزم المعارضة رفع سقف مطالبها بشأن الادارة الانتخابية.

وجاءت تلك التصريحات، على خلفية قرار اللجنة العليا للانتخابات يوم أمس بتقسيم اللجان الاشرافية ثلث للمؤتمر الشعبي وحلفائه وثلث لاحزاب المشترك، والثلث الاخير للجنة العليا، بينما اقرت توزيع اللجان الفرعية حسب نسبة الاصوات لكل حزب في الانتخابات السابقة.

وقال رئيس قطاع الاعلام والتوعية باللجنة العليا عبده الجندي، في تصريح لموقع "سبتمبر نت"، أن قرار اللجنة جاء بعد أن وصلت اللجنة في حوارها مع الاحزاب إلى طريق مسدود، عجزت معه عن الاتفاق على صيغة مشتركة وتوافقية حول آلية التقسيم.

محمد الصبري نفى أن يكون هدف"المشترك" في حواره مع اللجنة حول المعايير ، هو تقاسم اللجان، إنما تطبيق القانون، وضمان حيادية الادارة الانتخابية.

التتمة في الصفحة ٤

السعودية تستخدم البحر لترحيل اليمنيين

بدأت السعودية استخدام البحر في ترحيل اليمنيين المتسللين إلى اراضيها بطرق غير شرعية.

مساء الأحد وصلت إلى ميناء الحديدة سفينة قادمة من ميناء جدة بالمملكة السعودية وعلى متنها ١٣٨٠ يمنياً يقيمون بشكل غير شرعي فيها.

ونسب موقع "رأي" الإلكتروني لمصدر أمني في خفر السواحل أن المرحلين وصلوا إلى ميناء الحديدة عند الرابعة عصراً واستمرت عملية فحصهم حتى التاسعة ليلاً للبحث بينهم عن أي مطلوبين أمنياً.

وأكد المصدر أن حالة المرحلين كانت سيئة للغاية من شدة إرهاق السفر، الذي استمر لأكثر من ٣٥ ساعة متواصلة في عرض البحر، ومن طول فترة احتجازهم لدى الاجهزة الأمنية السعودية.

وقال المصدر أن باخرتين اخريين في طريقهما إلى الميناء وعلى متنهما أكثر من ألفي مرحل.

وقال عدد من المرحلين بعد خروجهم من ميناء الحديدة أنهم تعرضوا للاحتجاز

التتمة في الصفحة ٤

فاتورة ظالمة للإرهاب في الأمن السياسي بعدن

■ «النداء» - خاص:

تجاوز عمره الـ(٨٧)، ويعاني من مرض القلب، بيد أنه في زنزانة الامن السياسي بعدن منذ اكثر من ٩ أشهر.

الحاج احمد ناصر العولقي، احد التجار المعروفين في التواهي، يتذكر الآن كافة الاحداث التي عاصرها منذ ثلاثينات القرن الماضي، ولا يجد كابوساً يساوي ما يعيشه اليوم.

لقد قدر للرجل أن يقضي آخر أيامه محاصراً بين أربعة جدران، دون ذنب سوى ضمانته لاحد الشباب المتهمين بالارهاب.

ضمن شاباً اسمه "الصديق حسن علي باعباد" بعد أن قرر فرع الأمن السياسي في المحافظة امكانية اخراجه من السجن شريطة ضمانة تجارية. مشكلة العولقي ان الصديق اختفى (يعتقد أنه سافر إلى العراق)، لهذا يقبع الآن -العولقي- رهينة لدى الامن السياسي طلباً للشاب الذي انقطعت اخباره.

وقال في رسالة وجهها لـ منظمة"هود" وحصلت "النداء" على نسخة منها:" لا اعلم ما هو الذنب الذي اقترفته حتى أوضع في زنزانة الأمن السياسي دون سؤال أو تهمة سوى أني حاولت مساعدة احد الشبان الذين ساعدهم رئيس الجمهورية بعفوه عنهم.."

التتمة في الصفحة ٤

• خيمتهم على حائط مجاور

معتصم أمام فيلا وزير الداخلية للمرة الـ١٤

■ كتب - عبدالحكيم هلال:

على مدخل فيلا كبيرة في حدة، للمسئول الأول عن الأمن الداخلي للبلاد، نصب خيمته المهترئة، للمرة السابعة خلال عام وشهرين..

وصلتُ ظهر الأحد الماضي إلى مدخل فيلا وزير الداخلية الدكتور/ رشاد العليمي. كان سور الفيلا الباذخة يشي بأمن عميق، تكلله الحراسة من كل اتجاه، وتنعم المنطقة بهدوء البعد عن ضوضاء المدينة والأسواق..

كانت خيمة أحمد راشد الأحصب، ملتصقة بسور فيلا مجاورة ما زالت تنمو بثقة عالية. تبدو الخيمة ذات المترين تقريباً كنتوء شاذ سيزول دون تدخل جراحي، حينما يقرر الأحصب فك الحبال الجانبية ورفع الأحجار التي تثبتها على الأرض بكل بساطة..

يقول الأب ذو الـ ٤٥ خريفاً: "في كل مرة أحصل فيها على توجيه من الوزير الطيب، أرفع الخيمة، وأتابع تلك التوجيهات أمام الجهات المعنية.

وفي كل مرة تعجز أوامر الوزير عن تخليصي من النوم وأسرتي في هذا العراء القارس".

التقطت عدة صور للخيمة ذات اللون الكاكي التي تحولت إلى أوراق بيضاء ألصقت على صدرها المتماوج. كانت تلك الأوراق عبارة عن جزء صغير من الأوامر والتوجيهات التي حصل عليها الأحصب من وزارة الداخلية والنائب العام وحقوق الإنسان والإدارة المحلية والنيابات المعنية، ومكتب رئاسة الجمهورية أيضاً!!

لفت نظري كتاب عليه الطير الجمهوري، كان ملصقاً هو الآخر إلى جوار تلك الأوراق. اقتربت فإذا به قانون الإجراءات الجزائية. بعد عدة نداءات وجهتها نحو الخيمة ظهرت سيدة تناهز الخمسين، من الجهة اليمنى من الخيمة (باب الخيمة) كانت تحاول سحب نفسها إلى الخارج بقوى خائرة.

عام ٧٦م أكمل الأحصب دراسته الابتدائية. قال: "كان ذلك في عهد الرئيس الحمدي"، ثم توقف عن مواصلة دراسته ليشتغل في الزراعة وينحدر إلى منطقة مغرب عنس.

يعول ثمانية أولاد، وأربع بنات..

لحظة وصولي إلى غرفته المتنقلة، كان هو في محافظة ذمار يحاول بعث الحياة في أوامر وتوجيهات كبار المسئولين في السلطة التنفيذية والقضائية، بعد محاولة طمأنتها طلبت مني ذكرى أحمد (الزوجة): إنتضار مجيء أبنائها، فقد ذهبوا لشراء الغداء. إلا أني كنت حريصاً على الحصول على بعض الردود لأسئلتي بسرعة قبل أن يتعكر هدوء الجو من حولنا، وهو ما حدث بعد دقائق، حينما جاء أحد المدنيين، وأظنه المسئول عن أمن فيلا الوزير، برفقته أربعة أشخاص بينهم أحد الجنود بسلاحه الآلي. سألني: من أنت؟ وماذا تعمل؟ ومن أرسلك؟ أخذ اسمي واسم الصحيفة وطلب مني الانتظار لحظات، أجرى اتصالاته ثم قال لي ممتناً: اذهب لحالك!

"سنة وشهران.. ونحن نتردد من الفندق إلى دار الرئاسة ووزارة حقوق الإنسان ومنزل وزير الداخلية" قالت السيدة المحترمة قبل أن يتعكر الجو قبل لحظات، و(اذهب أنا إلى حالي) كنت قد اكتفيت ببعض الإجابات المؤلمة مثل: "اليوم التاسع ونحن هنا في هذه الخيمة.. "، و"حل علينا العيد في خيمتنا " وبكل كبرياء قالت: "نحن لا نبحث من الدولة عن إعانة أو هبات!!.. نبحث عن غرمائنا فقط.. "، واختتمت بالعبارة التائهة في دهاليز النظام وضمائر المتنفذين "نريد عدالة!"

مزارع ليبرالي

كأم مغلوبة على أمرها أمام ظلم أصبح يتسع كواقع لا مفر منه، حاولت العجوز تلخيص ما أصاب عائلتها بإيجاز ريفي. قالت: "سرقوا مضختنا، وبنادقنا، ومسدساتنا، وأموالنا، بعد أن كسروا الأبواب" وبذات الأسلوب الغير مكترث للعواقب قالت: "لدينا أوامر كثيرة، حتى الرئيس عمل لنا أمر لكنهم رفضوه!!"

وحين سألتها: لماذا؟ جاءت الإجابة: "العشاوي والرشاوي".

عاد الأحصب من ذمار في ذات اليوم وحضر إلى الصحيفة، حين شاهدته كان على غير الصورة التي يمكن أن يتوقعها صحفي يقرأ كثيراً عن الأساليب الحضارية لاسترداد الحق.. إذ ليس من الممكن أن يتصور حداثي أن رجلاً أكمل الابتدائية وينحدر من منطقة مليئة بالثارات والاقتتالات، يلجأ إلى أسلوب ليبرالي ويعتصم لاسترداد حقه:

- سبعة اعتصامات أمام فيلا وزير الداخلية.
- أربعة اعتصامات أمام دار الرئاسة.
- اعتصامان أمام وزارة حقوق الإنسان.
- اعتصام أمام مكتب رئاسة الجمهورية.

قال: "على الإنسان أن لا ييأس من أجل استعادة حقه" الدرس الغائب عن أغلبية المثقفين أن اليأس جريمة أكبر من ضياع الحق نفسه.

توجيهات مرفوضة

في بداية الأمر أخذ ثوراً و(عقره) أمام مبنى محافظة ذمار. كان ذلك في عيد الفطر قبل الماضي. وقال بألم: "لكنهم أخذوا الفراش الذي كان يجلس عليه الأطفال ومسحوا به الدماء التي سالت من الثور المذبوح"، ثم أخذوه إلى السجن المركزي في المحافظة. وبعد أن خرج استمر في متابعة قضيته واعتصم في عيد الأضحى قبل الماضي أمام دار الرئاسة، خمسة أيام لم يتحرك لهم ساكن. أخذ غرفته معه، وذهب أمام وزارة حقوق الإنسان لأكثر من أسبوع. وجهت الوزيرة مذكرة إلى رئيس الجمهورية. أخذ غرفته، وعاد إلى الاعتصام أمام دار الرئاسة. وجه الرئيس توجيهاً واضحاً بحل القضية، أخذ غرفته ممتلئاً بالأمل. لكنها كانت كأوامر وتوجيهات الجميع. عاوده الحنين إلى الاعتصام أمام فيلا وزير الداخلية.. وهكذا يقول: "كنت أعتصم، وعندما أحصل على توجيه جديد من الوزير أبدأ بتعطيف الغرفة، والعودة إلى الفندق لوضع الأسرة هناك، وأتابع تلك التوجيهات والأوامر".

• الاحصب

الآن، هاهو قد عاود اعتصامه للمرة السابعة أمام مدخل فيلا الوزير، وهي الرابعة عشرة من إجمالي اعتصاماته، يقول: "في آخر مرة استدعاني الوزير إليه، حدثني كأب لكنني هذه المرة لست بحاجة إلى أوامر وتوجيهات جديدة لا يعيرها مدير أمن المحافظة والبحث الجنائي ومدير عام المديرية أية أهمية".

السجن للجميع

يحمل الأحصب من الوثائق والأوراق ما يمكن أن يساعده على اللجوء. ويتحدث بحرقة عن اعتصامه أمام دار الرئاسة الذي كان لمدة ثلاثة أشهر، حينها أخذوه إلى سجن (علاية) في منطقة السبعين. إلا أن أطفاله كانوا قد تعودوا على مواصلة الاعتصام، ومثلوه بـ(طربال) بعد أن أخذوا الخيمة إلى السجن، يقول: " كانوا كلما أمطرت غزيراً، يأخذون الطربال ليتركوا أطفالي وزوجتي في العراء، ثم يعيدونها مع انتهاء المطر" بل يواصل " كانوا كلما خرج الرئيس أو دخل، يأخذون الطربال حتى لا يشاهده ".

بعد ثمانية وعشرين يوماً، خرج من السجن، وذهب إلى فيلا وزير الداخلية، فاحتجزوه في المنطقة الرابعة في حدة إلى اليوم التالي. وعندما عاد إلى أولاده المعتصمين أمام دار الرئاسة، لم يجد أحدا. اتصلوا به من سجن علاية ليخبروه أن أولاده احتجزوا هناك، بعدها أبلغ وزارة حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية، وأرسلت منظمة (هود) مندوبها إلى السجن لاستلام أولاده.

قوة المكانة لا القانون

"لا نريد مالاً من الدولة يقول الأحصب فقط نريد منهم تنفيذ مقترحات اللجنة المشكلة من وزارة الداخلية من ثلاثة ضباط كانوا قد نزلوا إلى موقع الجريمة بتكليف من الوزير، وأوصوا بإحضار الـ (١٦) متهماً للتحقيق معهم".

ثلاث جرائم يطالب الأحصبُ بالتحقيق فيها: اثنتان منهما محاولتين لقتله، والثالثة تعطيل المضخة وقطع خطوط الكهرباء وسرقة أمواله.

المزارع البسيط من مغرب عنس يتساءل: "كيف لم يستطيعوا إحضار المطلوبين إلى النيابة للتحقيق معهم، في الوقت الذي تعلن فيه الدولة قدرتها في القبض على مختطفي السياح الإيطاليين بالقوة؟!!.

يقول متحمساً: "باستطاعتي أخذ حقي في أي وقت أقرر فيه ذلك، لكنني لجأت إلى الاعتصام، لأني أريد أخذ حقي عن طريق القانون بدون إضافة أية مشاكل جديدة لعائلتي".

لكن القانون الذي حتماً يقف مع الأحصب، تعيقه قوة أخرى تعاني منها اليمن منذ أكثر من ربع قرن. تلك القوة هي التي منعت البلاد من التقدم والازدهار، وهي التي أوحلت القرى والأرياف والمدن بالثأرات والفوضى.. قوة القانون التي تحكم الدول المتقدمة لتجعل من مواطن ريفي بسيط يكسب قضيته ضد وزير العدل، تلك القوة في بلادنا محكومة بقوة أخرى تجعل من الموقع، ومكانة المسئول وشخصيته وقبيلته أقوى من أوامر وزير داخلية (من المناطق الوسطى)، لمدير أمن ومدير مديرية (من المناطق العليا)!!. هكذا يحسبها الناس في نهاية الأمر.

اللجوء الانساني حلاً

يعتقد أبو بسام (١٠ سنوات) وفؤاد (٩ سنوات) ونائف (٨ سنوات) وهشام (٦ سنوات) أن أوراقه وقضيته لم تصل إلى أبي أحمد.

ويتوقع أنه كان سينصفه إن هي وصلت إليه.

مالم يقول فسوف أطالب باللجوء الإنساني مع أسرتي إلى أي دولة تحترم كرامة الإنسان"، يضيف: "لأنني أصبحت مهدداً بالقتل، وضياع المزرعة"، مشيراً إلى أن أولاده لم يستطيعوا مواصلة دراستهم منذ سنتين بسبب هذه القضية، وقد خسر الملايين أثناء تعطيل مضخته، وأثناء معاملاته في صنعاء منذ أكثرمن عام ونصف.

هم سبب الاختطاف

المواطن الذماري البسيط الذي حاول أن يعلّمنا معاني الصبر في مواجهة اليأس لاسترداد الحق الضائع، ولو كان غرماؤه من القوة بحيث ترفض سلطات الضبط القضائي بمحافظته أوامر وزير مفترض به حماية أمن دولة من الداخل، وأوامر النائب العام الذي بإمكانه التحقيق مع رئيس الجمهورية (طبعاً هذا في الدول الديمقراطية) بل حتى توجيهات رئيس الجمهورية نفسه لم تنفذ!!!

هذا المواطن المناضل سلمياً، وقد فشل في استعادة حقه حتى الآن يثبت ويؤكد أن الدولة بسلطاتها الثلاث: التنفيذية والقضائية والتشريعية، ذات علاقة وثيقة بلجوء مختطفي السياح إلى أخذ حقوقهم بطريقة يقولون في تصريحاتهم إنها تسيء إلى الوطن.

"شكراً لوزيرة حقوق الانسان! شكراً لوزير الداخلية! شكراً للنائب العام!"

يبعث الأحصب تشكراته تلك.. لكنه يتمنى استخدام قوة القانون في استرداد حقه ويقول: بامكانهم أن عجزوا عن بعث الحياة في توجيهاتهم ان يكتبوا على أوراقي " عاجزون عن حل قضيتك" حينها يجزم أنه سيكون الحل الوحيد الأنسب لقضيته بدلاً من العبث به بتلك الصورة.

■ «النداء»

السكر يختفي من الاسواق

جرعة سعرية خفيفة اثناء اجازة العيد

ترتفع الاسعار من حين إلى آخر بدون مقدمات، إلا تصريحات المعنيين في وزارة الصناعة والتجارة عن استقرار الاسعار وعدم وجود أية ارتفاعات، ومحاسبة المخالفين.

اثناء اجازة عيد الأضحى أرتفع السكر من (٣٩٥٠) إلى (٥٣٠٠)!! يقول الشرعبي وهو صاحب محل بيع مواد غذائية بالجملة في شارع (١٦) ويضيف: " مع ذلك لا نكاد نجده في الاسواق".

أما مأمون- بقال، يسرد لـ"النداء" اسعار بعض المواد التي ارتفعت إلى جانب السكر وهي حليب الممتاز من (٢١٠٠) إلى (٢٢٠٠) للكرتون، والزبادي الصغير من(٦١٠) إلى (٧٢٠) للكرتون، الفاصوليا من (١٢٤٠) إلى (١٣٠٠) للكرتون، موضحاً أن زبادي الهنأ الكبير نقصت عبوته من ٥٠٠ جم إلى ٤٠٠ جم مع تثبيت سعره السابق (٦٨٠) ريال.

أما الزبادي الكبير (يماني) فقد ارتفع سعره من (٧١٠) إلى (٨١٠) ريال..!!

جرعة سعرية للمواد الغذائية كشفها الارتفاع المفاجئ والكبير للسكر. إلا أن مأمون يقول أنه لم يستطع رفع أي قيمة معينة لتلك الارتفاعات البسيطة، لأنها جاءت بالجملة وفيما إذا قرر رفع قيمة عليها ويكون ذلك غير طبيعي، إلا أنه يتخوف أن تكون تلك مقدمة لرفع اسعار السلع الكبيرة بنفس الشكل، كما أنه يقول أن أي رفع قادم لتلك السلع الصغيرة في المستقبل سيعمل على رفع اسعارها للمستهلك،وهو ما يتوقع حدوثه إذا سارت هذه الجرعة بهدوء.

المواطن عبدالقادر العبسي يقول أن الاعتماد على السكر في كل بيت يجعل المواطنين يبحثون عنه بأي سعر، وهو ما اعتبره خطة يقوم بها التجار الكبار، إذ يعملون على اخفائه من الاسواق، لهذه الاسباب.

ويعتقد أحمد سليمان، طالب شريعة، أن رفع اسعار المواد الغذائية بهذه الصورة التدريجية خطة، حتى لا يشعر بها المواطن، لكنها سترتفع حتماً.

يذكر أن الحكومة قررت رفع الدعم عن المشتقات النفطية، يوليو الماضي، الأمر الذي احدث اضطرابات بين اوساط الشعب وخرجت مظاهرات منددة ومناهضة لرفع الاسعار من مختلف محافظات الجمهورية، قتل فيها اكثر من عشرة متظاهرين وجنود، واصيب اكثر من ٣٠ آخرون، واعتقل المئات.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
صنعاء - الدائري الغربي - جولة الجامعة القديمة
عمارة الخير - شقة رقم (١٢)
تلفاكس: (٤٠٣١٩١) ص.ب: (١٢٠٧٠)

الثأر والارهاب وجهان لعملة واحدة

البيروقراطية في اليمن كما هي في امريكا بيئة داعمة للارهاب

علوي الباشا بن زبع *

كتب الصحفي السيد ديفيد فينكل في صحيفة الواشنطن بوست عن انطباعاته وما شاهده خلال زيارته لليمن، والتي يبدو انها كانت منصبة على تجربتنا مع المعهد الديمقراطي الأمريكي ومديرته الاقليمية في صنعاء السيدة د.روبن مدريد. وخلاصة ما كتبه تتضح من عناوين حلقاته الثلاث، من (١٨-٢٠/١٢/٢٠٠٥م):

الاولى: المثل الامريكية تواجه الواقع اليمني.

الثانية: كفاح من اجل السلام في مكان لا ينتهي فيه القتال.

الثالثة: الخيار المؤلم/ البرنامج يوازن ما بين أمر الزعيم في مقابل احتياجات القبائل.

ولأهمية ما اورده السيد فينكل حول قضية الثار القبلي ومحاولاتنا في المنظمة اليمنية للتنمية والسلم الاجتماعي والمعهد دراسة هذه القضية المستعصية والتعريف بها والمساهمة في معالجتها فان لي على ما كتبه فينكل التعقيب التالي:

بداية لا يسع المرء -رغم بعض التحفظ- الا ان يسجل الشكر للكاتب ولصحيفة عملاقة بحجم الواشنطن بوست، على الاهتمام بشأن محلي بحت كقضية الثار في مجتمع غير معروف لملايين من القراء في الولايات المتحدة والغرب، كالمجتمع القبلي في بلد محدود الموارد كاليمن.

وهذا ما نعتبره أحد المثل الامريكية التي تستحق الاعجاب، وهو السلاح الاكثر فاعلية في التأثير على عواطف الناس وفي تغيير كثير من المفاهيم العالقة في الذهنية العربية، ومنها الاعتقاد بان الاميركان لا يهتمون الا بمواقع الثروات والموارد وجماعات الضغط والمصالح.

كمواطن يمني - رغم مالنا من مآخذ على أداء الحكومة اليمنية -اتحفظ على ما اورده الكاتب من العبارات التي تعتبر عندنا مسيئة في حق الرئيس اليمني كرئيس دولة لا يصح تناول شخصه بشكل مباشر حسب المفهوم الشائع في الثقافة العربية،مع ادراكي ان ما يعتبر في ثقافة العالم الثالث نقداً غير جائز، يعتبر بالنسبة لكاتب وصحيفة امريكية أمراً اعتيادياً وجائزاً في اطار حرية التعبير (بالمناسبة، حرية التعبيرهي موضوع رسالتي للحصول على درجة الماجستير).

ولست هنا متحدثا باسم الرئيس او مخولا عنه لاناقش ما ورد في هذا الموضوع فالامر يعني الجانب الرسمي وهو اعلم بمدى الحاجة للايضاح من عدمها.

إن ما يعنينا هنا هو التعقيب على بعض النقاط ذات الصلة بالشأن القبلي، وعمل المنظمة (مشروع مكافحة الثأر)، أو ماسماه الكاتب بـ "مشروع مدريد". وشخصيا أميل الى هذه التسمية، فمدريد للأمانة أاكثرنا، أطراف المشروع، جهداً واصراراً على النجاح، إنها بالفعل تعني ما تعمل، ولديها قدرة كبيرة على العمل وتحدي البيروقراطية. ولعلنا والسيدة روبن مدريد قد نجحنا معا إلى حد ما في تحقيق النظرية السياسية الجديدة، التي يسمونها: "الدبلوماسية الشعبية او المباشرة" في أصعب المناطق واكثرها تعقيداً. ان ما نريد ايضاحه في هذا التعقيب، في اطار ما يعنينا كمنظمة، يكمن في الآتي:

● روبن مدريد

كنت اتمنى على الصديق فينكل، وهو صحفي نشط مغامركما بدا لي من عينيه الحادتين وحركاته الملفتة، وابتسامات الاستغراب التي كان يوزعها على الحضور اثناء وجوده معنا في ورشة تدريب في مدينة المكلا -حضرموت في يوليو٢٠٠٥م، كنت اتمنى لو أنه كلف نفسه عناء ترجمة نظام المنظمة واوراق العمل والكتابات المتعلقة بموضوع الثأر والمجتمع القبلي في اليمن.

فلو انه فعل لكان قدم صورة اكثر وضوحا عن موضوع الثار والمشروع معا.

فات السيد ديفيد ان يشير الى المواقف المتقدمة للقبائل المساندة للحكومة اليمنية في الحرب على الارهاب، فهذه المواقف هي السبب الاهم الذي جذب المعهد الديمقراطي والكثير من البعثات الدبلوماسية والمنظمات الدولية العاملة في اليمن الى الالتقاء بالقبائل والى الاعتراف بخلو مناطقهم من جماعات التطرف. وشجعهم هذا الموقف -بمبادرة روبن مدريد- على الاهتمام بزيارة بعض المناطق، والتعرف على مشاكلها وفي المقدمة منها مشكلة الثأر.

ليس من العدل الايماء الى ان المبادرين لتأسيس المشروع والمنظمة يريدون مالا، بدليل انهم صرفوا على ذلك الكثير من المال والجهد والوقت منذ بداية الفكرة في صيف ٢٠٠٤م وحتى الان، في مبادرة فردية تطوعية غير مسبوقة في هذه المناطق، قياسا بالعامل الزمني والاتساع الجغرافي وعملية التمثيل التي تجاوزت التعقيدات الموجودة في الوسط المستهدف من المشروع، والسيدة روبن تعرف هذا جيدا.

لم أسمع ان أحدا من الاخوة الذين التقوا بالاخ الرئيس قد نقل عن الرئيس كلاماً يسئ للأميركان او لمديرة المعهد، ولا اظن ان من اللائق هكذا التطرق لهكذا موضوع، كما استبعد نقلاً كهذا فالقاعدة العرفية عندنا ان المجالس امانة.

لم نبلغ كمنظمة حتى الآن بأي توجيه رئاسي رسمي يمنع الاستمرار في المشروع. وكلما نعلمه بأن الاخ الرئيس رحب بالفكرة وابدى استعداداً لدعمها. هذا ما فهمناه من فخامته حينما التقينا به في صيف ٢٠٠٤م،على خلفية بداية التفكير في المشروع، وحينما التقى به بعض الاخوان في صيف ٢٠٠٥م، ومن يومها لم نتلق اي اعتراض من الرئاسة على غرار ما سمعنا انه حدث مع المعهد وممثله السيد ليس كامبل.

ولا نزال نأمل ان مزيداً من ايضاح صورة المشروع على حقيقته، كفيل بتسهيل مهمة استئناف مشروع انساني ضروري لهذه المناطق يخدم وجود الدولة فيها، قبل ان يخدم ابناءها، فليس في الامر ما يبعث على القلق ونتوقع تفهم الرئيس للأمر.

ليس مستغربا على البيروقراطية اليمنية الأميركية ان تقف حجر عثرة أمام جهد انساني من هذا النوع، فالبيروقراطية في اليمن كما هي في اميركا وفي اي مكان من العالم بيئة داعمة للإرهاب،فهي تقف دائما عبر التاريخ امام كل عمل خير لتحمي الشر وتعينه على الاستمرار والحياة، وانما الغريب هو ان تتناغم الدبلوماسية اليمنية الاميركية مع البيروقراطية في مواجهة مشروع مدريد.

ولا ادري كيف سمح لنفسه كل من وزير الخارجية اليمني والسفير الاميركي بصنعاء ان يتفقا على ان البرنامج يجب ان ينتهي. أوأية مصلحة للعلاقات الثنائية في قتل مثل هذه الفكرة؟! ولماذا يضيعون وقتهم في مواجهة مشروع صغير بهذا الحجم، مع أن لديهم قضايا كبيرة اكثر اهمية على طاولة البحث لم يحدثوا فيها التقدم المنشود؟!

وهل نسوا انهم لا يستطيعون ان يقنعوا المواطن البسيط هنا او في اميركا بان هناك حقوقاً للمرأة في اليمن، بينما القبيلة بكل حجمها السكاني وثقلها الاجتماعي وتاثيرها السياسي لا تملك الحق في العمل لمواجهة كارثة اجتماعية مثل كارثة الثأر؟!

اخيرا أسجل هنا للرأي العام بأننا لسنا طلاب مال ولا دعاة تدخل خارجي في الشأن الوطني. اننا ننشد السلام والامن لنأمن على انفسنا واجيالنا من خطر الثار الذي يحصد الارواح ويسفك الدماء ويبتم الاطفال ويرمل النساء ويدمر البسمة على كل الوجوه.

نريد ان يعلم الجميع ان هذه الظاهرة هي التي تقف وراء تعثر التنمية وتضعف سلطة النظام والقانون في المناطق المستهدفة،وهي التي تساعد على اتساع الفقر والامية وتؤدي الى الكثير من الاعمال غير المشروعة كخطف الاجانب وقطع الطرقات وعرقلة الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

نقولها بصراحة: هذه هي قضيتنا. اننا نواجه حربا مع ارهاب من نوع خاص هو الثأر الاعمى. اتفقتم معنا أم لم تتفقوا سنستمر في مكافحة الثار ما استطعنا! والتاويلات الفارغة للبيروقراطية المتخلفة لا تعنينا. فكفانا ارهاباً ثارياً ولسنا في حاجة الى ارهاب سياسي من نوع آخر!

* نائب رئيس المنظمة اليمنية للتنمية والسلم الاجتماعي

اليمن وعروبة الخليج

محسن العمودي
angalh@homail.com

تآمر العرب كلهم، وفي مقدمتهم عرب الخليج، على إسقاطه. الكل أراد أن ينتقم، والكل أراد إشباع رغبته بالتخلص منه والتمثيل به وبتاريخه وبعظمته. ولكنهم وللأسف الشديد وقد غلبتهم عقلية "داحس والغبراء" لم يقفوا ليتساءلوا: وماذا بعد إسقاطه؟

الجنرال " فرانكو"، حاكم أسبانيا وديكتاتورها القوي، كان يوماً حليف نازية "هتلر" وفاشية "موسوليني". وبعد سقوطهما لم يسع الحلفاء المنتصرون لإسقاطه إنتقاماً، بل أبقوا عليه وعلى نظامه حتى اقام الملكية وغادر دنيانا عام ١٩٧٥م، لأنهم أدركوا أنه وإن كان يوماً ما حليفاً وخصماً، إلا أنه ايضاً كان صمام أمان حتى لا تسقط "اسبانيا" بيد "الشيوعية" عدو ما بعد العام ١٩٤٥م وحتى سقوط جدار "برلين".

فارق العقليتين: العربية والغربية، أوصل العراق والأمة إلى هذه الحال، فقد أدرك عرب الخليج الآن وبعد فوات الأوان أن استحقاقات إسقاطه وتبعاتها أكبر وأكثر خطورة من تبعات بقائه.

قد لا أتفق مع الرئيس "صدام حسين" وبخاصة مع اساليب رجال حكمه، إلا أنني وكعربي أستطيع ان أغفر له كل خطاياه وزلاته. ألا تكفينا وقفته المشرفة في قفص الاتهام وهو الذي قد خسر كل شيئ من سلطة، وتشرد واستشهاد إبنيه وحفيده، إلا أنه لم يخسر نفسه وإيمانه.

سيبقى "صدام" عظيماً وسيبقى أصغر عضو في حزبه كبيراً، اكبر من كل التخاذل العربي، الذي لم يستطع أن يرتقي إلى فهم الرجل وطموحاته لشعبه ولأمته، والأهم والأعظم سوف يبقى العراق عظيماً، فمنه تعلمنا الكتابة ومنه عرفنا القانون. وما على عرب الخليج إن كانوا عرباً، إلا أن يتباكوا ويعملوا قدر الاستطاعة على حفظ ما تبقى من "عروبة" خليجهم وجزيرتهم، إن استطاعوا، وإلا فليبقوا تحت مطرقة " الهند وباكستان" وسندان "إيران" والثالوث يملك أسلحة دمارهم وإبتزازهم.

بإمكان اليمن أن يملأ فراغ العمق العربي السني، والخليج يدرك ذلك، ولكن هل نحن مدركون؟! وهل نحن مستعدون؟ لا أعتقد ولكني آمل.

وسوف يبقى الفارق شاسعاً بين"بعث" و"بعث"، فمن قفص "أبي عدي وبرزان ورمضان" ومن قصور "خدام" الباريسية و"بشار" الدمشقية و"رستم غزالي" الريفية، أثبت "صدام حسين"أنه رجل وأنه ايضاً كان ولا يزال محاطاً بالرجال.

من المؤكد أن ماسرب من محاكمة "صدام ورفاقه"، كان متعمداً ومدروساً لهدف ما ولحسابات ما، أراده المحتل ان يصل إلينا جميعاً والأهم أن يصل إلى حكامنا، فهل نحن وهم مدركون وواعون؟ وهل آن الاوان لهذه الامة أن توقف انحدارها من عليائه "عمر المختار" إلى حضيض "معمر القذافي"..؟!

إدارة جامعة صنعاء تتفاوض مع وزارة الخدمة المدنية

أمين عام نقابة هيئة التدريس يصف إحالة ٥٥٠ من الأساتذة للتقاعد بالمذبحة

■ «نيوزيمن» - أحمد الزيلعي:

وصف أمين عام نقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء د.عبدالرحمن غانم، الإجراءات التي تسعى الحكومة إلى تطبيقها على أساتذة الجامعة بأنها مذبحة، في حين أكد نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية د.أحمد الكبسي، أن إدارة الجامعة لازالت تفاوض وزارة الخدمة المدنية بشأن ذلك.

وقال أمين عام النقابة لـ"نيوزيمن" إن ما تسعى الحكومة لتطبيقه الآن هو تخريب بدلاً عن إصلاح المسار الأكاديمي في الجامعة وإصلاح الوضع لأساتذة الجامعة، مطالباً الحكومة بتوفير إعتمادات البحث العلمي والتطوير الأكاديمي بدلاً من إنشغالها بلوائح تفسيرية وقوانين من شأنها إعاقة المسار الأكاديمي وإصابة الإنتاج البحثي بالعقم.

ونفى غانم الصفة القانونية للمشروع (الجديد - القديم)، مشيراً إلى أن الذي يضع القوانين واللوائح التفسيرية لأساتذة الجامعة هي الجامعة نفسها ومجلسها الأعلى وليس وزارة الخدمة المدنية، ولا المالية.

واعتبر أمين عام نقابة هيئة التدريس بجامعة صنعاء تدخل الوزارتين أمراً معيباً، ولم يقدم أي رد رسمي من الجامعة أو النقابة، مضيفاً: "نحن قدمنا رسالة سابقة، لرئيس الجمهورية بخصوص حقوق أعضاء هيئة التدريس ولايمكن عمل أي رد إلا بالرجوع إلى الجهات القانونية في الجامعة".

وقال إن خطوة الحكومة هذه إزدواجية في المسئولية بين السياسي والأكاديمي وأن "تدخل السياسة في العمل الأكاديمي مفسد ومعول هدم".

ويقول د. عبداللطيف طاهر -أستاذ في كلية التربية- إن الحكومة تتصرف بمزاجية، وبإمكانها إحالة الجميع إلى التقاعد إذا أرادت ذلك. ويوافقه في ذلك زميله د.عبد المؤمن حمود شجاع الدين، ويضيف: " ولابد أن يكون تطبيق القانون ضمن لائحة تتضمن التعويض المناسب تفادياً للضرر الذي قد يلحق الشخص المستبعد أو المتقاعد".

واعتبر أستاذ القانون الجنائي د. أمين دهمش الحديث، عن الموضوع زوبعة إستباقية باعتبار أن قراراً بهذا الشأن لم يصدر عن رئيس الجمهورية بعد. في حين يعبر د. هزاع الحميدي -أستاذ المناهج وطرق التدريس بكلية التربية- عن رفضه لأي قانون من هذا النوع.

وقال إنه لايوجد قانون تقاعد في أي جامعة عربية. مشيراً إلى أن صدور قانون يشرع لذلك هو عمل عشوائي ولا يقوم على أية اعتبارات مهنية.

د.جمال الشعيبي -أستاذ علم الوراثة بكلية الزراعة- يعتبر إقرار التقاعد لأساتذة الجامعة إهداراً للكوادر البشرية العلمية ولايعطي أي إعتبار للأستاذ الجامعي.

"نيوزيمن" تواصل مع نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية د.أحمد الكبسي، الذي أكد أن إدارة الجامعة تتفاوض مع الوزارة بهذا الشأن. مشيراً إلى أن ما أعلن عن الأسماء المحالة للتقاعد مجرد "تقولات لا أساس لها من الصحة".

وأوضح أن إدارة الجامعة تدرس من أجل قانون التقاعد النظم المعمول بها في الجامعات العربية، مضيفاً: "ونحاول أن نخرج منها بقانون ليس فيه ضرر على أحد والقانون الموجود يجري عليه تعديلات في مجلس الوزراء".

وكانت مصادر صحفية قالت إن هناك قائمة بمحالين للتقاعد يصل عددهم إلى ٥٥٠ عضواً في هيئة تدريس جامعة صنعاء من بينهم أسماء ذات توجه معارض وعلماء في مختلف التخصصات، من أمثال: د.أبوبكر السقاف، د.سيد مصطفى سالم، د.يوسف محمد عبدالله..

وكان موقع "المؤتمر نت" ذكر أن جامعة صنعاء أعلنت البدء بتنفيذ مصفوفة إصلاحات واسعة تستهدف القضاء على الاختلالات التي تؤثر على مسار الأداء الأكاديمي داخل أروقتها، بناء على تقارير أعدتها لجان متخصصة أنيط بها تقييم الوضع الأكاديمي لهيئة التدريس في كليات الجامعة. مشيراً إلى أن الإجراءات شملت إيقاف مرتبات المنقطعين والمعطلين دراسياً والمعينين بقرارات جمهورية بينهم وزراء في الحكومة الحالية كانوا يدرسون في الجامعة، إضافة الى العاملين في عدة جامعات، بعد انتهاء المهلة التي أعطيت لهم منذ مطلع العام ٢٠٠٥م بالعودة للتدريس في جامعة صنعاء، ما لم فإنه سيتم معاملتهم بحكم المنقطعين عن العمل.

ونقل الموقع عن مصدر في إدارة الجامعة قوله إن لجان التقييم التي نفذت مهامها وفقاً لضوابط الأداء الأكاديمي المقرة من مجلس الوزراء ودراسات أعدها المجلس الأعلى لتخطيط التعليم أثبتت أن هناك أكثر من (١٥٠) مدرساً جامعياً في عداد المنقطعين والمعينين بقرارات جمهورية في مؤسسات ووزارات ومستشارين لمؤسسات دولية في اليمن وآخرين يعملون في جامعات عربية وأجنبية خارج البلاد ومدرسين في أكثر من ثلاث جامعات أهلية ولم يخلوا طرفهم من الجامعة. موضحاً أن النتائج التي توصلت إليها اللجان أظهرت أن أكثر من (٥٠٠) عضو في هيئة التدريس بجامعة صنعاء يعملون في الجامعات الأهلية منهم رؤساء وعمداء كليات وجامعات ووزراء في الحكومة ويتقاضون مرتباتهم من جامعة صنعاء، وجميعهم سيتم إيقاف مرتباتهم ابتداء من مطلع العام الجاري ٢٠٠٦م.

وتبين أن (٥٠) مدرساً لا يؤدون أي عمل أكاديمي في الجامعة، وأكثر من (١٥٠) مدرساً منقطعون عن العمل من سنتين إلى عشر سنوات، و أكثر من(١٢٠) متعثرون في دراساتهم في جامعات خارج اليمن ولم يعودوا، ومنهم من عاد ولم يباشر عمله، إضافة الى وجود عدد من حالات الازدواج الوظيفي لبعض أعضاء هيئة التدريس في جامعة صنعاء مع مؤسسات حكومية أخرى، وأكثر من (١١٠) بين متوفين ومحالين للتقاعد ولا تزال الجامعة تدفع مخصصاتهم المالية.

وأضاف المصدر أن "وزارة الخدمة المدنية من جانبها أوقفت الزيادة التي اعتمدتها إستراتيجية الأجور والمرتبات لـ(٣٤٠) مدرساً بحجة أنهم بلغوا سن التقاعد طبقاً لما ينص عليه القانون، حيث تم تأجيل صرف الزيادة في رواتبهم حتى يتم الاتفاق بشأنهم مع الجامعة وأن د.صالح باصرة- رئيس الجامعة- يبذل قصارى جهده مطالباً عبر لقاءات عديدة مع وزارة الخدمة تمديد التقاعد للأستاذ الجامعي الى (٥) سنوات للقادرين على مواصلة أدائهم، وتعديل القانون في هذا المجال كون هذه الإجراءات تتسبب في نقص الكوادر، لا سيما وأن أعداد كبيرة معطلة عن أداء عملها في الجامعة".

قادة كبار

(تتمة الصفحة الأولى)

وتكبدت القوات المسلحة خسائر كبيرة الاسبوع الماضي، حيث قتل قائد الحزام الأمني للمنطقة، والعقيد قاسم المحشمي قائد كتيبة مدرعات واصيب العميد صالح الرياشي، قائد كتيبة مدرعات أخرى، اصابة خفيفة نقل بعدها إلى صنعاء، فيما قتل وجرح عدد من الجنود.

وتعرض نشور وجبل سودان والشبكة ومديرية سمار لقصف طيران مكثف تتبعاً لحوثيين يتنقلون فيها.

ولم يحرز العميد الشامي، رئيس لجنة الرقابة والتفتيش في الحزب الحاكم، اي تقدم في مهمة الوساطة التي كلف بها من قبل رئيس الجمهورية.

واتهم احد المشائخ، الذين كانوا في لجنة الوساطة السابقة، القيادة العسكرية بعرقلة إنهاء الحرب والتوصل إلى اتفاق.

وبينما منعت السلطات اهالي صعدة من الاحتفال بذكرى الغدير الاربعاء الماضي، تمكن عدد من الأهالي من اضاءة (تنصير) قمم الجبال المحيطة بالمدينة تعبيراً عن الاحتفال بالمناسبة.

لجنة الانتخابات

(تتمة الصفحة الأولى)

أشار إلى إمكانية أن يكون للجنة في الظاهر مبرر لهذا القرار تحت ضغط الزمن وقرب الاستحقاق اللازم. إلا أنه تساءل أين كانت اللجنة من وقت مبكر؟ وحملها المسؤولية لتلاعبها ومناورتها مع الاحزاب اثناء الحوار، مضيفا أنها تعاملت مع الاحزاب كحزب، ولا أدل على ذلك من انها اعطت لنفسها نسبة من اللجان مثل الاحزاب، وتأسف ان تصل الأمور إلى هذا المستوى.

ومن المقرر- بحسب قحطان- ان تعقد احزاب المشترك اجتماعاً استثنائياً اليوم الاربعاء لبحث قرار اللجنة العليا.

من جهة اخرى، قررت اللجنة العليا للانتخابات، التحقيق في عمليات التزوير والمخالفات التي رافقت انتخابات الدائرة (٢٢٧) بريمة لملء المقعد الشاغر.

ورحب بيان صادر عن الاصلاح بقرار اللجنة، إلا أنه طالب بشمولية التحقيق لكافة المراكز الانتخابية، وكذا محافظ المحافظة ومدير المديرية، ورئيس فرع المؤتمر الشعبي في المحافظة، واتهمهم بممارسة التزوير، ومخالفة الدستور وقانون الانتخابات العامة. كما طالب بأن يشمل التحقيق كل من سخر امكانات الدولة ووسائلها لدعم مرشح المؤتمر الشعبي .

وكان قرار اللجنة العليا للانتخابات بالتحقيق في المخالفات، جاء بعد التقرير المرفوع من المعهد الديمقراطي الوطني الأمريكي، حول اداء اللجنة العليا، وبعثت روبن مدريد- مديرة المعهد- برسالة إلى اللجنة، انتقدت فيها اسلوب اللجنة في اجراءات الاختيار والتعيين للعمل في اللجان، وقالت: "إن الاحزاب السياسية لم تلعب دوراً في هذه العملية" مشيرة إلى الانتخابات في الدائرة (٢٢٧) التي حضرها مراقبون من المعهد، قالت انهم لاحظوا على مندوبي اللجان تصرفات ذات طابع اكثر تحزباً، مشيرة إلى الكثير من الخروقات التي مورست اثناء وجود الرقابة الدولية.

المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية (IFES) وعبر رسالة لمديرها التنفيذي بول هاربيس، بعث بها للجنة العليا، اعتبر أن ماورد في تقرير المعهد الديمقراطي الامريكي، يؤكد أن الانتخابات في الداشرة (٢٢٧) لم تكن حرة ونزيهة، ولم تتوفر فيها المعايير اللازمة، وطالب اللجنة باتخاذ الاجراءات الكفيلة لاظهار التزامها بسيادة القانون، وباجراء انتخابات حرة ونزيهة.

السعودية تستخدم

(تتمة الصفحة الأولى)

لفترات طويلة داخل غرف ضيقة في السعودية حيث تقوم السلطات الأمنية السعودية بحشر ما بين ٢٥-٣٠ شخصا داخلها في ظروف غير إنسانية. مشيرين إلى أن السعودية نشرت أكثر من ألف زنزانة على الحدود السعودية اليمنية لاحتجاز الأعداد الكبيرة من اليمنيين الذين يدخلون إلى السعودية عن طريق التهريب بحثاً عن عمل بعد أن حاصرتهم البطالة والظروف المعيشية السيئة.

وأضاف هؤلاء، الذين رفضوا الكشف عن اسمائهم خوفاً من مضايقة السلطات السعودية لهم بعد عودتهم إليها مرة اخرى للبحث عن عمل، أنه تم القبض عليهم في المقار التي كانوا يعملون بها وأنه لازال لديهم نقود عند اصحاب العمل في السعودية لم يتسن لهم استلامها.

فاتورة ظالمة

(تتمة الصفحة الأولى)

واضاف: "وقد توجه رئيس نيابة استئناف عدن في٩/ ٥/ ٢٠٠٥ برسالة إلى الأمن السياسي بخصوص القضية، ولكن لم يتم الرد على ذلك للأسف وكأن الأمن السياسي أصبح القاضي والجلاد في وطن ١٢ مايو.."

كان يعتقد العولقي انه يعمل خيراً بضمانته شاباً لديه زوجه وثلاثة اطفال، لكنه وقع في فخ "عمل الخير".

والد الشاب يدفع الثمن ايضاً: مسجون منذ أكثر من تسعة أشهر. الحاج حسن علي باعباد تجاوز الـ(٨٧) وهو يدفع الآن ثمن جرية وضمانته لابنه.

غير العولقي وبا عباد هناك اربعة اشخاص يعانون المشكلة ذاتها في سجن الأمن السياسي بعدن: خالد عبدالله صالح المرفدي (٤٥ عاماً) ضامن على اياد قراوي وجيزان الحيدي وعبدالله لاسيد، مصطفى صالح احمد مصور (٣٤ عاما) ضامن على رياض طه، وائل محمد عبدالله (٢٧ عاماً) ضامن بشقيقه خلدون.

ولأم وائل قصتة محزنة فإبنها خلدون قتل في العراق وشقيقه الآخر يدفع ثمن ذلك في زنزانة الأمن السياسي بعدن. الجهات الأمنية تعلم ان خلدون قتل في العراق وقد نشرت "النداء" ذلك في ٢٧يوليو الماضي ولامعنى للاستمرار في سجن شقيقه غير الامعان في اذلال الناس بالمعاناة والعذاب.

الأم الآن طريحة الفراش وتعيش اوضاعاً صعبة إذ لا تعرف كيف يمكن لولدها وائل احضار شقيقه، الذي استطاع مغادرة البلاد ومات.

يُطَالب أغلب السجناء بإحضار من ضمنوهم رغم انهم غادروا البلاد ومنهم من قتل أعتقل في العراق.

كيف يمكن لمواطن أو تاجر أو أب أو شقيق أن يلزم باحضار شخص استطاع مغادرة البلاد؟ الاجهزة الرسمية التي فشلت في ضبط منافذها؟ كيف يمكن لشخص القيام بما عجزت عنه الدولة؟

لم يعط جهاز الأمن السياسي أي اهتمام بمناشدات هؤلاء المساجين رغم ارتفاعها.

فضل علي عبدالله، الأمين العام للمنظة اليمنية لحقوق الانسان في عدن استنكر حالات الاعتقال غير القانونية التي يتعرض لها هؤلاء الضامنين. وقال لـ"النداء" ان المنظمة وجهت رسالة إلى منظمة العقول الدولية وعدد من المنظمات العالمية طالبتها التدخل للافراج عن هؤلاء المعتقلين.

وقالت المعلومات ان هؤلاء المعتقلين بدأو منذ يومين اضراباً عن الطعام احتجاجاً على حالة الاعتقال التي يعيشونها. في حين لم يعبأ جهاز الأمن السياسي بمناشدات هؤلاء المساجين رغم ارتفاعها.

«كل نفس ذائقة الموت»

ببالغ الأسى والحزن
تلقينا نبأ وفاة فقيد الصحافة
الزميل/ **عصام سعيد سالم**
للفقيد الرحمة والمغفرة
ولاسرته وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون: **فهمي السقاف، صالح علي الحنشي وأسرة «النداء»**

البقاء لله

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
نتقدم بخالص العزاء وصادق المواساة الى
الزميل/ **عيدي المنيفي** وجميع افراد اسرته الكريمة
في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى **«والده»**
سائلين المولى عز وجل ان يتغمد الفقيد بواسع رحمته
ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون: **أسرة «النداء» وأسرة «الشورى نت»**

البقاء لله

ببالغ الأسى والحزن تلقينا
النبأ الأليم بوفاة المغفور له
بإذن الله تعالى الوالد
عمر عبدربه طاهر
وبهذا المصاب الجلل
نتقدم الى الاخ العزيز
أحمد عمر عبدربه طاهر
و أسرة الفقيد بأخلص
التعازي وأصدق المواساة
سائلين الله العلي القدير
أن يسكنه فسيح جناته
وفيض مغفرته
ويعصم قلوب أهله وذويه
ومحبيه بالصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
فوزي غالب، سمير غالب
أحمد محمد مقبل
د. عبده أحمد صالح
سامي غالب

عزاء ومواساة

بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره
نتقدم بخالص العزاء وصادق المواساة الى
الأخ/ **محمد عبده سعيد أنعم**
وجميع أسرة آل سعيد أنعم
في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى
الحاج/ **سعيد عبده سعيد أنعم**
سائلين المولى عز وجل ان يتغمد الفقيد
بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته
ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون: **محمد طربوش وأسرة «النداء»**

صبرا آل الخاشب

نتقدم بخالص العزاء والمواساة الى الاخوة
العقيد محمد محمد مطهر الخاشب
والرائد/ عبدالقدوس ابراهيم الخاشب
وجميع أسرة آل الخاشب الكرام
في وفاة عشرة اشخاص من اقاربهم بحادث مروري
مؤلم تغمدهم الله بواسع رحمته ومغفرته
وألهم أهلهم وذويهم الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون: **رائد محمد محمد الذرة، محمود سعيد العامري،**
عبدالله عبدالله الذرة، سليم محمد الذرة وكافة آل الذرة

مبارك
«عادل»
اجمل التهاني وأحر التبريكات
للاخ العزيز
عادل محمد احمد الحمادي
بمناسبة زفافه الميمون
الف مبروك
وعقبى للبكاري
المهنئون:
كافة الأهل
وأسرة «النداء»

مبارك «ماجد ومحمد»
يحتفل الاستاذ الفاضل
ابراهيم عبدالحبيب
مدير عام الصحافة بوزارة الاعلام
بزفاف نجليه الخلوقين
ماجد و محمد
غداً الخميس بقاعة المدينة
الف مبروك
المهنئون:
سامي غالب، نائف حسان وأسرة «النداء»

«كل نفس ذائقة الموت»

بقلوب يعتصرها الألم تلقينا نبأ وفاة الفقيد الاستاذ
عبدالملك اسماعيل - عضو مجلس الشورى
وإذ نتقدم الى أولاد و أسرة الفقيد بأخلص التعازي وأصدق المواساة
ندعوا الله العلي القدير أن يسكنه فسيح جناته وفيض مغفرته
ويعصم قلوب أهله وذويه ومحبيه بالصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون: **راشد محمد ثابت، طه أحمد غانم،**
أحمد عبده راجح، محمد عبده راجح وأسرة «النداء»

عودة الشيخ إلى رئاسة البرلمان بأصوات الأغلبية

تكريس لخلاف القطبين وليست حلاً له

مصطفى راجح

مع أنه اعتاد قضاء أيام عيد الأضحى في الديار المقدسة، عاد الشيخ عبد الله الأحمر هذه المرة إلى عدن.

كان واضحاً أن العودة المفاجئة ترتبط بحوار مع الرئيس حول رئاسة البرلمان المقرر انتخابها في الرابع من فبراير القادم.

الوقت لم يطل كثيراً لإعلان عودة مرتقبة للشيخ إلى رئاسة البرلمان بأصوات أغلبية الحزب الحاكم، كما أفاد تصريح لنائب رئيس الكتلة البرلمانية النائب ياسر العواضي.

خلافاً لكل صفقات الشيخ مع الرئيس يبدو الأمر هذه المرة مختلفاً تماماً.

الاتفاق في هذه الجولة يبدو تكريساً للخلاف وليس حلاً له. بمعنى آخر: تكريس لمرحلة جديدة في علاقة الرجلين بدأت قبل سنوات يسودها التوتر أكثر من التفاهم، فالخلاف بين اللاعبين الأساسيين في الساحة السياسية اليمنية التي شهدت فصولاً متوالية منه ينطوي على معطيات جديدة، تتباين فيها المصالح، على الأقل إلى تلك الدرجة التي لفت فيها هذه العلاقة عن التأثير السلبي في مستوى تطور الحياة السياسية إن لم نقل أن صيغة العلاقة الراهنة أكثر ميلاً للتأثير الإيجابي في نمو هذه الفعاليات وزيادة مستوى أدائها.

معطيات غير قابلة لإهمال معتاد تتبعه بسمات رضا تلفزيونية لقطبين لا يعدمان طريقة لاقتسام المصالح.

لنقل إن إعادة هيكلة بيت الحكم التي جرت منذ أواخر التسعينات بقيت ناقصة مع بقاء الشيخ عبد الله بنفس المكانة والنفوذ.

أكثر من ذلك أن هذا الإجراء الذي دخل حير التنفيذ، قد تعثر الآن إلى حد ما، لأسباب متعددة، منها ظهور نقاط ضعف واهتراء عديدة في جسد نظام الحكم، وفقدانه لكثير من التحالفات. ومنها إظهار الشيخ مقدرة فائقة على الاستفادة من المستجدات السياسية، وتوظيفها لصالحه، حيث ظهر أكثر مهارة في اللعب داخل الحقل السياسي أكثر من غيره.

فبالرغم من أنه كان وما يزال قطباً أساسياً في النظام السياسي، إلا أنه أكثر قدرة على الجمع بين احتفاظه بميزة هذه السلطة وإدارتها من جهة، والتخفف من أعبائها وتكاليف المكوث في مربعها من جهة أخرى. يتأتى هذا من رئاسته لأكبر حزب سياسي في المعارضة، ووضع أقدامه في حقل قوى المستقبل عن طريق النشاط التجاري الواسع لابنه حميد.

كرسي رئاسة البرلمان الذي كان متوازياً مع فترة كاملة، تمت قصقصته إلى ثلاث فترات، في إجراء لا يخلو من مغزى سياسي.

تتوافق هذه الحيلة مع وصول علاقة الرئيس بالشيخ إلى مرحلة جديدة سمتها الأساسية الخلاف. ومعه تولدت الحاجة إلى رهن موقع رئيس البرلمان بقرار الأغلبية الكاسحة كل عامين.

تقلصت مساحة الثقة بتنفيذ كل طرف لالتزاماته إزاء الآخر، ما استدعى إمساك الحبل باليد، واستخدامه لسحب كرسي السلطة التشريعية إذا تطلبت لعبة المصالح المتبادلة ذلك.

الشيخ متمسك باستمراره في واجهة النشاط السياسي والبرلماني. ومع بقاء علاقته بالرئيس في ظل انتقال الإصلاح إلى المعارضة، تغدو الحاجة ملحة لدى الرئيس لبناء كوابح لهذه العلاقة وفق صيغتها الراهنة.

يزيد من نجاعة هذا التكتيك الجديد مؤشرات سياسية تزداد وتيرتها ارتفاعاً. أولها أن الشيخ الذي أحس بمحاولات تقليص نفوذه، والفيتو الأمريكي على شخصه وتوجهاته، مع هذه كلها استعاض عن استخدام نفوذه في قيادة حزب الإصلاح لصالح الرئيس بتكريسه كاملاً لمصلحته هو.

لم تعد قرارات حزب الإصلاح تحت سقف معين، وغدا متحرراً تماماً في حركته من قيد اعتبارات العلاقة الخاصة التي جمعت الإصلاح والشيخ بالرئيس، وآلت إلى الحصر في علاقة الرجلين التي تتفكك بالتدريج.

الضغوط التي كان لها في السابق ما يبررها لدى الأطراف الثلاثة استنفدت كل مبرراتها.

هذا الوضع الجديد ساهم مع عوامل موضوعية عديدة في انتقال الإصلاح من خانة الـ(بين.. بين) إلى ضفة المعارضة الكاملة، من بوابة تحالفه مع بقية أحزاب اللقاء المشترك، وهي الصيغة التي

• الرئيس صالح

• الشيخ الاحمر

تعمل في إطارها المعارضة اليمنية في المرحلة الراهنة، وعلى صفحتها حددت التحالفات والسياسات إزاء معظم القضايا والأحداث.

والحال الآن أن الشيخ لم يعد راغباً أو قادراً -سيان- على فرض نتائج تفاهماته مع الرئيس على حزب أصبح جزءا من تحالف سياسي لا رجعة عنه.

حزب الإصلاح يبدو بهذا الوضع أكثر اتساقاً مع نفسه. أو لنقل أن مقتضيات حركته كحزب هي الناضم الأساسي لحركته وتحالفاته، وسياساته.

من هنا يمكن للشيخ أن يصرح أنه سيؤيد ترشيح الرئيس لدورة جديدة في انتخابات الرئاسة المقررة في سبتمبر القادم، لمزا أن "جني تعرفه ولا إنسي ما تعرفوش" بحكمة تقليدية لا تخلو من الدهاء.

غير أنه لا يتحمس، ولن يتحمس ليفرض على الإصلاح قراراً يخصه هو فقط.

ولا يغير في هذا الاستنتاج إعادة انتخابه رئيساً للبرلمان بأصوات مؤتمرية، فمن المبالغة قراءة قرار كتلة المؤتمر من زاوية أن الأمور عادت إلى نصابها والمياه إلى مجاريها، كعادة خلافات الرجلين.

هذه المرة يبدو الاتفاق نوعاً من إدارة للخلاف بوعي قوى تقليدية تعرف جيداً التعبير عن توجهاتها ومصالحها بعيداً عن الزعيق والانفعال والإيغال في الخصومة.

اتفاق عدن تهدئة مطلوبة للحرب الباردة بين الرجلين. تهدئة مؤقتة في محطة عنوانها: الانتخابات الرئاسية، ولا تحتمل مستوى الشد والجذب في علاقتهما لأن ذلك يفتح باب الافتراق النهائي ولا يخدم الطرفين.

يكفي أن يحتمل الهامش الديمقراطي تحالفاً ذا أهمية استثنائية اجتمع فيه التيار الإسلامي ممثلاً بتجمع الإصلاح، مع الحزب الاشتراكي الذي كان حاكماً في الجنوب على برنامج إصلاحات سياسية واقتصادية، ومرشح واحد للانتخابات الرئاسية.

عودة إلى الوراء

مع الواقع الجديد لسيطرة الإعلام والمعلومات، تطور أسلوب جديد في تحليل العلاقات السياسية. لم يعد مهماً في هذا السياق إعطاء الأولوية لما يدور في الكواليس، وإهمال التصريحات العلنية. في الأسلوب القديم كان يتم إرجاع هذه الأخيرة إلى حاجات الاستهلاك الإعلامي، أو التضليل.

اختلف الوضع الآن، بحيث تعطى الأهمية للتصريحات العلنية لأنها تمهد لخطوات سياسية وأحداث، أو أنها تشي بتوجهات في طريقها للتحقق.

من هنا فإن التصريحات الصحفية والرسائل القصيرة في المقابلات ونغمة الحديث عن الآخر، ليست كلمات عابرة، بل أسلوب دارج في هذه العلاقة، منذ سنوات، وتحديداً مع نهاية القرن الماضي.

ذلك أن صيغة القسمة السائدة للمصالح طوال أكثر من عشرين عاماً هي محرك فصول الخلافات، التي بقيت في إطار حقل واحد يتحرك عليه القطبان، ويتنافسان على تمثيله. فالرئيس لم يعد مستسيغاً لصيغة وضعية للشيخ كانت قابلة للهضم طوال المراحل السابقة، بما تحمله من إضافة أبعاد قوة سياسية وقبلية واجتماعية في ظل ظروف سياسية كانت تحتاجها.

انطلاقاً من هذه القناعة، يعبر الرئيس في أكثر من مناسبة، وعبر منابر علنية، وقبلها بتوجيهات على أرض الواقع، عن توجه لتغيير صيغة هذه القسمة، إن لم نقل إلغاءها إذا تهيأت معطيات تساعد في ذلك. مقابل ذلك يتم تثبيت صعود الشيخ عند المحطة التي وصل إليها اقتصادياً وقبلياً، شرط تنحيته جانباً، بعيداً عن عمل سياسي ومعترك تجاذب قوى يراه الرئيس غير ملائم له صحياً، على الأقل.

انتفض الرئيس في مقابلة تلفزيونية عبر فضائية "الجزيرة"، قبل سنوات، بقوله إن «البعض إذا لم تلب طموحاته يقول إن صدرك ضاق ولم تعد تلتقي بالناس". وهذا التعبير غير الودي أكثر من كافي لقياس برودة علاقته بالشيخ، إذ كان يتحدث حينها كرجل قوي يمكن أن يستمر في التحالف التقليدي مع الشيخ ولكن ليس تحت رحمته.

العام الماضي دخلت صحيفة "الميثاق" التي تمشي غالباً على رؤوس الأصابع في هذا الحقل الشائك، بطريقة مختلفة، وقعت فيها ليس فقط الاعتبارات المهنية، بل والأخلاقية، في تناول الشيخ.

فاصل هذه الموجة الصحفية في مدها وجزرها كان ميزاناً مهماً، وأتى في وقت يحتاج إليه الشيخ تحديداً لقياس حضوره بعد غياب قارب العام عن الساحة السياسية، أثناء فترة العلاج.

كانت الموجة الصحفية أشبه ببالون اختبار لفرض طريقة معينة في تناول الشيخ، تنبهه أصلاً إلى أن نبرة الحديث عن النفق المظلم غير مقبول منه، وتختبر رد فعله في وضع جديد عقب عودته من الرحلة العلاجية.

وفي المحصلة التقط الشيخ- بذكاء تقليدي- الرسالة وأجاب عليها بالتفصيل. فهو أولاً حظي بردة فعل مؤيدة واسعة النطاق. وتالياً استقبل وفد الاعتذار المؤتمري من دون أن يرحب به، ولنقل قبله على مضض، مع التصريح علناً بعدم كفايته. كان يرمي إلى عدم تكرار الاستهانة به مستقبلاً في الخطاب الإعلامي. وهو تكرار سيكون في حكم المؤكد لو مرت تكلفته التي لم تزد عن اعتذار وفد مؤتمري.

في نهاية المطاف فإن الخلافات أمر متوقع ومطلوب في العمل السياسي، فالمصالح التي تجمع، هي نفسها التي تفرق.

فقط ينبغي أن يعمل الجميع على ترسيخ أسلوب الحوار، وإعطاء الدور للمؤسسات ووسائل اشتغال القرار الديمقراطي وصراعه السلمي المحكوم بقواعد يتفق عليها الجميع.

وهذا وحده يفضي إلى وضع تصبح فيه الخلافات زاداً لتطور ونمو الإدارة المجتمعية الراشدة، والمجتمع المدني الناهض، معاً.

اليمن ومستقبل الخطف

عبدالباري طاهر

أحرزت الدولة اليمنية انتصارا باهرا بإلقاء القبض على خاطفي السياح الإيطاليين. ولاشك أن سوقهم للسجون ومحاكمتهم محاكمة عادلة ونزيهة سوف يفرض هيبة النظام والقانون.

فقد كان الخطأ في الماضي مداجاة الخاطفين والنزول على العرف القبلي وتلبية مطالب الخاطفين التي هي مكاسب خاصة لا تخدم قضية ولا تعود بالنفع على قراهم وأهاليهم وتكون اليمن كلها هي الخاسر الأكبر.

لقد فتحت هذه المعالجات الخاطئة شهية القبائل، حتى تلكم التي لم تكن تعرف هذا النوع من الجرائم وألحقت الاختطافات والاغتيالات وتجارة السلاح والمخدرات أضراراً فادحة بالاقتصاد والأمن والاستقرار وسمعة اليمن ومكانتها.

والحقيقة ان المعالجات العسكرية والأمنية- على أهميتها- والتي تأخرت كثيراً، لاتكفي لمعالجة جرائم الاختطاف والتعدي على السياح والمواطنين فمثل هذه المعالجة رغم مشروعيتها آنية ومؤقته وتبقي على عوامل الاختطاف كامنة ويمكن عودتها في أي لحظة من اللحظات وربما بصورة أكثر ضرراً وخطورة. إن اكبر عامل من عوامل انتشار هذه الظاهرة هي اعتقاد زعماء القبائل والعشائر أنهم فوق الدولة وفوق النظام والقانون، وتصرف الدولة وكأنها امتداد للقبيلة وتجل من تجلياتها، وكثيرا ما تتماهى الدولة مع القبيلة لكأنها هي.

فرض الدولة هيبة النظام على جميع المواطنين مطلب دعت إليه القوى الديمقراطية منذ ثورة سبتمبر ٦٢ وظلت الدولة اليمنية تتلكأ إما بسبب من عجزها أو لاعتبارات أخرى أهمها تحالف الدولة مع القبلية والاستنجاد بها في حربها ضد خصومها السياسيين. وهناك أسباب موضوعية تتعلق بتركيبة المجتمع اليمني وقوة النفوذ القبلي المدجج بالأمية والسلاح وغياب مشاريع التنمية والبناء والخدمات في المحافظات الشرقية والشمالية ذات البنى القبلية مما جعل القبيلة من الناحية الفعلية خارج سلطة الدولة ونفوذها وجعل من الشيخ وزعماء القبائل واسطة العقد بين الدولة والمواطنين، والشيخ حريص كل الحرص على بقاء قبيلته بعيدا عن نفوذ الدولة وهو أكثر حرصا على عدم ربطها او تحولها إلى مجتمع مدني وعدم تزويدها بالمدارس والمستوصفات ومياه الشرب النظيفة ووجود منشآت ومرافق خدمية واقتصادية تحد من نفوذ الشيخ وتمنح القبيلي نوعا من الاستقلال عن أبوية زعيم القبيلة. وربما لعب التهريب وساعدت تجارة السلاح على بقاء التماسك القبلي في بيئة شموس وجبلية يصعب مد الخدمات إليها، كما أن القرى الصغيرة مذرورة في مسافات متباعدة وشديدة الوعورة. والأخطر من ذلك كله تشجيع الدولة أو تغاضيها في أحسن الأحوال عن انتشار التعليم الطائفي السلفي الوهابي والشيعي الاثنا عشري مما اسهم في خلق صراعات طائفية كانت حصيلتها حرب صعدة التي مضى عليها الآن أكثر من عامين. ومعروف ان امتزاج التمذهب بالقبلية يجعل منهما مركبا كيماويا شديد التفجر والعصبية والعنف. ومثل هذا الصراع الكالح يفتح الباب أمام تدخل جوار و محيط خطرين ومتحفزين فتصبح المعالجات العسكرية والأمنية كمن يصب الزيت على النار ويساعد على التدخل، والقبيلة اليمنية عبر تاريخها الطويل تختزن ذاكرة مليئة ودامية بالفتن والحروب (نحن أولو قوة وأولو بأس شديد) الآية. صحيح ان اكتشاف النفط والغاز في هذه المناطق قد فرض على الدولة الدخول بالدبابة والكتيبة قبل المدرسة والمستوصف ومياه الشرب ولكن الخطيئة الكبرى حرص الدولة على حرمان هذه المناطق من نعمة وبركات عائد مناطقها مما ضاعف من التمردات وجعلها اكثر ضررا وخطورة.

مصيبة المصايب اعتبار القبيلة نفسها فوق الدولة والنظام والقانون، ورؤيتها للدولة كطرف منها تمرد عليها، ورؤية الدولة نفسها جزءاً لا يتجزأ من القبيلة تتماهى معها وتنزل على حكمها، وتتعامل مع الاغتيالات وتجارة وحمل السلاح والخطف والاحتراب والثارات وكانها ارث مؤبد.

وليس من مخرج للمحنة التي سوف تتكرر طالما بقيت العلاقة بين الدولة والقبيلة ملتبسة ومتداخلة، وما لم تتحول الدولة الى دولة مدنية تمثل نفيا للقبيلة النافية للوطن بانغلاقها وشرنقتها. وتبقى مسئولية الدولة في تحديث نفسها، وتمدين مجتمعها هي الحرف الأول.

ثارات واختطاف وحروب واصلاح سياسي

د. محمد عبدالملك المتوكل

اتصل لي صديق وسألني اذا ما كان بالإمكان أن أقوم بزيارة للمعهد الديمقراطي الامريكي وفي العهد التقيت بالسيدة روبن مدريد –مديرة المعهد، وصحفي من صحيفة "واشنطن بوست".

كان الحديث عن موضوع الثأر والحروب القبلية والحاجة إلى إجراء دراسة عن جذور هذه الصراعات والعوامل المساعدة على إثارتها، وأفضل السبل للتغلب عليها، على أن تغطي الدراسة محافظات ثلاث هي: مأرب، الجوف، وشبوة. وكنت قبل اللقاء قد تابعت عن كثب جهود السيدة روبن في إنشاء منظمة سلام تجمع قيادات قبلية من المحافظات الثلاث واطلعت على وثائق ورشات العمل حول وسائل الحوار وسبل حل المشاكل بالوسائل السلمية. وهي جهود طيبة تشكر عليها السيدة روبن التي تبذل جهداً مخلصاً وبروح تبشيرية في سبيل حقن الدماء واحلال السلام وتحقيق التنمية في هذه المناطق الهامة ومنطلقة من روح الشراكة التي وقع عليها الاخ رئيس الجمهورية مع الدول الثمان عند حضوره اجتماعاتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

كنت وأنا استمع إلى السيدة روبن أجدني حائراً بين تعاطفي مع مشروعها بل وحماسي للتعاون معها وحرصي على تشجيعها، وبين ما أعلمه من واقع مرير سوف يعترض مشروعها الانساني كما تم اعتراض اقامة مجلس محلي في مارب لأن الناس انتخبوا مرشحي المعارضة.

ولم يكن لدى بمستغرب ان تقف السلطة ضد هذا الجهد المبرر للسيدة روبن لأن احد المرتكزات الاساسية في مفهوم النخبة الحاكمة لاستقرار حكمها هو أن يتلهى الشعب ببعضه البعض.. ولعل السيدة روبن لا تعلم ان عدداً من المتصارعين في هذه المناطق قد التقوا مرات عديدة أمام مخزن واحد يمول الطرفين بالسلاح.

ولا تعرف ايضاً أن جهداً كبيراً قد بذلته النخبة الحاكمة لإثارة ثارات في شبوة قد مر عليها تسعون عاماً وكانت قد نسيت قبل دخول الشرعية.

لا يقتصر خلق الصراعات على القوى القبلية بل تعمل السلطة على اثارة النعرات العنصرية والطائفية، وما حرب صعدة إلا احداها، فهي التي دعمت الشباب المؤمن ليكون ضد الاصلاح والسلفيين وهي اليوم تقوم بجمع السلفيين ودعمهم ليشنوا الحرب على الشباب المؤمن. والصحف التي تمولها تقوم بدعاية عنصرية متخلفة وتشرف عليها قيادات من النخبة الحاكمة المسكونة بالحس العنصري والطائفي.

ولا يقف عبث النخبة الحاكمة بالمجتمع عند ذلك، بل هي تعمل بنشاط على شق الاحزاب وتمزيق قواعد مؤسسات المجتمع المدني. والأدهى من كل ما سبق انها تتعمد خلق الصراعات داخل مؤسسات الدولة وبين العاملين فيها فتخلق الصراعات بين الوزارات ثم بين الوزراء، وبين الوزراء وبين النواب والوكلاء، بل ويصل الأمر إلى المدراء والمدراء. والهدف ان تكون النخبة هي المرجع، فالكل يلجأ إليها من الكل. وهي إلى جانب ذلك تشجع الفساد لكي تضخم ملفات اصحابه ليستخدم حين يظن مسؤول أنه شيء ما.

ان الأنظمة الفردية والفاقدة للشرعية والمرتكزة على العصبية تعمل على تهميش مؤسسات الدولة وتقوم باحتكار السلطة والثروة، ولا تشعر بالأمان إلا في ظل مجتمع يتحول إلى عصبيات وطوائف وشلل متناحرة ليكون الجميع ضعفاء امام عصبية تمتلك المال والسلطة والسلاح.. وعليه فما نراه اليوم من صراعات قبلية ومناطقية وطائفية ليس إلا نتاج جهد تخريبي مقصود وممول على حساب الشعب المسكين الذي ما يقرب من ثلثي سكانه تحت خط الفقر.

من منطلق ما سبق يأتي ضيق السلطة من سعي المعهد في سبيل وضع حد للصراعات في هذه المناطق، وتأتي الصعوبة التي تواجه مشروع السيدة روبن مدريد.

والمثل اليمني يقول "مخرب غلب ألف عمار" وبشكل خاص في ظل وعي محدود وفقر مدقع وعصبية جاهلية، واستعداد للاستنفار عند اطلاق رصاصة قد يكون مطلقها مأجور قصد اثارة الفتنة.

اما الادعاء بموضوع السيادة والتدخل في الشؤون المحلية كان الأحرى ان يكون عند قيام الأباتشي بقتل المواطنين في مأرب لا عند مشروع يخدم مصالحهم.

وأنا على يقين من أنه لو كانت هناك مؤسسات دولة يطمئن اليها المواطن، وقضاء مستقل يثق الناس بنزاهته وعدالته لما لجأ الناس إلى عصبياتهم أو سلاحهم. فالناس لا يلجأون إلى ذلك إلا حين يغيب العدل والحرية والمساواة وسيادة القانون وحق المشاركة.

ما ينطبق على الثأر ينطبق على الاختطاف سيئ السمعة.. لقد لجأت اليه القبائل –للأسف– حين ادركت انه الوسيلة الوحيدة التي ترغم السلطة على تحقيق مطالبها.. ولو كانت هناك مؤسسات دولة تحق الحق وتمحق الباطل ما شهدت بلادنا هذه الظاهرة السيئة التي تسيء إلى سمعة اليمن واليمنيين وتحرم اليمن من صناعة السياحة التي تدر دخلاً يتوزع بين العاملين في الوكالات وقطاع المواصلات والاتصالات والفنادق والمطاعم ومحلات التسويق وتعيش عليه اسر عديدة. ولابد من توعية ابنائنا في الريف بوسائل النضال السلمي التي قد تكون اكثر جدوى واقل ضرراً على سمعة اليمن. ولابد من تطوير وسائل التنسيق بين الحركة المدنية الديمقراطية في المدينة ومثيلتها في الريف والتي بتكاملها تتحقق نقلة مهمة في حركة النضال الديمقراطي وعبر التاريخ.

"إن صرير الأقلام وغزارة مدادها، عامل حاسم في نتائج الجهود التي نبذلها ضد التخلف والقهر والاستبداد".

محمد عبدالله اليدومي- أمين عام التجمع اليمني للإصلاح، في آخر افتتاحياته لصحيفة الصحوة أثناء مناقشات مختلفة حول الانتخابات في العالم العربي

قلت لمؤسسة أميركية مهتمة بالتحول الديمقراطي بقدر اهتمام الأبناء الجدد في واشنطن بالحسم العسكري لوفرة الإمكانيات لديهم، أنه ليس هناك من حل للمأزق العربي إلا إصلاح إحدى مجموعتين؛ إما الأحزاب الحاكمة، وإما الحركات الإسلامية. وإصلاح أحدهما سيحسن أداء الآخر ولاشك.

والأمر ليس انتقاء، لكن- من وجهة نظري- باعتبار أن هذين التجمعين هما القوتان التنظيميتان اللتان لازالتا محتفظتين بإمكانية التأثير السلبي والإيجابي معا، ولأنهما هما من صمد من بقايا الألق السياسي الذي خطفته الأيديولوجيات السياسة والبرامج من بين يدي التنمية العربية، بعد سنوات من الصراع حول قضايا ليس الانتصار فيها خدمة للتنمية، ولا الهزيمة فيها تراجعاً. فهي قضايا لاعلاقة لها بقضايا الناس الحقيقية، التي هي مفاتيح العمل السياسي. بل هي قضايا نظرية فكرية لو أنها ازدهرت في ميادين الجامعات، ومؤسسات الفكر والثقافة لأصبح عالمنا أقل عنفا، ولما تضخم دور المؤسسات الأمنية والعسكرية كما هو حالنا من عصر الثورات العربية.

ومن هنا، وعبر برامج إصلاح عميقة وطويلة تعوض فشل مشاريع الإصلاحات للجهاز الحكومي، يمكن أن يتحول أحد هذين التجمعين، خاصة أنهما في غالب البلدان العربية، دعوني أحدد مصر واليمن تحديدا، لايعيشان خلافات أيدلوجية كتلك التي (عصدت) العالم العربي والإسلامي منذ مئات السنين. يمكنهما كل على حدة أن يتحول إلى وعاء للرؤى، ومن ثم الأشخاص مختلفي وجهات النظر ولكن في دنيا السياسة، وفي إطار السيادة فيه للمواطن، وليس للشيخ، ولاللزعيم.

نبيل الصوفي
nbil21972@hotmail.com

الأحزاب الحاكمة والأحزاب الإسلامية..

سباق نحو الإصلاح أم دفاع عن الإرث؟! (١-٢)

شيء من الأسس عن أميركا والغرب

وقبل الحديث عن الموضوع، أجدني مضطراً للحديث عن أميركا والغرب، والإصلاح العربي أساساً. وأنا هنا لا أتحدث عن أميركا البنتاجون، بل عن معادلة عميقة التأثير في العالم العربي، والإصلاح هنا لايعني الحديث عن إصلاح من أجل المصلحة الأميركية، بل من أجل المجتمعات المحلية. وحتى الآن لا أفهم لماذا يجوز لأميركا بل ويجب عليها أن تدعم بناء القوات المسلحة، وأجهزة الأمن، وأن تبيع وتشتري النفط منا ولنا، لكن محرم عليها الحديث عن الديمقراطية والإصلاحات؟!

حديثي هنا من منطلق انحيازي لتجربة الإنسان الأميركي الذي ورث اجتهادات الأداء البشري سعيا نحو حياة أفضل، ولاشك أنه مع ذلك ورث أيضاً مطامع الإنسان أيضا. ومن ثم فمثلما أن ثمة تعاوناً بين العالم وهذه الدولة التي هي عالم لوحده- وليست هي جورج بوش، ولا طائرات الإباتشي فقط- مثلما أن هناك تعاوناً مادياً اقتصادياً وعسكرياً ورسمياً، فإني آمل أن تكون هناك استفادة من تجربة الإنسان الأميركي الذي حقق إنجازات لاتنكر في مجالات الإصلاح السياسي والحكم الرشيد.

ومثلما أن تجار الحروب، ووارثي دماء البشر يستفيدون من الاستعداد الأميركي لتمويل معارك حربية تكلف الإنسانية المربوطة عبر نظام مالي سيدته نيويورك الأميركية، مليارات، فإن علينا الاستفادة من صوت، نعم هو حاليا خافت، غير أنه موجود يتحدث عن الإنسان في المعمورة ويبحث عن مشاركته لتحديث قدرته على إدارة حياته: فكرا ومصلحة.

وأعتقد أننا تجاوزنا، بفضل جهود الحركة الإسلامية أولا، إصلاحات تصارع هوياتنا. وأظن أن انخراط المشروع الذي كان يوصف بالليبرالي في العالم العربي والإسلامي في صراع مع المجتمعات العربية والإسلامية كان أحد أسباب فشل هذا المشروع الذي نجح حيث احترم خيارات الناس التقليدية، ودعكم من المشاريع الشمولية التي لم يكن فشلها فقط عندنا!

لذا نتحدث اليوم عن مشاركة دولية تعيننا على إصلاح قدراتنا على إدارة حياتنا وفقا لمصالحنا وهوياتنا.

وأختلف كثيرا مع الذين يتفقون معي إلى هذه النقطة ثم يضيفون كلاما كثيرا عن "الخصوصيات"، بما يحول التغيير إلى مجرد تجميل لكل ممكنات التخلف، إذ يحدد هذا التخلف ما يمكنه أن يتنازل عنه للتغيير وما يحافظ عليه باسم الخصوصية.

لقد سألت مسئولا خليجيا، عقب تبريره رفضه نقاشا بشأن غياب الأحزاب السياسية في تجمع دولي حضرته الحكومات ومنظمات المجتمع، بحجة أن علينا احترام الخصوصيات العربية التي لم تتعود على الأحزاب، وأن لانسناق كثيرا وراء الغرب والشرق، سألته عن سر سكوت الأنظمة العربية على مراقص الديسكو في الملاهي الليلية- مثلا- التي يتوافد عليها العرب- بما فيهم المسئولون الذين يتولون الدفاع عن الخصوصيات- مع أن هذه المراقص تخالف الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الشرقي!! وبالطبع لم أجد جوابا.

والأمر ذاته للذين يتحدثون عن الأخلاق، والعقائد ويخافون عليها من التعاون مع الغرب والشرق، وكأن العالم مجرد سوق للنخاسة الأخلاقية، فيما نحن مشغولون عن كل الملذات بتحديات النهضة والبناء!!

إن الأخلاق- في الأصل والغالب- محل إجماع في كل الديانات السماوية والأرضية.

وحتى الحضارة الغربية التي ليست في وعينا- سواء أبناء الحركات الإسلامية، أو اليسارية- سوى خمارات وبيوت لبنات الهوى، هذه الحضارة ما أظهر مثل هذه المظاهر عندنا هو "احترامها المفرط للفردية"، وأسباب أخرى تتعلق بما نبحث عنه نحن.

والصراع الحقيقي هو صراع المصالح- وليس الصراع من أجل الأخلاق، ولا حتى من أجل الديانات، فرجال الكنائس والمعابد والمساجد يستخدمون في الغالب في صراع القصور، وإلا فدعواتهم لاتزدهر إلا بالسلام والتعاون بين بني البشر.

وإذا كان العالم القديم- ماقبل الثورة الصناعية، ثم الثورة التقنية التي قهرت للمرة الأولى كل عوامل الحجز والمنع الجغرافي والسياسي- قد عرف نوعا من الصراعات تجعل القصور الحاكمة القادرة على جر المجتمعات للحروب بحثا عن السيطرة، وماتوفره من إمكانيات، فإن التطور الاقتصادي اليوم يخفف من هذه الطبيعة التي عرفتها علاقات بني البشر، لصالح علاقات السوق الذي يبحث عن شركاء وإن كمشترين فقط، والشراء هذه عملية لا قهر فيها ولا يستطيع أي أسطول عسكري أن يفرضها.

ويمكن ملاحظة كيف أن الدولة العظمى اليوم تعاني الأمرين من احتلالها العراق، مع أنها محتلة العالم دونما أساطيل، عبر شركات، صحيح ليست للبيت الأبيض ولكنها في النهاية لأميركيين يريدون السلام للعالم باعتبار السلام هو الجو الوحيد لتوفير الثروات، مع بقاء شركات وأشخاص آخرين لاتتراكم ثرواتهم إلا بالحروب، كتجار السلاح، والشركات الأمنية، لكنهم ليسوا الأغلبية.

على ذلك فإن التعاون الذي طالبتُ به مفتتحا هذا المقال، مع االحركات الإسلامية أو الأحزاب الحاكمة في العالم العربي قصدت به مساعدة هذه المكونات على تطوير قدراتها والخروج من النتيجة، الفشل، الذي يحصده المواطن العربي منذ قرون، تطويرا يساعد على إعادة الاعتبار للحياة في بلداننا، وبخاصة البلدان ذات الكثافة السكانية، وذات الموارد غير النفطية، التي لن تحقق نهضة إلا إن نجحت في استثمار مواردها البشرية.

وأول متطلبات الإصلاح هذه: الإيمان بالإنسان كمورد، والإنسان كمرج، والإنسان كحاكم، الإنسان مطلق إنسان.

قد يقول قائل إن من الظلم مقارنة الحركات الإسلامية، بالأحزاب الحاكمة. ولكني لم أقل ذلك والإصلاح الذي تحتاجه الحركات الإسلامية- من وجهة نظري- يختلف تماما عن الإصلاح الذي تحتاجه الأحزاب الحاكمة.

إصلاح وإصلاح.. نتيجة واحدة بأسباب مختلفة

من وجهة نظري فإن الأحزاب الحاكمة أكثر احتراما لإنسانية وفردية وحق الإنسان بحياة دنيوية صالحة، من الحركات الإسلامية- وبخاصة في طور مابعد القمع الأمني من جهة، والدعم النفطي من جهة ثانية- التي يغلب لديها الاهتمام النظري بالفكرة، وبالحياة الآخرة.

غير أن هذه الأحزاب الحاكمة تتجاوز كل معطيات الاحترام، حين يأتي وقت الحقوق السياسية، إذ لا صوت يعلو فوق صوت الزعماء الذين ليست الأحزاب الحاكمة بالنسبة لهم سوى أدوات حديثة لتحقيق قيمة أزلية وهي السطوة والتفرد. والأمر ذاته في المفاضلة بالحقوق بحسب القرب والبعد من هؤلاء الحكام وأقربائهم وأبنائهم. (يمكن ملاحظة أن أبناء هؤلاء القادة الذين يصلون للأحزاب فقراء، ويكون المال العام مصدر رزقهم الوحيد، ينفقون مايقارب نفقات موازنة وزارة).

وبالتأكيد فهذه الأحزاب تعاني من مشكلات تتعلق بلا سياسية أهدافها، ولا انضباط مؤسساتها، والفساد والترهل المتحكم بأدائها.

أما الحركات والأحزاب الإسلامية فهي حتى الآن لا تمارس السياسة. إن أي حزب إسلامي يمكنه أن يخوض معركة لشهور حول جملة شعرية مثلا، أو موقف يمكن الموافقة على أنه لم يحترم الدين ولا أصوله النظرية- ولا حتى المسلكيات الأخلاقية للمجتمع، أو مايتعلق مثلا بحصص تعليم الشريعة- وهذا أمر ليس خطأ، لكنه ليس المهمة الكلية، حتى وإن حاول البعض إرهابنا بالحديث عن أولوية الدفاع عن العقيدة، هذا المصطلح الدنيوي الذي وإن تلقفته الأمة بالقبول دونما أن يكون له أصل لفظي في الكتاب ولا في السنة فإنه شعار عميق على عكس مايستخدم له حاليا، لأنه اللفظة الأكثر دلالة على العلاقة بين الإنسان وربه، وهي بهذا دالة على حاجة الإنسان للحرية الواجب الدفاع عنها، وليس عن رأي يعالج مشكلات نظرية لم يعد لها وجود اليوم، لا لدى المسلمين ولا لدى غيرهم من أرباب الديانات. إذ ينتصر العلم للدين حيثما انتصر.

إن الحركة الإسلامية بحاجة لإصلاح ثقافي يجعل من السياسة وبرامجها المتعلقة بحيوات الناس، صاحبة الأولوية الأولى؛ لأن الخراب الحقيقي هو في "الرأس"- حد تعبير الأستاذ محمد قحطان- والرأس هذا ليس القيادات الحاكمة، بل السياسة التي "خربت كل مجالات حياتنا" وهذه السياسة هي نحن: حكاما ومحكومين، حكاما كآليات وليس كتنظيرات.

الحركات الإسلامية.. سياسية أم ثقافية؟!

نعم! علينا احترام الدين، بل وبذل الجهد لحمايته باعتباره إحدى الكليات التي يتعبد المسلم ربه بالحفاظ عليها.ولكن هذا شيء، وما أناقشه شيء آخر.

الذي أتحدث عنه هو أننا بحاجة لإصلاح للحركة الإسلامية بحيث تصبح أداة للاهتمام بالكليات الخمس كل بحسب غيابها.

وهذا الإصلاح يتطلب بعدين: الأول معرفي، بحيث نعيد المساواة بين قضايا الناس الحياتية، والاهتمامات الأخرى في الفكر الإسلامي المعاصر، والثاني إجرائي، بحيث تصبح الحركة الإسلامية أداة لعموم الناس لخدمة حياتهم دونما شروط تنظيمية هي في أساسها شروط فكرية تتعلق بمعتقدات الناس وليس بقدراتهم الفنية. والأولى صالحة للجماعات الأيديولوجية التي لاتسعى للحكم. فيما مايحتاجه المجتمع الإسلامي اليوم حركات تسعى للحكم بمرجعيات فنية.

بالطبع أنا هنا لا أتحدث عن الحركات الإسلامية غير السياسية، كالسلفيين وجماعات التبليغ، والصوفيين، والتي أعتقد أن من واجب المجتمعات العربية والإسلامية دعم كل واحدة منها في مجالها، بل أتحدث عن الجماعات التي تتحدث عن الحكم وتسعى له، وهي حركات الإخوان المسلمين، ومثلها من يقول أنه يريد المشاركة السياسية لخدمة الناس أيا كانت انتماءاتهم.

فللأسف أن الأخيرة من الحركات الإسلامية متجاهلة تجاهلا كبيرا القضايا المعيشية للناس، وهي مضامين الكليات الأربع الأخرى: النفس، العقل، النسل، المال.

نعم! هناك جهود تنفيذية للإسلاميين –ككل الجماعات الدينية في كل دين- لتوفير مصالح العباد في كل مكان، لكني أتحدث عن الاهتمام الكلي المعرفي. الاهتمام الذي يكون أساسا لفكر وتفكير يتذكر أن الرسول صلى الله عليه وسلم غضب على من "أخاف" معزة بوليدها، وشاور الناس في أمورهم. بل إننا لو راجعنا تراثنا الفقهي لوجدنا أن الأغلب الأعم منه حديث عن مصالح الدنيا.

لكننا لانرى هذا، وحتى ابن تيمية عندنا ليس ذلك الدنيوي المهتم بمصالح العباد وعلى رأسها حريتهم السياسية، بل هو فقط ذلك الذي دخل في إشكالات سنتفق معه في بعضها ونختلف في بعض آخر، مع مدارس إسلامية أخرى.

ويمكن ملاحظة كيف يمكن أن تصرف الكلمة العظيمة للرجل العظيم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأننا "قوم أعزنا الله بالإسلام ومهما ابتغينا العزة بغيره أذلنا الله"، كيف تصرف لتستخدم فقط لاعتبار أن مقصود عمر، هو تأصيل تعريف تاريخي للإسلام، بدلا من القول أنها جملة تؤكد هيمنة ما أثمره التدين على يد نبي الإسلام من رشد في الحكم والخطاب، وأنا مالم نفعل ذلك لن نحقق أي إنجاز لهذه الأمة.

تركة وعضلات البطل المحرِّر

نائف حسان
naifhassan5@hotmail.com

تحاشيت طوال الشهرين الماضيين، الاستماع لأمين عام حزب الله، على شاشات التلفزة. كنت أعرف ما سيقول، وأحاول تجنب استفزاز عضلات الخطاب الجهادي واستخفافه المدعم بـ"بركة" يقين حافلة بالبطولات وطابور طويل من الشهداء.

لا يضيف السيد حسن نصر الله شيئاً لمستمعيه. ولأن حضوره قام على فن الخطابة، فقد ظل الرجل أسيراً لحنجرته والشعارات العاطفية المطاطة. كل شيء لديه متوارث: مظهره الخارجي، مواقفه من سوريا وايران، استقواؤه بالتضحية و"بطولة" حربه مع اسرائيل.

في اكثر من حوار تلفزيوني كنت امر سريعاً على آراء حسن نصر الله واجدها ذاتها. غير أن الملاحظ فيها غطرسة الرجل، إذ يتحدث كبطل قتل أبنه في المعارك، ويظهر لابساً عباءة القوة مطمئناً الجميع بعدم وقوع حرب أهلية في لبنان.

يدعو الرجل "الجميع إلى التعقل وعدم التنكر للتضحيات" كما لو أنه الوحيد الذي قدم التضحيات والوحيد الذي له فاتورة على الجميع تسديدها. ورغم أن لأغلب اللبنانيين شهداء، إلا أنه يتغنى باستشهاد ابنه كما لو أنه كان استثناء ويختلف عن بقية الشهداء.

يختزل نصر الله حزبه إذ يتحدث بلغة "انا الحزب والحزب أنا": نقل اليه مذيع لقائه الأخير في الـ"نيو تي في" قول "غير جيد" يردده اعضاء حزبه فطلب منه أن يخبره بمن قال ذلك ليفصله من الحزب! الحزب هنا ليس مؤسسة بل "بطل" و"قائد" يعاقب ويتخذ القرار ويفصل.

أبعد من حركة أمل وبقية شيعة لبنان، يختزل الرجل لبنان ومفهوم المقاومة، مستغلاً "فكرة الواجب" التي يقول برتراند راسل انها كانت من الناحية التاريخية "أداة استغلها اصحاب السلطان لإغراء الآخرين على قضاء مصالح اسيادهم لا مصالحهم هم". وإذا كان راسل يتحدث هنا "في مديح الكسل" عن العمل، إلا أن "فكرة الواجب" هي هنا مسألة مقاومة اسرائيل، التي اصبح السيد نصر الله وحزبه يعتاشان بها وعليها.

حسن نصر الله مبدئي وذلك أمر مفهوم، ذلك أن الشمولي، حد قول ياسين الحاج صالح، "يقدس مبادئه لا لكي يلتزم بها بحذافيرها، بل لكي يتمكن الالتفاف عليها دون أن يضيع". وحسن نصر الله له قاعدة كبيرة بين السنة والشيعة على حد سواء، ذلك أن "الاشخاص الذين يعانون من مشكلات في اعتبار الذات ينجذبون أكثر من غيرهم للشموليات، لأنها تنقذهم من الشعور بالتفاهة عن طريق طرده إلى الخارج وإحلال شعور بالرسالة والعظمة مكانه".

ولا تقول الأزمة الحالية في لبنان إلا أن "بطولة" الرجل وحزبه في "مواجهة" اسرائيل في الجنوب، اصبحت عائقاً للبلد وأبنائه ككل. غطرسة السيد نصر الله بادية في ابتسامته المستعلية، وتواضعه المصطنع. وازمته ماثلة في وقوفه ضد بناء لبنان جديد خاص باللبنانيين بعيداً عن هيمنة الوصاية السورية والنفوذ الشيعي لإيران. يريد الرجل أن يبقى المحرر والبطل رقم واحد؛ ولا مجال لذلك إلا بإبقاء لبنان ساحة للمواجهة.

بعد خروج القوات الإسرائيلية من الجنوب عام٢٠٠٠، جسد حسن نصر الله معنى البطولة لمجتمع عربي غارق في الهزائم والخيبات. وفي "دوشة" التفاخر العربي به وبحزبه، لم يفوت" الهيصة" دون استغلال: الخطاب الذي القاه في تلك المناسبة جسد استعلاءه في التعامل مع الحدث والمحتفين به.

البطل المحتفى به وزع بطولته على الآخرين واهدى "انتصاره" لقائمة طويلة: حافظ الأسد، ايران، الشعب اللبناني، العرب، المسلمين. وقد كان تصنع الرجل للزهد في بطولته، عاملاً اضافياً لمضاعفة تلك البطولة، وتحويلها إلى غطرسة.

بالنسبة للكثيرين كان يعني الإنسحاب الاسرائيلي من الجنوب إنتهاء الدور العسكري لحزب الله، بيد أن الأمور سارت خلافاً لذلك: اعتبر نصر الله ما جرى بداية لتحرير فلسطين وكافة الأراضي العربية من اسرائيل. دعم الاحزاب والطوائف اللبنانية للحزب كان من أجل تحرير الجنوب؛ باعتباره أرضاً لبنانية، ولم يكن طبيعياً ولا منطقياً استمرار ترسانته العسكرية بدعوى التحرير الشامل، ذلك أن مواجهة اسرائيل ليس شأناً يخص لبنان فقط.

تنبهت سوريا للأمر فاعترفت اعلامياً بلبنانية مزارع شبعا، التي ظلت "جادمة" عليها منذ ما قبل ٦٧. كان هدف دمشق ابقاء لبنان ساحة مواجهة مع اسرائيل، تعويضاً عن عجزها في ذلك وفشلها حتى في التلويح بعصى لتحرير الجولان. وكان هدف حسن نصر الله الحفاظ على الارضية التي وجد هو وحزبه عليها، فيما كانت غايته إدامة حضوره كقائد تحرير وبطل.

● حسن نصر الله

والحاصل أن حزب الله أصبح اليوم دولة وكيان أهم من لبنان التي رُفعت شعارات التحرير والتضحية من اجلها. وطوال العقود الماضية عاشت لبنان حالة "اللادولة" بسبب تقدم "الحق في المقاومة" على "حق المواطنين في الأمن".

منذ ١٩٦٦ استعمل النظام السوري "حرية العمل الفدائي" على الاراضي اللبنانية، ثم مضى عام ١٩٧١ بتحميلها مسؤولية النضال العربي ضد اسرائيل: "كان من اوائل قرارات الرئيس السوري الراحل في ١٩٧١، غداة قصف اسرائيلي عنيف اصاب مخيمات فلسطينية بسورية وأوقع عشرات الضحايا، انشاء ضابطة فدائية سورية "لم تقتصر مهمتها "على تقييد عمل المنظمات الفلسطينية المسلحة على الاراضي السورية.." بل " تعداه إلى ترحيل المسلحين ومكاتبهم ومخازنهم ومعسكراتهم إلى الأراضي اللبنانية". وطبقاً لوضاح شرارة فقد تسترت السياسة السورية منذ ١٩٧٣، على أبعد تقدير، بقوات "جيش التحرير الفلسطيني لتسللها إلى لبنان تسللاً مشروعاً و عربياً"، و تكشف أن "بعض جنود ذلك الجيش سوريون بلباس فلسطيني أو موظفون في الاستخبارات السورية".

هكذا ظلت "المقاومة" و"استقلال البندقية الفلسطينية المقاتلة(...) جاهزة على الدوام لإحراج الدولة المضيفة واضعافها"، وكانت "فتح الانتفاضة"، المفرخة سورياً عام ١٩٨٢ ضد عرفات، احدى الأدوات التي احكمت قبضة دمشق على لبنان، إلى جانب دعاة المقاومة الآخرين: على رأسهم حزب الله.

فاتورة "تحرير" نصر الله وحزبه للجنوب تبدو فادحة: تحويل لبنان إلى ساحة مواجهة باجندة سورية وإيرانية، أو دفعه إلى حرب أهلية.

طائفية لبنان، احتكامه للتوافق، السياسة، المنطق، كل ذلك يجعل من احتفاظ حزب ديني طائفي لترسانة عسكرية بمثابة كومة بارود.

لا يريد نصر الله قبول حقيقة انتهاء الدور العسكري لحزبه، لهذا يبدو أن هدفه لم يكن تحرير الأرض، بل لعب دور المحرر والبطل. وذلك حقه لو أنه اعفى لبنان من تركته الجهادية وسداد فاتورة سنوات بطولته وتضحياته.

كان لحزب الله علاقة كبيرة بسوريا، أفضل ما فيها تأكيد حقيقة اقتران"الجهاد" و"النضال" بالاستبداد. المناضل والبطل حسن نصر الله لم يكتف بغض الطرف، ولا أقول التورط في، عن انتهاكات وعربدة القوات السورية ضد ابناء شعبه. أبعد من ذلك أقام مهرجاناً خطابياً كبيراً لتوديع المخابرات السورية، وأهدى "رستم غزالة" بندقية "عوزي" الاسرائيلية " تقديراً لدوره الوطني في لبنان"!! دون أن يضع أي اعتبار لمشاعر أغلبية اللبنانيين الذين طالتهم بلطجة "غزالة" وبقية طاقمه العسكري المخابراتي.

المناضل نصر الله لم يجد نفسه مع مطالب ابناء شعبه التحررية، بل مع "المستبد"، ممثلاً بالأسد الأب والأبن، ومع السفاح واللص رستم غزالة، فسير تظاهرة الوفاء لسوريا شبه المليونية.

ولأن تراجع وتقهقر أجهزة الإستبداد في دمشق يعني ضمنياً انتهاء حزب الله، يظهر أمينه العام كما لو أنه يخوض معركة وجود، لا مجرد سجالات وآراء مختلفة مع القوى اللبنانية المعادية لسوريا.

من تابع قوس الأزمة يعرف أن ما وصل إليه هذه الأيام كان امراً طبيعياً: حزب الله وسلاحه. ومع أن جنبلاط، كما بقية قوى ١٤ آذار، لا زال يعتبر سلاح "المقاومة" خطأ أحمر وشأناً لبنانياً، إلا أن نصر الله صعد حملة شرسة ضده دفاعاً عما اعتبره استهدافاً لحزبه.

قال جنبلاط ان سلاح المقاومة "سلاح غدر"، فصعدت الحملة ضده درجة الارهاب.

نصر الله، الذي اعتبر أن ذلك محاولة للتخلص من حزب الله، قال أن:"من يتواطأ في مؤامرة أمريكية من هذا النوع هو صهيوني امريكي شاروني"!!! هكذا لا يتجسد حزب الله إلا باعتباره مدافع واسلحة قتل. هكذا تم تصنيف مجرد نقد صغير وعابر بأنه مؤامرة للتخلص من الحزب لا محاولة لإرساء الحياة السياسية اللبنانية القائمة على التوافق بعيداً عن التفوق العسكري للطوائف.

ان نصر الله وحزبه يدفعان بقية الطوائف اللبنانية للعودة إلى التسلح العسكري من أجل احداث توازن داخلي للقوى. وهذا تسرب بالفعل، ما دفع قيادات لبنانية هذا الاسبوع لنفي عودتها للتسلح.

الاخطر في مسألة حزب الله أنه تحول إلى معيار لقياس المواقف الوطنية وحائط مقدس لرمي الآخرين بالعمالة والمؤامرة. لهذا تبدو مهمة تحويله إلى حزب سياسي من المستحيلات.

لماذا مطلوب من لبنان فقط دفع فاتورة تخاذل العرب وعجزهم؟ لماذا عليه أن يبقى جبهة مفتوحة للحرب مع اسرائيل؟ لماذا طردت سوريا المسلحين الفلسطينيين إلى لبنان؟ ولماذا نزعت سلاح المخيمات فيها وغذته في لبنان؟ لماذا على اللبنانيين دفع ثمن بطولات وتشعبيات حسن نصر الله؟

إن نزع سلاح حزب الله أهم من حرب اسرائيل ودعم الارهابيين في العراق. دون ذاك ستكون لبنان على موعد مع حرب أهلية جديدة أبشع وأكثر فداحة.

فائض ود ومحبة

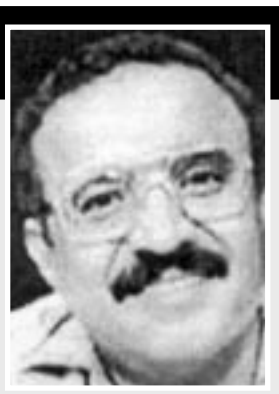

لعصام سعيد سالم قلب ودود، ونظارة طبية تتسلل منها عينان مليئتان بمشاعر الصدق. لا تمتد معرفتي به لأكثر من عامين. يومها كنت في عدن، رفقة الزملاء: مروان دماج ومصطفى راجح وفارس غانم، حين أصر عصام على دعوتنا إلى "مقيله". في "المقيل": ذي الطابع العدني؛ وجدت الرجل محترماً، كحديث علي السقاف ومنصور هائل عنه.

لم أشعر بثقل "المقيل" كعادتي مع الأماكن الجديدة. احتفى بنا عصام دون تكلف. ورغم إفراطه غير المتعمد في ذلك، إلا أنه كان يشعرنا، بين لحظة وأخرى، أنه مُقصِّر في حقنا.

استخدمنا حججاً كثيرة للمغادرة مساءً. وأتذكر أن مصطفى أخذ يتحدث، في السيارة، عن صدق الرجل و طيبة قلبه.

كانت الجولة الأولى من حملة التوريث في أوجها. وقد كتب عصام مقالاً عني وعن الزميل خالد سلمان في "١٤ اكتوبر" بعيداً عن لغة الشتم، التي تبارى في تقيؤها نحونا عشرات؛ تقرباً من السلطة.

مضت أيام، أشهر، وكان عصام صاحب مبادرة للإتصال؛ سؤالاً عن الحال، ودعوة لزيارة عدن. منتصف الشهر الفائت التقيته مجدداً في عدن رفقة حسن عبدالوارث وابراهيم حسين. كان يضحك، رغم صراع الموت البادي على وجهه. أصرَّ كعادته على استضافتي، فاعتذرت لأني كنت في طريق مغادرتي عدن اليوم الثاني.

ما الذي فعله عصام ليكون أحد معالم عدن الاساسية بالنسبة لأغلب الصحافيين القادمين من صنعاء؟ كان الرجل كريم اليد وطيب النفس، كما يعرف ذلك الكثيرون. بيد أن الأهم كان روحه النظيفة، وقدرته على الاحتفاء بالآخرين، وإقامة علاقات حميمة معهم.. مات عصام وفي قلبه ود لاصدقاء جدد. مات وفي رقاب آخرين وعوداً لزيارته في عدن.

لا أعرفه كانسان بما يكفي، غير أن وجهه المتدفق وداً وحميمية يغني عن أي شيء آخر. ان الصداقات القائمة على احترام المواقف والآراء المتعارضة، تعكس وعياً متقدماً وتؤسس لعلاقات ومرحلة جديدة في مجتمع يعيش تمترسات واصطفافات جاهلية. واظن أن الحياة السياسية والصحافية في اليمن تعيش أهم فتراتها، ذلك أن لقاءات وعلاقات جديدة تنشأ بين الصحافيين وبعض قيادات الحزب الحاكم.

لم يكن لعصام سعيد سالم مواقف قتالية ضد المعارضة، ولم يكن من قيادات الحزب الحاكم. كان الرجل صحافياً وكان انساناً؛ قدم نموذجاً جميلاً للعلاقة المهنية والانسانية التي تتخطى الوظيفة والسياسة.

منصب نائب رئيس مجلس ادارة وتحرير صحيفة "١٤ اكتوبر"، لم يدفع عصام إلى مقاطعة اصدقائه في المعارضة، شأن أغلب المؤلفة قلوبهم في الوظائف الحكومية العليا والمتوسطة. فوق ذلك كان عصام استثناءً باخلاقه الرفيعة، وروحه المتدفقة صدقاً ومحبة.

ن. ح

ياء المنادى

محمد محمد المقالح
Mr_alhakeem@hotmail.com

يحيى موسى والتحريض العنصري على الجريمة!!!

كنت قد قررت أن اكتب في هذه الزاوية حول انطباعاتي عن العيد في القرية وعن تلك السعادة المحدودة التي غمرتني أنا وأطفالي حين التقينا مع بقية الأهل والأصدقاء بعد انقطاع و غياب طويل دام أكثر من أربع سنوات متتالية، وعن أشياء كثيرة حدثت وتحدث في الريف اليمني باتجاه الفقر والسلفية الجهادية وهدم قبور الأولياء الصالحين، مقابل ضمور أو تلاشي العمل الخيري والتعاوني، وانتعاش محدود للسياسة والحزبية بعد نزول وثيقة الإصلاح السياسي والوطني، والقول للقراء بأن معظم الأسئلة والتساؤلات التي واجهتني في القرى التي زرتها كانت تتمحور حول هذا الموضوع...، وما إذا كانت هنالك جدية في إمكانية إحداث تغيير حقيقي عبر اللقاء المشترك والإصلاحات التي أعلنها..؟، وعن موقف الشيخ عبد الله وتجمع الإصلاح وجماعة إصلاح مسار الوحدة، من ترشيح الأخ الرئيس ووثيقة الإصلاحات، وعن.. وعن.. وعن اشياء أخرى تتعلق بمشاهداتي في إجازة العيد. غير أن هذا قد تغير، وتغيرمعه مزاجي كله بعد سماعي لخبر الحادث الإجرامي الذي تعرض له الصديق يحي موسى يوم الثلاثاء الماضي وكاد لولا رعاية الله وحفظه أن يودي بحياته. لقد وقع خبر محاولة اغتيال موسى عليَّ كالصاعقة، وبقدر ما شعرت بالحزن والألم بقدر ما شعرت بالخطر وبإمكانية أن تسير اليمن إلى المجهول في ضل أعمال الإجرام والبلطجة التي تقوم بها هذه الأيام السلطة أو أطراف محسوبة عليها، على خلفية حرب صعدة العنصرية والمذهبية وخطابها التحريضي ضد فئات وشرائح معينة من أبناء المجتمع اليمني.

.. ولن لا يعرف المجني عليه الصديق يحي موسى ولا طبيعة الاعتداء الإجرامي الذي تعرض له والذي قد يكون له نتائج وخيمة على وحدة النسيج الاجتماعي اليمني، أقول له بأن يحي محمد موسى مواطن يمني من مدينة ذمار، في نهاية العقد الرابع من عمره (ولا باس هنا أن تضعوا ثلاثة خطوط حمراء على كلمة "يمني" حيث لا يزال هناك من يرون ان موسى والشريحة التي ينتمي إليها (وافدون) على اليمن القحطانية، ومن هؤلاء –للأسف– بعض من يحكموننا اليوم ويتحكمون بمصائرنا ومصائر البلد برمتها!!) وبالإضافة إلى أن موسى يعمل مستشارا لوزير العدل منذ ١٩٨٥م وعضو في المؤتمر الشعبي العام منذ تأسيسه (عضو لجنة دائمة محلية) هو أيضا شخصية اجتماعية ووطنية معروفة لدى الوسطين الاجتماعي والسياسي في كل من ذمار وصنعاء وغيرهما. والمعروف عنه انه شخصية مسالمة ووفاقية ويقيم علاقات صداقة مع طيف واسع من الناس على اختلاف انتماءاتهم السياسية والمذهبية...

هذا الرجل، الطيب، الذي لا يتصل بك تلفونيا إلا ليسألك عن أحوالك أو ليروي لك نكتة جديدة من نكات صديقه احمد الفضلي، تعرض في الأسبوع الماضي لمحاولة اغتيال آثمة ارتكبها ثلاثة ملثمين يلبسون سترات مموهة (عسكري) حيث فوجيء الرجل وبعد خروجه من منزله مباشرة بأحدهم يضربه (بصميل غليض) في مؤخرة جمجمته؛ ليسقط على إثرها مغشيا عليه، وقام الآخر بإطلاق ثلاث رصاصات على جسده أصابته احداها في فخذه، وتركوه بعد ذلك مضرجا بدمائه وهم يتلفضون بأقذع الشتائم والسباب بما في ذلك تحذير المارة من محاولة إسعاف "الإمامي العفن أو المافون..!!" كما يقول احد الشهود.

بقي موسى يصارع الموت قرابة ربع ساعة أو يزيد قبل أن تأتي سيارة الإسعاف لتأخذه إلى المستشفى، ليتبين انه قد نزف دما كثيرا احتاج الأطباء من اجل تعويضه إلى أكثر من (تسع قرب دم) من المتبرعين ومن أفراد أسرته. جريمة الاعتداء الآثمة أحدثت حالة من الغضب والسخط العام لدى أبناء مدينة ذمار والقرى المجاورة في أنس وغيرها. وقد تنادى الناس إلى اجتماع حاشد بعد الحادث مستنكرين الجريمة العنصرية ومطالبين أجهزة السلطة المختصة بسرعة القبض على الجناة وتقديمهم إلى العدالة وفقا للقانون والدستور وقبل أن تحدث الفتنة التي لا يعلم سوى الله إلى أين ستودي باليمن واليمنيين.

المجني عليه لم يتهم أحدا بالوقوف وراء الجريمة. سوى انه وبعد أن استفاق من غيبوبته وبدأ يتحدث، صرَّح بكلمة واحدة هي: "اسألوا الحكومة!!"، والمعنى هنا معروف وهو أن هذه "الحكومة"، (والصحيح "السلطة") وبعض أطرافها، كانت قد وضعت المجني عليه والى جانبه عشرات آخرين، في مرمى مدفعية حرب صعدة وخلفياتها القذرة، متهمة إياه وعبر صحفية صفراء تمول من قبل السلطة بأنه راس فتنة مران وكبير ممولي الحرب وأحد أعضاء مجلس الإمامة الهاشمية بذمار!!! داعية وبكل وقاحة إلى التخلص منه مثلما حصل –حسب قولها– للصريع حسين الحوثي.

لقد صدرت صحيفة "الدستور" ومعها صحيفتي "البلاد" و"منبر الشورى" في أسبوع واحد ومن مطبخ واحد ولمهمة واحدة. هي: تخريب الحياة السياسية وضرب قيم وأخلاقيات المهنة الصحفية. إلا أن الأولى قد تميزت على أختيها اللاحقتين بأنها كانت من الجرأة والوقاحة بحيث لا يستحي أصحابها والقائمون عليها من تزوير الوثائق وفبركة الأخبار وممارسة أقذع الشتائم والسباب والتحريض الواضح والصريح على الكراهية وممارسة الجريمة والاغتيالات. وقد نال العزيز موسى –شفاه الله– وآخرون نصيبهم الوافر من هذا السباب والتحريضات. غير أن نصيب اليمن ووحدة نسيجه الاجتماعي كان الأوفر لدى هذه الصحيفة التافهة، وسيضل الأمر كذلك وقد يتطور إلى ما هو أسوأ منه بكثير طالما وخطاب الكراهية والتحريض يمارسه في بلادنا (كبار القوم)، أو بالأصح أولئك الذين وضعتهم (الأقدار) في موضع (الكبار) بينما هم في الحقيقة لا يختلفون كثيرا عن القائمين على صحيفة "الدستور" وبقية أخواتها الصغار!!!

تناولنا في حلقة الاسبوع الماضي («الايام» بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٢٩) بعض جوانب الانتقادات التي وجهها الدكتور الارياني والاستاذ عبدالله غانم لمشروع اللقاء المشترك للاصلاح السياسي والوطني. وقد جاءت انتقادات الدكتور الارياني للمشروع في نهاية مقابلته الصحفية بشكل عارض، لذلك ركزنا في تناولنا لمقالة الاستاذ عبدالله غانم التي افرد لها صفحتين من الانتقادات وتحليل المشروع نشرتا في صحيفتي «الايام» و«٢٦ سبتمبر» في تعليقنا على تلك الانتقادات اوضحنا المفاهيم الخاطئة في تعريف النظام السياسي في اليمن كنظام برلماني والذي نعتبر من جانبنا أنه يجمع خصائص وسمات النظام المختلط البرلماني والرئاسي في آن واحد. وتوقفنا في نهاية الحلقة امام بعض الاختصاصات الواسعة لرئيس الجمهورية التي خولها دستور الوحدة لمجلس الرئاسة (السلطة التنفيذية الجماعية) والتي تحولت مع تعديلات الدستور عام ١٩٩٤ إلى التنفيذية الفردية ممثلة برئيس الجمهورية. ولعل اهم بنود التعديلات الدستورية لعام ١٩٩٤ بجانب تغيير هيئة شكل السلطة التنفيذية، تغيير طريقة انتخاب رئيس الجمهورية عبر الاقتراع العام المباشر بدلاً من انتخابه عن طريق مجلس النواب وبذلك يكتسب الرئيس شرعية شعبية تعطيه القوة ليكون الرئيس والبرلمان يتمتعان بنفس الشرعية الشعبية.

نتناول في هذه الحلقة في محور اول موسع موقع رئيس الجمهورية في النظام الدستوري اليمني عبر التعديلات الدستورية المختلفة التي ادخلت على دستور الوحدة والتي جعلت من نظام الحكم يتسم بوحدة شخص الرئيس في معظم مكونات نظام الحكم ونسبية استقلال السلطتين التشريعية والقضائية في مواجهة السلطة التنفيذية التي يترأسها رئيس الدولة.

وفي المحور الثاني نستعرض باختصار شديد الصعوبات والعقبات التي ستواجه مشروع اللقاء المشترك في امكان ترجمته في ارض الواقع الحال في شكل نصوص دستورية جديدة تكفل تغيير النظام السياسي المختلط القائم بنظام سياسي برلماني.

د. محمد علي السقاف

الرئيس يمارس مهاماً وصلاحيات خارجة عن الدستور (*)

هيمنة الرئيس المطلقة الدستور ليس مصدرها الوحيد

بجانب الصلاحيات الواسعة التي خصصها الدستور لرئيس الجمهورية والتي تبدو في بعض نصوصها انها فصلت خصيصاً لشاغر هذا المنصب المحوري في الدولة، اعطت التشريعات القانونية صلاحيات واختصاصات اضافية لم ينص عليها الدستور، اضافة إلى كل ذلك اعطى موقع الرئيس كرئيس للحزب الحاكم وللأغلبية البرلمانية، وباعتبار انتمائه العسكرية، وبوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة وتبعية عدة مؤسسات أمنية و عسكرية ضمن مسؤوليات تجعله يمتلك من القوة والسيطرة خارج مثلث السلطات الثلاث للدولة التي تجعل من مبدأ فصل السلطات مجرد شعار وهمي على أرض الواقع. وسنبدأ أولاً بالتعقيب على ما اعتبره عبدالله غانم «بعيداً عن الحقيقة».

١- «بعيداً عن الحقيقة» ام هي الحقيقة؟!!

اشار عبدالله غانم إلى أنه « بالنسبة لموضوع تركيز السلطات بيد رئيس الدولة والذي ذكر في مقدمة المشروع بوصفه احد تجليات الأزمة السياسية فهو انما يشير وكأن رئيس الدولة يمارس مهام وصلاحيات خارجة عن نطاق الدستور وهو قول ابعد ما يكون عن الحقيقة وعن واقع الحال فالدستور حدد اجمالاً وتفصيلاً مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية...».

لتنفيذ ودحض هذا الادعاء سنعطي مثالين فقط لا اكثر في نطاق السلطة القضائية واللجنة العليا للانتخابات، اللتين لم ينص الدستور في إطارهما على أي اختصاصات أو مهام لرئيس الجمهورية فيهما.

أ) المثال الأول: رئاسة مجلس القضاء الأعلى والسلطة القضائية

بقدر ما حدد دستور الوحدة وتعديلات عامَيْ ١٩٩٤-٢٠٠١ بأن يكون للقضاء مجلس اعلى ينظمه القانون ويبين اختصاصاته وطريقة ترشيح وتعيين اعضائه، بقدر ما أغفل الدستور اعطاء رئيس الجمهورية اية مهام في مجلس القضاء الاعلى وترك لقانون السلطة القضائية تحديد ترشيح وتعيين اعضائه والقانون ليس ملزماً بالضرورة ان يجعل رئيس مجلس الرئاسة (الذي اصبح رئيس الجمهورية) يترأس مجلس القضاء الأعلى لأن بامكانه تبني اختيار آخر غير رئيس الجمهورية.

الدستور « حدد اجمالاً وتفصيلاً مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية». الدستور المصري لعام ١٩٧١ حدد ذلك في نص المادة (١٧٣) التي قضت بأن « يقوم على شؤون الهيئات مجلس اعلى يرأسه رئيس الجمهورية ويبين القانون طريقة تشكيله واختصاصاته...». والدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨ حدد بدوره ايضاً في المادة (٩٥). «يترأس المجلس الاعلى للقضاة رئيس الجمهورية...».

ان استقلال القضاء كسلطة ثالثة من سلطات الدولة يتطلب عدم سيطرة السلطة التنفيذية على الهيئات القضائية ولا على القضاة ولا على تحديد مواردها المالية كما جاء في قانون السلطة رقم (١) لسنة ١٩٩١. نشير إلى بعض أهم بنوده التي لرئيس الجمهورية اختصاصات رئيسة ورئها بصفته رئيس مجلس الرئاسة ومن صلاحيات مجلس الرئاسة ايضا فمطالب الاصلاح للسلطة القضائية ركزت على ضرورة تخلي الرئيس عن رئاسة مجلس القضاء الأعلى، وأغفلت المهام الهامة الأخرى التي خولها له قانون السلطة القضائية. فإذا كان مجلس القضاء الأعلى بموجب المادة (١٠٤) من القانون مشكل من عشرة اعضاء منهم الرئيس، وثلاثة اعضاء يتم تعيينهم بقرار منه فإن بقية الاعضاء المكونين من وزير العدل (من المؤتمر الشعبي العام) وعضوية رئيس المحكمة العليا، والنائب العام ورئيس هيئة التفتيش القضائي وجميعهم معينون من قبل الرئيس، يتضح عبر جهة التعيين، والانتماء الحزبي لوزير العدل ونائبه ان جميع اعضاء مجلس القضاء الاعلى و هو اعلى سلطة قضائية تقع تحت تأثير رئيس الجمهورية وحزبه الحاكم.

وتحدد المادة (٤٥) صلاحية مجلس القضاء الأعلى بناء على اقتراح من وزير العدل ورئيس المحكمة العليا تحدد بقرار عدد المحاكم الابتدائية ومراكزها ونطاق اختصاصها. وتنص المادة (٥٩) من القانون على أن يكون تعيين رئيس المحكمة العليا ونائبه وقضاة المحكمة بقرار من مجلس الرئاسة (أي رئيس الجمهورية) بناء على ترشيح مجلس القضاء الأعلى.. ويكون التعيين في وظائف السلطة القضائية الأخرى بقرار جمهوري بناء على ترشيح وزير العدل وموافقة مجلس القضاء الأعلى.. وتنص المادة (٦٠) من القانون: «يعين النائب العام والمحامي العام الاول بقرار من مجلس الرئاسة" (أي الرئيس). والمادة (٨٨) تقفل حلقة السيطرة المحكمة للسلطة التنفيذية حين قضت بأنه «لا يجوز رفع الدعوى الجزائية على القضاة إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى بناء على طلب النائب العام ويعين مجلس القضاء الأعلى المحكمة التي تتولى محاكمة القاضي..». في ظل نصوص كهذه هل يمكن اعتبار القضاء سلطة ثالثة مستقلة؟!

ب) المثال الثاني: تشكيل اللجنة العليا للانتخابات

للمرة الاولى يرد في دستور ١٩٩٤، اسم ومهام اللجنة العليا للانتخابات في المادة (١٥٨)، وتحت رقم (١٥٩) بالنسبة لدستور ٢٠٠١ في تولي الادارة والاشراف والرقابة على اجراء الانتخابات العامة والاستفتاء العام لجنة عليا مستقلة ومحايدة. ويحدد القانون عدد اعضاء اللجنة، وطريقة ترشيحهم وتعيينهم..» برغم غياب اي دور مفترض لرئيس الجمهورية وفق النص الدستوري، إلا أن قوانين الانتخابات الصادرة منذ أول قانون للانتخابات عام ١٩٩٢ حتى آخر قانون نافذ حالياً لعام ٢٠٠١ حدد اختصاص مجلس الرئاسة في القانون الأول لرئيس الجمهورية في القوانين اللاحقة اختيار تشكيلة اللجنة العليا للانتخابات من بين قائمة من المرشحين. فقد نصت المادة (١٩) (أ) من قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠١ تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من سبعة اعضاء يتم تعيينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوي على (١٥) اسماً يرشحهم مجلس النواب. وحددت الفقرة (ب) أن يكون اقرار قائمة المرشحين لعضوية اللجنة العليا بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس (وهي الأغلبية التي يحظى بها الحزب الحاكم المؤتمر الشعبي العام). هنا ايضاً تختلف تجارب الدول الاخرى عن اليمن، فعلى سبيل المثال تعديل نص المادة (٧٦) من الدستور المصري بشأن انتخاب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع السري العام المباشر واضافة مادة برقم (١٩٢) مكرر إلى الدستور الذي تمت الموافقة عليه بالاستفتاء الشعبي بتاريخ ٢٠٠٢/٢/٢٦م قضت بتشكيل «لجنة الانتخابات الرئاسية» من رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيساً وعضوية كل من رئيس محكمة استئناف القاهرة، واقدم نواب رئيس المحكمة الدستورية العليا واقدم نواب رئيس محكمة النقض واقدم نواب رئيس مجلس الدولة وخمسة من الشخصيات العامة المشهود لها بالحياد يختار ثلاثة منهم مجلس الشعب ويختار الاثنين الاخرين مجلس الشورى. يلاحظ هنا غياب أي دور لرئيس الجمهورية، وان النص حدد بموجب تعديل دستوري، اضافة إلى أن غالبية تشكيلة اعضاء اللجنة من كبار قضاة مصر بما في ذلك رئيس اللجنة. في حين في اليمن من بين خمسة رؤساء للجنة العليا اثنان مدنيين وثلاثة من المؤسسة العسكرية!!

وتكليف القضاة بنص دستور لا دور لرئيس الجمهورية هو ما جاء في المادة (٥٨) من دستور فرنسا العام ١٩٥٨م، الذي اعطى المجلس الدستوري الفرنسي المختص اصلاً بالرقابة على دستورية القوانين يختص ايضاً بمراقبة سلامة انتخاب رئيس الجمهوري ويفحص الطلبات (للترشيح) واعلان نتائج التصويت.

يتضح من المثالين الاول والثاني ان رئيس الدولة في اليمن- عكس تأكيدات عبدالله غانم- يمارس مهام وصلاحيات خارجة عن نطاق الدستور تم تفصيلها في تشريعات قانونية خاضعة للأغلبية الحزبية في البرلمان للحزب أو الاحزاب الحاكمة.

٢- سلطات واسعة في يد جهة واحدة

● الارياني

● غانم

٢- وجهة نظر غانم حول حرص الرئيس على تعزيز النهج الديمقراطي

في محاولة تفنيد ما قيل في مشروع اللقاء المشترك من تركيز السلطة بيد رئيس الدولة أكد عبدالله غانم صحة ذلك ربما من دون ان يدري حين اوضح ان مهام وصلاحيات الرئيس يمارسها ضمن ما هو محدد له في الدستور باعتباره رمزاً للسيادة.

وكأنه بذلك يقول ان الخطأ في تركيز السلطة بيد الرئيس يعود إلى الدستور نفسه ا لذي خوله تلك الصلاحيات الواسعة. والسؤال هنا: هل يعقل كتابة تلك الصلاحيات في الدستور بدون توجيهات صريحة من قبل المستفيد منها؟ الاجابة على هذا التساؤل بالايجاب وردت في العبارات التي استعملها عبدالله غانم للتأكيد على حرص الرئيس على تعزيز النهج الديمقراطي بقوله ان الرئيس عمد على « الدفع باتجاه ان يكون رئيس الجمهورية منتخباً من الشعب في انتخابات حرة ومباشرة» (في الفقرة أ) وعلى « اصرار الرئيس على أن تكون مدة ولايته دورتين فقط» (الفقرة ب) و «الدفع» باتجاه الغاء صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور السابق باصدار قرارات لها قوة القانون. هذه التعابير: «الدفع باتجاه» و«الاصرار» على.. توضح بشكل صريح مصدر الصلاحيات الواسعة التي تضمنها الدستور جاءت بطلب من الرئيس نفسه بالنسبة للصلاحيات التي اكتسبها عبر التعديلات الدستورية في عامي ١٩٩٤ و٢٠٠١، والتي نتناولها بعد هذه الفقرة. الأمثلة التي ذكرها غانم بخصوص حرص الرئيس «على الحد من صلاحيات رئيس الدولة لمصلحة تعزيز وتكريس النهج الديمقراطي واعطي كمثال اول على ذلك ما يلي:

أ) انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب بدلاً من مجلس النواب

دفع الرئيس باتجاه انتخابه مباشرة من قبل الشعب بدلاً من انتخابه عبر مجلس النواب يهدف- بعكس ما ادعاه غانم- إلى اخلال علاقة التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. فاذا جاء الرئيس عن طريق الانتخاب الشعبي فمن شأن ذلك العمل على تقوية مركزه لشعوره بأنه جاء منتخبا عن طريق الاقتراع العام من جانب الشعب باسره وبالتالي فإنه يكون اذا جاز التعبير اعلى مرتبة من البرلمان، أو على الأقل يصبح في كفة تعادل كفة البرلمان الذي يستمد مكانته ايضاً عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر، بينما استمرار انتخابه عن طريق البرلمان يضعه ذلك في مركز التابع بالنسبة للبرلمان. وهذا ما جعل الرئيس الفرنسي شارل ديجول الى اجراء تعديل دستوري لدستور ١٩٥٨ في عام ١٩٦٢ ليتم انتخابه مباشرة من قبل الشعب بدلاً من انتخابه عبر مجمع انتخاب ليعزز مركزه وشرعيته في مواجهة البرلمان وانتخاب رئيس الدولة مباشرة ينفي النظام صفته البرلمانية ليصبح نظاماً مختلطاً برلمانياً ورئاسياً في آن و احد.

ب) الاصرار ان تكون مدة ولاية الرئيس دورتين فقط:

مبدأ تحديد ولاية رئيس الدولة بولايتين الذي ابتكرته الديمقراطية الامريكية امر جميل يعزز التداول في السلطة والتجديد السياسي في قمة السلطة لإتاحة الفرصة امام الدماء الجديدة في ادارة الدولة. في ارض الواقع تختلف طبيعته في دول العالم الثالث من دولة لأخرى. ففي ايران احترم المبدأ حتى الآن في ظل حكم الرئيس رفسنجاني الذي بنهاية مدة ولايته الثانية في عام ١٩٩٧ رفض قبول ولاية ثالثة بتعديل الدستور وحل محله الرئيس محمد خاتمي الذي ظل في الحكم لفترة ولايتين، ليخلفه الرئيس محمود احمدي نجاد في منتصف ٢٠٠٥ بعد فوزه في الانتخابات. وجاءت التجربة التونسية مغايرة لذلك مع أنها أول دولة عربية ينص دستورها في عام ١٩٨٨ على نظام الولايتين فقط فقد انتخب الرئيس زين العابدين بن علي في الانتخابات الرئاسية الاخيرة في ٢٤ اكتوبر ٢٠٠٤ لولاية رابعة. برغم هذا الانتهاك الصارخ لمبدأ الولايتين إلا أنه على الأقل- وليس هذا تبريراً- لجأ إلى اضفاء غطاء دستوري لهذا الانتهاك باجراء استفتاء شعبي على هذا التعديل في مايو ٢٠٠٢ يسمح للرئيس بن علي بتمديد ولايته حتى عام ٢٠٠٤!! هذا الغطاء الدستوري لم يتبع في اليمن واستبدل عنها وسائل غير سوية وغير ديمقراطية حتى لا نقول غير دستورية. فمبدأ الولايتين ثبت في مذكرة الاسباب الداعية لتعديل مواد «دستور الوحدة» في عام ١٩٩٤ التي اكدت بالنص الحرفي على امرين لم يتم الالتزام بهما اطلاقاً. الاول: طلب تعديل المادة (٨٢) «بانتخاب رئيس الجمهورية وفقاً للدستور. كما يكون لرئيس الجمهورية نائب ويتولى الرئيس اختيار نائبه ويعلن عن اسمه. بحيث يكون معروفاً قبل اجراء الانتخابات العامة للرئيس».

تعديل المادة (٨٧) «تعدل بحيث يضاف اليها نص يقضي بتحديد مدة تولي رئيس الجمهورية ونائب الرئيس بدورتين فقط كل دورة مدتها خمس سنوات»، وفي الاخير مادة (دون تحديد رقمها) «يتطلب الأمر ايراد حكم انتقالي بشأن رئيس الجمهورية ونائبه في هذا الباب «الباب الخامس اصول تعديل الدستور واحكام عامة»، بحيث ينص على إن يتم انتخاب رئيس الجمهورية لأول مرة «وهنا اضع خطاً احمر تحت عبارة لأول مرة» عقب اقرار التعديل الدستوري بهذا الشأن من قبل مجلس النواب...»، والتبرير لذلك « نظراً للضرورة التي يفرضها ضيق الوقت ومراعاة للمواطنين الذين سبق دعوتهم للانتخابات العامة قبل فترة قريبة»، (المقصود بها انتخابات مجلس النواب في ابريل ١٩٩٣).

انطلاقاً من ذلك كان من المفترض نهاية مدة الولايتين في سنة ٢٠٠٤ على انفاس الولاية الاولى ١٩٩٤-١٩٩٩، والثانية ١٩٩٩-٢٠٠٤».

فبدلاً من اتباع الاسلوب التونسي غير السليم بتعديل الدستور لعدد الدورات تفتقت «الحكمة اليمانية» لتلبية رغبة الاستمرار في السلطة الى تغيير مدة الرئاسة من ٥ إلى ٧ سنوات (في اتجاه معاكس لما قامت به فرنسا والنضال في نفس الفترة بتخفيض مدة الرئاسة من ٧ إلى ٥ سنوات) واعتبار هذا التغيير نافذ باثر رجعي على الولاية القائمة التي بدلاً ان تنتهي في ٢٠٠٤ لتنتهي في سبتمبر ٢٠٠٦!! اضافة إلى ذلك حُسم في التعديل الدستوري لعام ٢٠٠١ الجدل القانوني حول اعتبار انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٩ ولاية اولى ام ثانية بأن اعتبرت و فق نص المادة (١٦١) بأنها الدورة الاولى وليست الثانية.

وهنا نورد الملاحظات التالية:

■ الملاحظة الأولى: اذا كان التعديل الدستوري لعام ٢٠٠١ لم يغير بعدد الدورات التي بقيت محددة بدورتين، لكنها في الواقع بتبديل مدة الولاية الرئاسية من ٥ إلى ٧ سنوات نتج عنه تغيير في عدد الدورات الفعلية فمفهوم الدورة لا تحدد وتحتسب بعددها الاثنين فقط. بمعزل عن عدد السنوات التي تعينها كل دورة فكلاهما العدد والمدة

■ أتبعت وسائل غير سوية وغير ديمقراطية لإطالة فترة الرئيس في الحكم

■ نص المادة (١٥١) خطير وسابقة أولى في دساتير العالم يمكن أن تدخل البلاد في مأزق دستوري وسياسي

←

مترابطان ومتلازمان، فهناك فارق كبير بين ولايتين مدتهما معاً عشر سنوات وولايتين مدتهما اربعة عشر عاماً في السلطة.

■ الملاحظة الثانية: في الطلب المقدم من ثلث اعضاء مجلس النواب بتعديل مدة الولاية الرئاسية من ٥ إلى ٧ سنوات امتناناً لطلب الرئيس زيادة مدة ولاية مجلس النواب من ٤ إلى ٦ سنوات اكتفى النواب بطلب ان تسري مدة السبع السنوات.. على الدورة الحالية لمدة رئيس الجمهورية، استبدل هذا النص بنص آخر في مرحلة التصويت عليه في مجلس النواب وفي الاستفتاء يقضي بأن تسري مدة السبع السنوات.. ابتداء من الدورة الاولى الحالية لمدة رئيس الجمهورية» وذلك باضافة عبارة « ابتداء من الدورة الاولى» بدلاً من اصل الطلب الدورة الحالية وبذلك هذا يعني عدم احتساب فترة الرئاسة ١٩٩٤-١٩٩٩ كدورة أولى واحتساب الدورة الاولى بدءاً من ١٩٩٩ بنص دستوري صريح. ناهيك عن الاشارة في التخلي عن فكرة انتخاب نائب الرئيس في قائمة الرئيس واستبداله بالتعيين حتى لا يكتب مثل الرئيس بالشرعية الشعبية ويسهل بالتالي تغييره بقرار آخر. فهل هذا المثال يجسد حرص الرئيس على الحد من صلاحيات رئيس الدولة لمصلحة تعزيز وتكريس النهج الديمقراطي؟

ج) اعلان الرئيس بشأن الترتيب لانتخاب مجلس الشورى بدلاً عن التعيين:

أذكر هنا أن الاخ عبدالله غانم في مقال له في صحيفة «الايام» تحت عنوان « دعوة إلى الفهم» المنشور بتاريخ ٧ فبراير ٢٠٠١ دافع بحماس شديد عن فكرة التعيين لاعضاء مجلس الشورى التي وردت في المشروع حينها للتعديل الدستوري لعام ٢٠٠١، والآن يقدمه كمثال جيد لحرص الرئيس في الحد من صلاحياته باقراره انتخاب اعضاء مجلس الشورى وهو الشيء الذي طالبت به في ردي على حماس عبدالله غانم في مقالي المنشور في «الايام» بتاريخ ١٢ فبراير ٢٠٠١ ليس فقط انتخابهم بل ايضاً توسيع صلاحياتهم التي اعطاها لهم التعديل الدستوري. السؤال المهم الآن متى ينفذ هذا التوجه؟ اذا كان بعد اجراء الانتخابات الرئاسية فمغزاه مختلف كلية مما لو اجري قبل بدء الانتخابات الرئاسية في سبتمبر المقبل. في هذه الحالة الاخيرة يبرهن الرئيس اذا رشح نفسه ام لا انه فعلاً لا يريد استغلال تعيينه لكامل اعضاء مجلس الشورى لصالحه في مرحلة التزكية، أو لصالح مُرشحه للرئاسة وان كان هذا الافتراض لا يبدو واقعياً!!

د) الانتقال إلى انتخاب المحافظين بدلاً عن التعيين:

شيء جميل أن يتم ذلك مبدئياً، لكن يجب التذكير هنا أن دستور الوحدة في المادة (١١٧) حدد ان المحافظين محاسبون ومسؤولون امام مجلس الوزراء وقراراته ملزمة لهم. وفي قانون الادارة المحلية ر قم (٥٢) لسنة ١٩٩١ قضت المادة (١٧) منه تعيين المحافظ بقرار جمهوري بعد موافقة مجلس الوزراء وذلك بناء على ترشيح وعرض رئيس الوزراء بالتشاور مع وزير الادارة المحلية. هذه الترتيبات عُدلت في دستور ١٩٩٤ في المادة (١٤٥)، حيث لم يعد المحافظون محاسبين ومسؤولين امام مجلس الوزراء وحده بل اصبحوا مسؤولين امام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وعُدل ايضاً بناءً عليه اجراءات التعيين وفق قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠١، بحيث يصدر قرار تعيينه بناء على ترشيح من الوزير (وزير الادارة المحلية) وليس بناءً على ترشيح رئيس الوزراء.. وهذا المثال يوضح نزعة توسيع صلاحيات الرئيس واختصاصاته فاذا تغير الآن يجب معرفة شروط التغيير قبل التفاؤل به!

هـ) حل مجلس النواب:

لم يقدمها عبدالله غانم كمثال في حرص الرئيس على الحد من صلاحياته وانما جاءت في سياق حديثه لاثبات طبيعة النظام القائم بانه نظام برلماني على اساس أن الحل يمثل السلاح الذي تمتلكه السلطة التنفيذية مقابل سلاح البرلمان في سحب الثقة من الحكومة. السبب في اختيارنا هنا موضوع الحل الغرض منه دحض قول غانم في حرص الرئيس الحد من صلاحياته ويتبين ذلك في هذا المثال ان موضوع الحل جاء ضمن المواد التي طلب الرئيس تعديلها في الدستور باقتراح الغاء استفتاء الشعب في الأسباب التي يبنى عليها الحال التي نصت عليها المادة (١٠٥) من دستور ١٩٩٤. ولأن مجلس النواب اعترض بشدة على الغاء شرط الاستفتاء لأن الاستفتاء الشعبي قد يفشل طلب حلّ المجلس تدخل ترزية القوانين الذين لا يستبعد ان ان يكونوا من الجانب الرئاسي) باقتراح نص بديل يميز بين موضوع الحل والدعوة الى إنتخابات نيابية مبكرة بالنسبة لموضوع الحل أقر « مطلب» النواب جزئياً بضرورة تنظيم استفتاء في الاسباب الذي يُعين عليه الحلّ. الخطورة الشديدة في هذا الامر ان بقية النص الرئاسي للمقترح في هذه الجزئية لم يُعدل فيما يخص شروط اجتماع المجلس بقوة الدستور الذي اكتفى حصراً على حالتين اذا لم يشمل قرار الحل الدعوة إلى انتخاب مجلس نواب جديد أو لم تجر الانتخابات في الموعد المحدد اعتبر باطلاً. في حين ان النص الاصلي للمادة (١٠٠) من دستور ١٩٩٤ اشترطت ايضاً بالقول «كما يجتمع المجلس بقوة الدستور اذا لم يُجر الاستفتاء خلال ثلاثين يوماً أو (وهنا المهم) اذا لم يُجر على الاغلبية المطلوبة..» النص المعدل في عام ٢٠٠١ واصبح برقم (١٥١) من الدستور أغفل امكانية ان تكون نتيجة الاستفتاء سلبية ضد الحل واعتبر النص وكأن النتيجة ستكون حتماً بالموافقة على اسباب الحل! والخطورة الشديدة الاخرى في موضوع التمييز بين الحل والدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة دون حاجة إلى استفتاء! هل هناك فرق بينها أم مجرد تلاعب بالألفاظ والتسميات؟ فالحل يؤدي إلى تنظيم انتخابات مبكرة لأنه يعني انهاء مدة المجلس النيابي قبل نهاية المدة القانونية لنيابته مثله كمثل الفقرة (ب) من المادة (١٥٠) لرئيس الجمهورية حق الدعوة لانتخابات نيابية مبكرة دون حاجة إلى استفتاء، أي تمسك الرئيس بطلبه الاصلي بحل المجلس (الذي سمي هنا الدعوة إلى انتخابات مبكرة) دون اجراء استفتاء شعبي!! وبدون قيود مثل القيود المفروضة على حل المجلس الذي لا يجوز حله مرة اخرى للسبب نفسه كما لا يجوز حل المجلس في دورة انعقاده الاولى»، وتتجسد خطورة غياب هذه القيود على ضوء ما جاء في البند (١) من الفقرة (ب) للمادة(١٥٠) التي نصت على احقية الرئيس في الدعوة الى انتخابات نيابية مبكرة « اذا لم تفض الانتخابات إلى اغلبية تمكن رئيس الجمهورية من تكليف من يشكل الحكومة وتعذر تشكيل حكومة ائتلاف» يعطي هذا النص الخطير للغاية وغير الديمقراطي لرئيس الجمهورية اليد المطلقة في عدم الاعتراف بنتائج الاقتراع الشعبي العام لانتخاب اعضاء مجلس النواب؟

فاذا جاءت النتائج بأغلبية برلمانية مكونة من (أ) (المؤتمر) و(ب) و(ت) من المعارضة فمن الطبيعي أن يصر أن يكون المؤتمر (أ) ضمن تشكيلة حكومة ائتلاف حين بإمكان تشكيلها من احزاب المعارضة فقط (ب-ت) اذا افترضنا وضع المؤتمر شروط للائتلاف رفضتها المعارضة أو اقتنع الرئيس امكان تحقيق حزبه نتائج افضل لو دعا إلى انتخابات أخرى.

سيقوم بذلك بعد المرات التي يريدها دون قيد حتى يتحقق له مراده. واذا لم يتحقق اما أن «يتعايش» مثل الرئيس الفرنسي ميتران مع أغلبية معارضة له، واما يتمسك بحقه الدستوري المذكور وتدخل البلاد في مأزق دستوري وسياسي.

ان نص المادة (١٥١) خطير وسابقة اولى في دساتير العالم التي اعرفها على الأقل وهي كثيرة.

(يتبع)

* أرسلت هذه المادة لصحيفة «الأيام» لكنها لم تنشر

المعارض السعودي محسن العواجي لـ«النداء»:

عجلة الاصلاح دارت بفضل الضغط الخارجي

في إطار ما يجري على الساحة السعودية من مطالب سياسية للإصلاح السياسي الشامل وما تمخضت عنه هذه المطالب من تشكيل مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني وما تلي ذلك من إصلاحات أتى بها الملك عبدالله عقب وفاة الملك فهد بن عبدالعزيز وحول كل ما يجري هنالك على الساحة السياسية، كان لنا هذا الحوار مع المعارض السعودي الدكتور محسن العواجي:

■ حاوره في صنعاء: نبيل البكيري

● العواجي

■ ماذا عن عملية الإصلاح في السعودية وأين وصلت هذه العملية؟

– الإصلاح في السعودية أمل الجميع ولا أعتقد أن أحدا سيقول بأن الحد الادنى من الإصلاح المنشود قد تحقق في أي مرحلة من المراحل السابقة وأعتقد الظرف الراهن مواتي جداً لمزيد من الاصلاحات، لاسيما وأن القيادة السياسية تملك من المحفزات ما من المفترض أن يدفعها لمزيد من الإصلاح، خاصة والفائض المالي كبير بعد ارتفاع أسعار النفط لمدة سنتين متتاليتين.

■ هناك بعض الإصلاحات التي لمسها مؤخرا المواطن السعودي، كالانتخابات البلدية وغيرها، إلى أي مدى تلمسون جدية هذه الانتخابات؟

– أولا هذه الانتخابات تعتبر خطوة هامة في الاتجاه الصحيح، لكن الذي يأمله المواطن السعودي هو أن تكون الانتخابات في كل شأن من الشؤون التي يمكن من خلالها أن يعبر عن رأيه والمشاركة في القرار الذي يمس مصيره وله علاقة بالمستقبل.

■ وماذا عن حزمة الإصلاحات التي أطلقها الملك عبد الله مؤخرا بعد توليه مقاليد السلطة في المملكة؟

– ما قام به الملك عبد الله لا شك أنه محل تقدير وهو من باب تدارك الأشياء المؤجلة أكثر منه مبادرة لأشياء جديدة أو ضرورية؛ فما يأمله المواطن السعودي أبعد بكثير مما هو مطروح. فالمنشود والمأمول من الحكومة السعودية أن تصل بالإصلاحات إلى أعلى ما يمكن أن يتوقعه مراقب اليوم. ونقدر للملك عبد الله خطوة رفع المرتبات والأجور بنسبة معقولة، ونقدر له كذلك إتاحة مزيد من حرية التعبير، ونقدر له إنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني الذي من خلاله بدأت التوجهات الفكرية الداخلية السعودية تتحاور تحت قبة واحدة ونقدر له كل ذلك ولكن كما قلت فالمطلوب أكثر بكثير والواجب أكبر بكثير مما هو معمول به الآن.

■ إذن، فما هي أهم ركائز هذا الإصلاح التي تطالبون بها؟

– أول ركيزة من ركائز الإصلاح التي نطالب بها هي فصل السلطات الثلاث عن بعضها البعض السلطة التشريعية، السلطة القضائية، والسلطة التنفيذية. وثانيا الشفافية في مسألة المال العام، أعني أن إيراد الدولة ومصروفاتها يجب أن تكون فعلا وفق ميزانية معلنة ومكتوبة وموضحة لا غموض فيها. ثالثا استقلال القضاء وتطويره بحيث يواكب تحديات العصر.

■ إلى أين وصلت نتائج الحوار الوطني لمركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني؟

– عقد المركز ثلاثة لقاءات واللقاء الرابع سيكون خلال الايام القادمة في مدينة أبها تحت عنوان " علاقتنا بالآخر" وأعتقد أن هذه اللقاءات قربت الكثير من المسافات التي كانت موجودة بين مختلف أطياف المجتمع السعودي واتاحت فرصة للمواطن السعودي لأول مرة أن يناقش أفكاره بالمنطق وليس بأسلوب آخر ويؤخذ على هذا الحوار مأخذان رئيسيان:

المأخذ الأول غياب السلطة السياسية كطرف معني في الحوار الوطني يحاور ويُحاور، والمأخذ الثاني غياب أصحاب الفكر الذي يستند إليه من يتبنون العنف في السعودية، وهنا لا أقول غياب حملة السلاح عن الحوار، لأن هؤلاء قد قطعوا على أنفسهم الطريق إلى الحوار لكني أخص الخط الثاني القريب جدا من حملة السلاح وهو العمق الفكري والأيديولوجي لهذه المجموعة.

■ وما الفائدة من هذا الحوار إذا لم يكن كل أطراف المصفوفة الاجتماعية السعودية مشاركة في هذا الحوار؟

– ليست كل إشكاليات المجتمع السعودي محصورة بالعنف، فالمجتمع السعودي له أطيافه الفكرية، بعضه متناقض مع بعض، بينه وبين مناوئه كما بين المشرقين والمغربين. فالحوار الوطني خطوة مقدرة جدا على مستوى المدارس الفكرية المتعددة، لكن غياب السلطة وغياب من يؤازر الأفكار الإسلامية الراديكالية يخل بمسيرة الحوار الوطني فإذا تم تداركه إن شاء الله فإن الحوار الوطني سيكون منبرا ثقافيا فعلا لتبادل الآراء والحوار بين جميع أبناء الوطن على مختلف توجهاتهم وطبقاتهم.

■ ألا ترى أن مثل هذه البوادر الإصلاحية الحاصلة في المملكة ما هي إلا مجرد انحناء لعاصفة الضغوط الدولية المطالبة للحكام العرب بالإصلاحات؟

– لم تكن الدول العربية لتبادر بإصلاحات لو كانت الشعوب فقط هي التي تطالب بالإصلاحات وما استجابة الدول العربية كلها لشيء من الإصلاحات إلا بعد أن تزامن مع الطلب الداخلي ضغط خارجي وأعتقد أن الضغط الخارجي أقوى بكثير من الطلب الداخلي ولذلك ليست السعودية وحدها كما قلت انحنت للعاصفة وإنما استجابت لضرورة في نظرها وهناك دول أخرى كذلك وأعتقد أن الانتخابات المصرية التي جرت مؤخرا خير شاهد على الضغط الخارجي، والعوامل الخارجية لها تأثير قوي جدا على طريقة تفكير الأنظمة مع شعوبها. ولا بد أن نشير هنا لنقطة، فالضغوط الخارجية يستفاد منها في الإصلاح كضغط فقط أما في الدخول في التفاصيل فلا أعتقد أنها مناسبة بل أجزم أن ضررها أكبر من نفعها فالإصلاح الذي تنادي به الإدارة الأمريكية هو إصلاح نفاقي انتهازي مصلحي لها بالدرجة الأولى لا يعني بحال من الأحوال مصالح المسلمين ولا مصالح العرب والدليل على ذلك أن أمريكا قد صمتت عقودا من الزمن على ظلمة ودكتاتوريين في العالم العربي ولم تصفهم إلا بالشرعية ولما تضاربت مصالحها مع توجهاتهم أسقطت بعضهم وأودعتهم السجون وأجبرت البعض الآخر على أن يزحف على ركبتيه طوعا لهم ويتنازل عن كل ما كان يعتبرها مسلمات ومنجزات وطنية في سبيل بقائه في السلطة وبالتالي فالإصلاح الأمريكي بثوبه الموجود الآن في هذه المرحلة أعتقد أنه مرفوض جملة وتفصيلا فما في العراق وليبيا وأفغانستان خير شاهد على هذا الإصلاح وما يتم الآن ضد سوريا كل هذا يكشف الوجه الحقيقي للزعيم الأوحد للغرب والحضارة الغربية فنحن الآن لا نقرأ للحضارة الغربية من خلال تصريحات وزارة الخارجية الأمريكية وإنما نقرأ ذلك من خلال ممارسات القيادة الأمريكية في أبو غريب وجوانتانامو وأفغانستان وفلسطين المحتلة.

■ ما حقيقة ما يجري بخصوص مطالبة بعض الإصلاحيين في السعودية بتغيير مناهج التعليم؟ وما تفسيركم لذلك؟

– مناهج التعليم مناهج إجتهادية وفيما يخص الجانب الشرعي فيها وجانب النص فلا أحد يجرؤ على تغييره وتحويله وفيما يخص النص وإعداد المناهج التربوية فهذه مسائل إجتهادية كلها تطوير وتغيير مع الزمن وفق تغييرات المرحلة ومتطلباتها وليس عيبا أن نفكر بتغيير مناهجنا وليس عيبا أن نحذف شيئا منها أو نضيف شيئا طالما ونحن ننطلق من منطلقات قناعة شرعية واستقلالية لسيادتنا وعزتنا وكرامتنا فإنها مسألة اجتهادية. لكن العيب كل العيب أن تملى علينا هذه التغييرات أو التعديلات من جهات خارجية فإذا جاءتنا من جهات خارجية وتملى علينا فمن حقنا أن نشكك بهذا التغييرات ومن حقنا أن نقاومها لأننا نجزم بأن أهل مكة أدرى بشعابها والأمة العربية الإسلامية أدرى بما ينفعها وأبناءها.

■ عودة إلى مسألة الانتخابات الأخيرة هناك من يشكك بقوله إن الحكومة السعودية أرادت من خلال هذه الانتخابات المبسطة أن تقيس حجم خصومها وتجس نبض الشارع السعودي تجاه المناديين بالإصلاح فما حقيقة ذلك؟

– طالما ونحن رضينا بالانتخابات فمن حق كل طرف أن يقيس مقدرة الطرف الآخر وهذه هي روح المنافسة فدع الدولة فعلا تقيس وتجس وتسبر غور أي توجه مناوئ لها لأننا من المفترض نتمتع بنفس الحق في سبر غور أي توجه مناوىء لنا سياسيا وانتخابيا أو فكريا فهذه هي روح الديمقراطية المنشودة ولو أننا منعنا الدولة من ذلك فأعتقد أننا أصبحنا إقصائيين ولسنا ديمقراطيين.

■ بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني ما مدى وجود وفعالية هذه المنظمات في المجتمع السعودي؟

– مع كل أسف ما تزال هذه القيادة السعودية تنظر بحذر وحساسية مفرطة إلى كل شيء له علاقة بمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني فكما هو معلوم لا تسمح الحكومة السعودية بتشكيل الأحزاب والنقابات ولا حتى بجمعيات خارجة عن الإطار الرسمي وبالتالي فأعتقد أن من الصعب الحديث عن وجود منظمات مجتمع مدني وبالذات تشكيل النقابات والتجمعات السياسية في ظل وجود الشرعية القائمة.

■ في الأخير ماهي نظرتك لمستقبل عملية الإصلاح في المملكة العربية السعودية؟

– لا بد للإصلاح في السعودية أن يشق طريقه وأن يتموضع في الموضع الطبيعي له طال الزمان أم قصر ولا أعتقد أن أي طرف من الأطراف يستطيع أن يوقف عجلة الإصلاح في السعودية فالسعودية جزء من المجتمع الدولي والمجتمع الدولي كله تهب عليه أعاصير الإصلاح بشكل قوي ولم يستطع من هو أقوى من الحكومة السعودية مقاومة هذا الإصلاح ومقاومة هذه الأعاصير وبالتالي فقانون الطبيعة سيأخذ مكانه والإصلاح سيتحقق بإذن الله وكل ما في الأمر أننا نطالب جميع الأطراف أن نسجل موقفا في هذا الإصلاح الذي سيتحقق حتى يحفظ التأريخ كل من سجله بدل أن يحفظ التأريخ أن فلانا من الحكام أو من المثقفين أو رجال الدين قاوم هذا الإصلاح وأنى له أن يهزمه.

■ لا تزال القيادة السعودية تنظر بحذر وحساسية مفرطة لكل ما له علاقة بمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني

■ ليس عيباً أن نفكر بتغيير مناهجنا وأن نحذف شيئاً منها أو نضيف اليها

إنسحابات.. وعقوبات.. وغرامات

الأزمة بين الأندية واللجنة المؤقتة تدخل مرحلة جديدة

■ «النداء» - خاص:

منذ عامين ما تزال ازمة الكرة اليمنية مستعرة وترمي بشررها على كافة الاصعدة، هذه الأزمة التي كانت أول فصولها مطالبة وزير الشباب عبدالرحمن الاكوع باستقالة الاتحاد السابق برئاسة محمد عبد الاله القاضي، والتي تطورت على ضوئها خلافات حادة وقوية بين الاتحاد ووزارة الشباب وصل صداها إلى اعلى المستويات في الدولة بعد تقدم وزير الشباب باستقالته احتجاجاً على عدم محاسبة الاتحاد، وهي الاستقالة التي تم رفضها من مجلس الوزراء، ليقدم بعدها القاضي استقالة جماعية مع اعضاء الاتحاد منتصف ابريل ٢٠٠٤م قبلها الوزير ليتم بعد ذلك تشكيل لجنة مؤقتة لتسيير اعمال الاتحاد خلال الفترة المتبقية برئاسة الشيخ حسين الاحمر، والذي تفاقمت الأزمة بينه وبين الوزير الاكوع عقب اقرار الاخير للائحة رياضية تحظر على ذوي النفوذ القبلي والسياسي تولي قيادة الاتحادات الرياضية، اعقبها اجراء انتخاب القدم في يونيو الماضي والذي اسفر عن فوز رجل الاعمال احمد العيسي الذي حظي بدعم كبير من قبل الوزير الاكوع. هذه الانتخابات، التي لم يعترف بشرعيتها الاتحادان الاسيوي والدولي، ادت إلى فرض عقوبات دولية على الكرة اليمنية منتصف اغسطس الماضي، ليتم رفعها مؤقتاً من قبل الفيفا في نوفمبر الماضي بعد قيام وزير الشباب بحل الاتحاد المنتخب وتشكيل لجنة مؤقتة لادارة اتحاد القدم.

مشهد تراجيدي

الأزمة الأخيرة، بين معظم الأندية من جهة واللجنة المؤقتة الحالية من جهة أخرى، دخلت منعطفاً جديداً. فبعد رفض الاندية خلال الشهر الماضي حضور اجراءات قرعة دوري الأولى بنظام المجموعات والمقر من قبل اللجنة المؤقتة، والتي- قامت بعد الاعتراض وعلى الرغم من غياب مندوبي الأندية- بسحب القرعة الشاملة للدوري الذي تقرر اجراؤه بدءاً من تاريخ ١٩ يناير الجاري، لتتضح بعد ذلك ملامح الجولة الأولى في مشهد تراجيدي حزين تشهده لأول مرة الملاعب اليمنية بانطلاق قطار الدوري بلقاء يتيم جمع بين تعاون بعدان وشباب الجيل الجمعة الماضية والذي انتهى لصالح الاخير بنتيجة ٣/١، فيما حضرت فرق: ٢٢ مايو والصقر والتلال إلى الملاعب دون حضور الفرق التي كان من المقرر أن تقابلها وهي: اليرموك وشعب إب والرشيد.. إضافة إلى عدم حضور طرفي اللقاءات المقررة بين كل من حسان والشعلة، تضامن شبوة والهلال، واهلي صنعاء وشعب حضرموت.

مهزلة غياب اللائحة

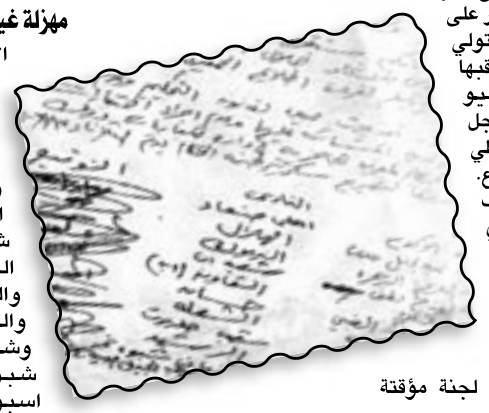

الأسبوع الماضي وجهت رسالة لكل من اللجنة المؤقتة لاتحاد القدم ووزارة الشباب والاتحادين الاسيوي والدولي، تحدد مطلب احدى عشر نادياً هي: شباب الجيل وهلال الحديدة وأهلي صنعاء والشعلة والرشيد وحسان واليرموك وتعاون بعدان وشعب حضرموت وتضامن شبوة، بتأجيل الدوري لمدة اسبوعين حتى يتم البت في الاسباب التي حددتها تلك الأندية في الرسالة، والمحددة في:

- عدم قانونية سحب القرعة في ظل غياب اغلبية مندوبي الاندية.
- عدم إنهاء اللجنة المؤقتة للائحة الخاصة بالدوري لمناقشتها مع الأندية.
- عدم توزيع النظام الاساسي، وعدم إقرار وتحديد موعد اجراء انتخابات الاتحاد للمصادقة عليه من قبل الجمعية العمومية.
- عدم اجراء اختبارات "كوبرتيست" للحكام لمعرفة مدى جاهزيتهم لإدارة المباريات، وعدم إطلاع الأندية على التعديلات الجديدة في قانون التحكيم.
- قلة الدعم المالي المقدم للأندية كونه لا يكفي.

عقوبات صارمة

السبت الماضي وقفت اللجنة المؤقتة لاتحاد كرة القدم امام الانسحاب الذي سجلته الغالبية العظمى من اندية الدرجة الأولى في أول مراحل الدوري، حيث اطلعت اللجنة على التقارير المقدمة من مراقبي وحكام المباريات في أمانة العاصمة ومحافظات: إب، وابين، شبوة، وعدن. وأقرت اللجنة، استناداً إلى المادة (٤٧) من لائحة المسابقات، العقوبات التالية:

- اعتبار الفريق المنسحب خاسراً ٣/صفر، إضافة إلى غرامة مالية بمائة ألف ريال.
- الفريقان اللذان لم يحضرا المباراة يتم سحب ثلاث نقاط من رصيدهما مع ثلاثة اهداف وتغريم كل منهما مائة ألف ريال.
- استبعاد عبدالله سالم من عضوية لجنة الحكام العليا.

كما أهابت اللجنة بكافة الأندية الالتزام بتنفيذ برنامج الدوري العام في اسابيعه المتبقية.

تمديد آخر

من جهته وجه الاتحاد الدولي لكرة القدم "الفيفا" رسالة إلى اللجنة المؤقتة للاتحاد اليمني لكرة القدم الاربعاء الماضي، يؤكد فيها موافقة الفيفا والاتحاد الاسيوي على تأجيل انتخابات اتحاد الكرة اليمني إلى نهاية شهر مارس القادم، بعد ان كان من المقرر إقامتها في ٢٦ فبراير القادم، وذلك بحسب طلب اللجنة المؤقتة كما أكد الفيفا وللمرة الثانية عدم موافقته على شرط توافر المؤهل الجامعي لمرشح رئاسة الاتحاد، مقترحاً أن يكون من ضمن المعايير الاساسية الحصول على شهادة الثانوية أو أن يكون المرشح متمتعاً بخبرة إدارية في ادارة كرة القدم لفترة ٥ سنوات، كما اشار الفيفا إلى ضرورة الاسراع في اجراء انتخابات فروع الاتحادات بالمحافظات قبل انتخاب الاتحاد العام.

رياضة المرأة.. إشكاليات وقيود وإرث اجتماعي

تثير الرياضة إعجاب الذكور والإناث، ومع دخول التكنولوجيا كل بيت، لم يعد هناك من يكترث بنظرة المجتمع تجاه تلك الصورة التي لا تروق له عن مشاركة المرأة في الرياضة. وفي بلدان كثيرة تمارس المرأة العديد من الرياضات. أما في مجتمعنا الشرقي وعلى الرغم من إختلاط النساء في العديد من المجالات ودخولها معترك الحياة، لكن ليس لها أن تمارس الرياضة، بل ولا حتى مشاهدتها عن قرب، فهل تتحقق رغبة السيدات ولو من باب الخروج من قوقعتهن، وهل أصبحت السيدات أكثر قدرة على كسر القيود في مجتمع لا يزال يحرمهن بالمنع من التواجد رياضياً؟

● الاهجري

● اميرة باحيدان

■ تحقيق: طلال سفيان - صنعاء
■ أحمد زيد - تعز

ما تزال قضية ممارسة المرأة اليمنية للرياضة بأنواعها موضع جدال ونقاش، ودائماً ما تتردد اسئلة مثل: هل يجوز للمرأة ممارسة الرياضات الخفيفة أو المجهدة؟ وما هو نصيب الموروث والعادات والتقاليد في مجتمعاتنا العربية عموماً أو مجتمعنا اليمني خاصة في الحد من ممارسة المرأة للرياضة بحكم القيود الكثيرة التي يضعها المجتمع مثل العادات والتقاليد ومبدأ العيب في محيط الأسرة و المجتمع؟.

ومع أن بعض المجتمعات العربية قد شهدت بروز نماذج فردية لبطلات في أنواع مختلفة من الرياضات، اشتهرن على المستوى العالمي، إلا أنها مجرد حالات فردية تبرز على استحياء ولا تعني أن المرأة العربية قد أعطي لها الحق في ممارسة الرياضة أسوة بالرجل.

حالات فردية

لا توجد احصائيات دقيقة حول حجم ممارسة المرأة اليمنية للرياضة على الرغم من أن هناك كوادر نسوية تعمل في المجال الرياضي، إدارياً فقط، وإن بنسبة ضعيفة أيضا.

وأما عن المشاركة المباشرة للمرأة اليمنية في الألعاب الرياضية فإنها اقتصرت على الاجيال الثلاثة الماضية في الجزء الجنوبي من الوطن قبل توحد اليمن بعكس الجزء الشمالي الذي لم تظهر فيه أية بطلة أولاعبة طوال تاريخ اليمن، كما أن هناك استيعاباً معقولاً لقضية ممارسة المرأة للرياضة بشكل محدود، وهناك تشجيع على استحياء لهذا التوجه من قبل الجهات المسؤولة كوزارة الشباب والرياضة، وما يشاهد على الواقع أن الفتاة اليمنية قد أتيح لها حتى الآن فقط ممارسة رياضة الشطرنج إلى جانب الحالات الفردية في ألعاب الجودو وكرة الطاولة، حيث توجد فتيات صغيرات السن يمارسن هذه الألعاب بدافع وتشجيع من آبائهن أو اخوانهن الذين يكونون في الأساس فنيين أو مدربين في نفس هذه الألعاب.

رغبة مكبوتة

"بالتأكيد ما زالت الرغبة الرياضية مكبوتة، ولكن من يفك عنا القيود الاجتماعية التي تحرض على مقاطعة المرأة للرياضة؟!"، هذا ما تقوله مروى سلطان (١٩ عاماً)، سنه أولى جامعة، وتضيف: "أنا رياضية وأمارس لعبة كرة الطائرة، ولا أمانع من مشاركة بنات جنسي للرياضة، خاصة وإننا في مجتمع يحظر على الفتاة الخروج من المنزل إلا فيما لزم، فمن بوابة الرياضة بدأت أزاحم الفراغ بمشاهدة البرامج الرياضية".

إبتسام عبدالإله (٢٩ عاماً)، جامعية، علقت بالقول: "عادةً ما تكون لنا إهتمامات بالجانب الرياضي، وذلك عندما تكون الضجة تملأ الشارع العام ومكاتب العمل عندما تلعب منتخباتنا الوطنية، وتكون تلك الضجة قد وصلت إلى منازلنا، هنا أتابع الرياضة إرتباطاً بالجو العائلي، وبالتدريج بدأ الإلمام بالرياضة ينمو لدي حتى شددتني اليها بممارسة هواية الفرجة والمتابعة فقط.

وترى أحلام أنه لا رياضة حقيقية تمارس على مستوى الذكور في اليمن حتى تشجع الفتاة في دخول هذا المضمار، كما ان هناك مشكلة رياضية على المستوى العام لم يدركها المسؤولين ولم تعالج إلى الآن، وتضيف: "كنت أتمنى مشاهدة مباريات المنتخب الوطني للناشئين الاخيرة لمعرفة قيمة الرياضة في مجتمعنا اليمني الذي مازال يتعامل معها على انها فائض فراغ أو قيمة زائدة ليس إلا".

الظهور باحتشام

توجد العديد من الإشكاليات والعوائق أمام ممارسة المرأة اليمنية للرياضة والتي تحدث عنها الأخ محمد الأهجري - أمين عام اللجنة الأولمبية اليمنية- بقوله: "لقد واجهنا العديد من المشاكل عندما حاولنا دعم ممارسة الفتاة للرياضة، فهناك من حولها إلى قضية دينية وادعى بأن هناك توجه لاخراج الفتاة عن عفتها، وغير هذا الكلام، رغم عدم تحريمهم لسير الأنشطة النسوية.

كما أن العائق كذلك يتمثل في ضوابط ممارسة المرأة للرياضة وما هو الممكن وما هو الممنوع للمرأة، فالممنوع بالنسبة للمجتمع هو ممارسة المرأة للأنشطة الرياضية في الأماكن المفتوحة. ومن أهم الصعوبات كذلك عدم وجود مدربات مؤهلات من أوساط المجتمع، وربما يستغل بعض ضعفاء النفوس هذه المسألة عندما نستعين بالمدربين الرجال، هذا الأمر تمت معالجته بالاستعانة بمدربات متخصصات من بعض الدول العربية".

الكاتبة الرياضية أميرة باحيدان، ترى أن "ممارسة المرأة للرياضة ذاتها ليست مشكلة، لكن المسألة الأهم تكمن في امكانية الاختيار الانسب والأمثل.

وهناك أنواع مختلفة للرياضة التي تدفع الفتاة إلى اختراق اسوار المنزل والذهاب إلى أحد الأندية النسائية، والتي قلما تتواجد في بلادنا لممارسة الرياضة، لتمنح الفتاة نوعاً من اللياقة البدنية والذهنية. كما أن الكثير من الفتيات يرغبن في ممارسة بعض الأنشطة الرياضية ولكن مازالت العادات والتقاليد وتحفظات المجتمع تحد من تحقيق الرغبة بل والبوح بها أحياناً".

وفاء الاغبري، طالبة في الثانوية، تمنت أن يتم فتح العديد من الصالات الخاصة بالنساء أو حتى تخصيص أيام للفتيات في الأندية الموجودة لممارسة بعض الأنشطة الرياضية؛ وذلك لأن "الرياضة تعزز ثقة الفتاة بنفسهاوتعلمها كيف تدافع عن نفسها عند اللزوم" كماترى ضرورة ادخال مادة الرياضة في المدارس خاصة ألعاب:الكاراتية والجودو والكونغ فو.

أما نائلة عباس، رياضية القرن في اليمن وبطلة العرب في كرة الطاولة، فتقول أنها مع ممارسة المرأة للرياضة خاصة وأن الاسلام لم يهمش هذا الجانب، ولكن في حدود نوع الرياضة التي تختار المرأة أن تمارسها وفي توفير الأجواء الآمنة والمناسبة. كما تستغرب من أنه مازال هناك العديد من النساء اليمنيات التي ينظرن للرياضة على أنها تقليد للغرب.

في حين تؤكد اللاعبة الشطرنجية بثينة القرشي أن الرياضة النسوية رغم تأخر بروزها على الساحة إلا أنها في السنوات القليلة الماضية قد شهدت تطوراً ملموساً وقفزة نوعية متميزة حيث اقيمت العديد من البطولات النسائية الهامة اضافة إلى بناء الصالة الخاصة باتحاد الرياضة النسوية وتاسيس نادي بلقيس للفتيات متمنية المزيد من التقدم والمشاركة الفاعلة للعنصر النسوي اليمني في المحافل العربية والدولية القادمة كون مشاركة المرأة الايجابية دليل على تقدمها في شتى مجالات الحياة.

المرأة اليمنية.. جسد بلا رياضة

في هذا الاتجاة، قالت الاستاذة أمة الرحمن جحاف، مديرة مدرسة أروى ومسؤولة الأنشطة النسوية بتعز: "من مواقعنا نعمل للإسهام في انشاء الوعي الرياضي بين الفتيات بمالا يتنافى أو يتعارض مع تعاليم الدين وتقاليد المجتمع، وبما يتيح للفتاة تنشيط البدن وبالتالي تنشيط الذاكرة. فعلى مستوى المدرسة تقام أنشطة رياضية باستمرار في ألعاب: الشطرنج، كرة السلة، كرة اليد، الكرة الطائرة، تنس الطاولة، وألعاب الكراتيه والتايكواندو لصغار السن، وبما يتناسب مع قدراتهن". وتضيف: "أعتقد بأن الرياضة للفتاة لا تهدد مكانتها في المجتمع.. وعلينا أن نشجع الفتاة على الرياضة ونتعامل معها على أنها ترقى إلى حياة مدنية لمشاركتها في الهم الوطني للأخذ بالرياضة وتطويرها في الداخل".

"الرياضة ظاهرة صحية لا خوف على الفتاة من ممارستها فعلياً". هذا ما بدأت قوله الأخت اسمهان، ٢٥ عاما، ولوحت: "أتمنى على قادة البلد في هذا المجال أن يتلمسوا هموم المرأة ويتيحوا فرص المشاركة بشكل يتناسب مع طبيعة المرأة اليمنية، ولا أعلم لماذا تحاذر بعض الأسرمن مشاركة البنات في عالم قد يساعدهن على تجاوز مخاوفهن، فالرياضة تساعد ممارسها التحمل، بل وتضفي قواماً اكثر أناقة، إن الرياضة تساعد المرء -ذكراً أم أنثى- بناء الروح التي تعمل على التوازن والهدوء، فكثيراً مانسمع عن مقولة: تقبل الخسارة بروح رياضية! نتمنى أن نسمع عن الروح الرياضية عند المسؤولين كي يتم استيعاب الآخر وانخراطه في الرياضة وبروح رياضية حقيقية".

أزمة تغييب

من جانب اجتماعي تعرض الدكتورة حورية الجنيد، دكتور علم الاجتماع بكلية الآداب، تعز، أزمة تغييب المرأة اليمنية عن المشهد الجماهيري، حيث أوضحت بالقول: "المرأة بفطرتها حركية منذ السنين الأولى لمراحل التكوين البدني، ولأنها كانت في سابق عهدها تمارس ألعاباً قريبة إلى الرياضة مثل القفز على الحبل، إضافة إلى الأنشطة المدرسية بين الفتيات وبالتالي هي رياضية. ولكن في مجتمعنا اليمني هناك قيود تحاصر الفتيات من الظهور في الساحة الرياضية... الوضع نفسه لا يؤهل المرأة للإلتحاق بقرينتها العربية أوالأجنبية في هذا المجال الذي يحتاج إلى تراكم ورصيد رياضي سابق بل يحتاج قبل كل ذلك إلى الثقافة ذاتها لأن بلادنا لم تعط الرياضة القدر والأهمية الذي تعطيه بعض الدول من حولنا، فبعد أن عجز الرجال عن تحقيق ألقاب رياضية في الألعاب الفردية ليس هناك أي طموح لمشروع بطلة أولمبية يمنية كما هو حاصل في مصر والمغرب مثلاً. لدينا جمود غير عادي، بل وغير عادل تجاه المرأة من الناحية الرياضية".

في ختام حديثها أرجعت الدكتورة حورية، تفوق المرأة الأجنبية بل والعربية على نظيرتها اليمنية. إلى إن الرياضة في الخارج لها برامج خاصة مدروسة بعناية تعنى بالكادر الاداري والفني. هناك اهتمام نوعي ودقة في المتابعة لايجاد الأرضية التي تبنى عليها رياضة حقيقية، من خلال الاهتمام بالمنشأة والاهتمام باختيار العناصر التي بالامكان ان يكون لها شأن ومستقبل رياضي"، وترى بأن محدودية الاندية اليمنية يقلل من الاهتمام بالرياضة عند المرأة، وأنه لا وجود للمرأة في خارطة أنشطة الاندية، فليست هناك أنشطة ثقافية أو ذهنية تستوعب المرأة رياضياً ولا حتى اجتماعيا. وتمنت الدكتورة حورية أن تفتح الاندية مجالات رياضية وثقافية تستوعب العناصر النسائية، هذا الأمر سيعطي الأندية مكانة اجتماعية وشكل حضاري ودوراً فعالاً في انتشار الوعي الثقافي.

● نائلة عباس

● بثينة القرشي

● د. حورية الجنيد

احالة المسؤول المالي للقاعدة في اليمن إلى القضاء

قالت مصادر صحافية رسمية أن المحكمة الجزائية المتخصصة ستبدأ قريباً اجراءات محاكمة ستة متهمين بالانتماء لتنظيم القاعدة بينهم المسؤول المالي لتنظيم القاعدة في اليمن محمد حمدي الأهدل الملقب بأبي عاصم.

ونقل موقع "سبتمبر نت" عن مصادر أمنية قولها أن أربعة من المتهمين الستة الذين بدأت النيابة الجزائية التحقيق معهم بعد أن تسلمتهم اليمن من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ قضوا في معتقل جوانتانامو فترة طويلة، فيما المتهمين الآخرين هما الأهدل وغالب الزايدي اللذين تم القبض عليهما في صنعاء ديسمبر ٢٠٠٣م.

وطبقاً للمصادر ذاتها فإن الأهدل أقر في محاضر التحقيقات بتلقيه مبالغ مالية كبيرة من جهات خارجة وصلت إلى مئات الآلاف الدولارات عن طريق أشخاص في الكويت ودول اخرى.

وافادت مصادر الموقع أن الأهدل، الذي يعد الرجل الثاني للقاعدة في اليمن بعد قائد سفيان الحارثي الذي قتل في قصف أمريكي في مارب عام ٢٠٠٢، كان يقوم بتوزيع تلك الأموال على أسر المعتقلين والسجناء والقتلى، في حين كان الزايدي يقدم تسهيلات كبيرة له.

وفيما قالت مصادر أن التحقيقات لم تظهر تورط الأربعة الآخرين (وليد شاهر القدسي، صلاح سالم قرو، محمد صالح عبدالله الاسد، محمد فرج با شميله) في عمليات ارهابية مباشرة، أكدت اقرارهم بالتورط في تزوير وثائق سفر وبطاقات هوية لأشخاص من تنظيم القاعدة.

يذكر أنه تم القبض على الأهدل (أبي عاصم) في أحد المنازل في العاصمة صنعاء بعد رصد ومتابعة في عملية استخباراتية امتدت لعدة شهور بعد أن ظل فاراً لعدة سنوات وألقي القبض عليه وهو يعد نفسه لزواج جديد وكان على وشك إقامة حفل الزفاف.

وتفيد المعلومات أن الأهدل سافر للقتال في عدة دول من ضمنها الشيشان وأفغانستان، وبترت إحدى ساقيه لتتحول مهمته بعد ذلك في تنظيم القاعدة من العمل الميداني إلى الإشراف والمتابعة والتمويل.

وحسب المصادر الأمنية فإن الأهدل كان يتلقى مبالغ مالية كبيرة تقدر بمئات آلاف الدولارات من جهات خارجية لغرض استخدامها في تمويل انشطة القاعدة، مشيرة إلى أن هذا الشخص كان ينفق هذه الأموال والتي وصلت في إحدى المرات خلال العام الماضي ٢٠٠٢م إلى نصف مليون دولار لشراء أسلحة ومتفجرات أخرى للقيام بأعمال تخريبية وإرهابية داخل اليمن من ضمنها الاعتداء على بعض المصالح والمنشآت الحيوية.

النقابة تطالب بإنهاء سيطرة الدولة على الاعلام

جددت نقابة الصحفيين رفضها مشروع قانون الصحافة الجديد الذي أعدته الحكومة واحالته إلى مجلس الشورى في نوفمبر الماضي.

مجلس النقابة الذي التقى أمس لجنة موسعة شكلها مجلس الشورى لدراسة المشروع قدم تفصيلاً بالاسباب التي دعت النقابة إلى رفض المشروع، مؤملاً أن يتجاوب مجلس الشورى مع تطلعات الصحفيين باعتباره المؤسسة التي أناط بها الدستور رعاية الصحافة.

اللقاء الذي رأسه عبدالله البار نائب رئيس مجلس الشورى وحضره حسن اللوزي رئيس لجنة الاعلام ومحمد الطيب رئيس لجنة الحريات وعبدالله غانم وزير الشؤون القانونية الأسبق يندرج في سياق برنامج اللجنة في ادارة نقاش متعمق حول المشروع مع نقابة الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية.

واكد عبدالله البار في كلمة استهلالية للقاء حرص مجلس الشورى على ادارة نقاش موسع يكفل التوصل إلى توافق بشأن تطوير التشريعات المتصلة بالنشاط الاعلامي، مبدياً استعداد اللجنة للتعاطي مع أية مقترحات أو بدائل تعدها النقابة.

نقيب الصحفيين انتقد مشروع القانون الذي "لم يجسد توجيهات رئيس الجمهورية بتطوير التشريعات الاعلامية والغاء عقوبة الحبس"، ولفت إلى أن المشروع ينصرف إلى الصحافة الاهلية والحزبية فقط، ويتجاهل وضع المؤسسات الاعلامية الرسمية، مشدداً على اهمية إعادة تنظيم هذه الوسائل لتكون نموذجاً يساعد على تطوير الصحافة بشتى فئاتها مهنياً ومؤسسياً. وإذ قال إن الصحفيين يريدون قانوناً لا يتوجه فقط إلى الصحافة الأهلية والحزبية، طالب الدولة بأن ترفع يدها عن الإعلام.

حضر اللقاء من مجلس النقابة الزملاء ياسين المسعودي وراجح الجبوبي وعلي الجرادي وعبدالله الصعفاني وجمال فاضل ومروان دماج وسامي غالب.

وأشار أعضاء مجلس النقابة إلى أبرز المثالب في المشروع، و في المقدمة التفاف الحكومة على توجيهات رئيس الجمهورية بالغاء عقوبة الحبس، واعتمادها مقاربة قمعية في صوغه، تكشف عن ذهنية شمولية لا تتماشى مع متطلبات التجربة الديمقراطية لليمن، ويمثل نكوصاً عن التزامات الحكومة تجاه الرأي العام المحلي والدولي.

لودر.. ام قندهار؟!

منصور بلعيدي

لودر.. تلك المدينة الواعدة.. ذات الحركة التجارية النشطة والمساحات الزراعية الواسعة، ذات الانتاج الوفير المناخي الذي يضعها بين موسمي الشتاء والصيف.. ووقوعها على خط التقاء المحافظات الثلاث، وغير ذلك من الميزات الطبيعية التي تتميز بها لودر، جعلها في مرمى جحافل الفاسدين الذين " إذا دخلو قرية أفسدوها وجعلو أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون"

وأنت داخل إلى هذه المدينة لا تشعر بأنك ستلج مدينة تأتي في المرتبة الثالثة على مستوى مدن محافظة أبين من حيث الأهمية بل تشعر وكأنك داخل إلى مدينة (قندهار) الافغانية!!

فمثلاً: مدينة قندهار لا تحظى إلا بساعات قليلة من الاضاءة الكهربائية ليلاً ونهاراً، وكذلك مدينة لودر بأبين تعيش نفس الهم وكأن الحال من بعضه. قندهار تعاني كثيراً من شحة تموينات المياه، وكذلك لودر يقتل أهلها العطش، قندهار تنتشر فيها القمامات، وتسبح فيها الحشرات في مياه المجاري التي تجري من تحت المدينة كالأنهار، وكذلك لودر تعيش نفس الوصف بكل مساوئه وسيئاته. قندهار يعشعش فيها الفساد ويبيض ويفرخ، ويغيب فيها القانون، تماماً كما يحصل في لودر اليوم من نهب مقدراتها ودفعها إلى الافلاس من خلال تدمير مرافقها الحيوية ومحاولة دفعها إلى التصحر من قبل قوى الفساد التي تجثم على صدر المدينة، وما ادارة الكهرباء بلودر التي تنهب على مرأى ومسمع الجميع إلا شاهد على هذا التدهور. قندهار اهلها و ناسها مغلوبون على أمرهم ولا تسمع السلطة أصواتهم التي بحَّت وهي تنادي وتجأر بآلامهم ولكن لا مجيب، وكذلك لودر التي وقع ابناؤها بين مطرقة الفساد الغاشم وسندان (سكوت) السلطة وغياب القانون، فاستسلموا -كما يبدو- لواقع قاس يدفع بأهلها إلى العودة لحياة البادية والفانوس والجرار، وهلم جرا، ويعيدها إلى التخلف بعد أن رأت نور الحضارة والتقدم وأصبح توسعها العمراني والسكاني الذي يوازي العاصمة لا يعدو كونه كومة من الاحجاربعضها فوق بعض، يسكنها أناس أشبه بالاشباح، وتسرح وتمرح فيها القطط السمان كفئران سد مأرب، ولها من يسندها.

اسئلة كثيرة قفزت إلى ذهني وانا اتجول في شوارعها، منها: من المسؤول عما يحدث في هذه المدينة؟ ولماذا كل هذا التسيب والاهمال؟ ومن يوقف هذه التداعيات في لودر؟ وأين دور مجلسها المحلي؟ أم أن حقوقه هو الآخر قد سلبت كما سلبت حقوق مدينته؟!!

اسئلة كثيرة حائرة بلا اجابات، ولا شك انها جزء من اسئلة مواطني لودر الذين اعياهم البحث عن مخرج لحالة الفلتان المزعجة التي تجثم على صدورهم إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولا.. وليس من سمع كمن رأى.

٨ آلاف كتاب هدية أمريكية لجامعة صنعاء

■ كتب - أنس سنان:

نظمت جامعة صنعاء احتفالاً صباح أمس الثلاثاء بمناسبة استلام الدفعة الثانية من الكتب المهداة من الجمعية الكيميائية الأمريكية والجمعية الامريكية للعلماء والمهنيين اليمنيين.

ويبلغ عدد الكتب ٨ آلاف كتاب في مختلف المجالات العلمية بقيمة اجمالية تصل إلى ٦٠٠ ألف دولار.

حضر الحفل سفير الولايات المتحدة الامريكية في اليمن توماس جراجسكي وعدد من اعضاء السفارة بالإضافة إلى رؤساء جامعات: الحديدة وعدن وإب وتعز وذمار.

وفي كلمته امام الحاضرين قال توماس جراجسكي إن توثيق العلاقات وتعزيزها بين الشعب اليمني والشعب الأمريكي في المجال الاجتماعي والعلمي شكل أولوية بالنسبة للحكومة الامريكية.

وأبدى توماس جراجسكي استعداد الحكومة الأمريكية لتقديم المزيد من الدعم في مجال تطوير التعليم العالي في اليمن ودعم برامج البحث العلمي وتطوير المناهج وتطوير برامج الدراسات العليا.

من جانبه عبر أ.د. صالح باصرة- رئيس جامعة صنعاء- عن شكره وتقديره للجهود التي تبذلها الجمعية الامريكية للعلماء والمهنيين اليمنيين في سبيل دعم التعليم العالي في اليمن.

كما عبر رئيس جامعة صنعاء عن تقديره لجهود السفير الامريكي والحكومة الامريكية في دعم العملية التعليمية في اليمن.

واشار د. باصرة لأهيمة تطوير التعليم في اليمن والبلدان النامية كونها المفتاح الرئيس لمعالجة مشاكل كثيرة بما فيها ما يعرف اليوم بالتطرف والارهاب.

واكد د. باصرة على ضرورة وجود شراكة حقيقية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع العامة والخاصة وتعزيز الثقة فيما بينها.

الجدير بالذكر أن الجمعية الأمريكية للعلماء والمهنيين اليمنيين جمعية غير ربحية تسعى إلى العمل الجاد لتطوير البحث العلمي والدراسات العليا في اليمن ويبلغ عدد اعضائها لـ٣٢٠ عضوا يعملون خارج اليمن.

رسالة إب

■ إبراهيم البعداني

تخبط المعهد الوطني

استبشر خريجو الثانوية العامة في مديرية ذي السفال- إب، خيراً بافتتاح فرع للمعهد الوطني للعلوم الادارية في مديريتهم، إذ دشن الافتتاح مطلع ديسمبر الماضي بحضور مدير المعهد الوطني بالمحافظة ونائبه والمسجل العام وأمين الصندوق.

توافد الطلاب، وبعد اسبوع من الافتتاح واعلان التسجيل، التحق بالمعهد ما يربو على ٣٥٠ طالباً وطالبة، سلموا ملفاتهم ورسوم الانشطة والتسجيل إلى مسؤولي الفرع الجديد للمعهد. غير أن الجميع: طلاباً واهالي، تفاجأ بدء الدراسة، برفض عمادة المعهد من صنعاء لافتتاح الفرع، الذي وجهت المعنيين في إب بسرعة إغلاقه.

اصطدام الطلاب قادهم إلى دورة ملاحقات للبحث عن ملفاتهم وفلوسهم، التي يقال انها تزيد عن مليونين ونصف المليون ريال (لم يتم ارجاعها حتى الآن).

لماذا هذا التخبط؟ وهل كان حيلة لنهب اموال الناس؟! ثم من يحاسب قيادة المعهد على هذا الاستخفاف والاحتيال؟!

اضراب في مستشفى ناصر

أضرب ممرضو وممرضات مستشفى ناصر الحكومي بإب، عن العمل، بسبب تجاهل إدارة المستشفى لمطالبهم التي وعدت بتنفيذها، والمتمثلة بإلغاء رسوم التحسين الخاصة بالمستشفى، وتحسين أوضاعهم المعيشية.

وقال هؤلاء إن المستشفى أصبح في حالة احتضار تامة، بسبب تدهور الخدمات الصحية للمرضى ونفور العديد من الكوادر الطبية المتخصصة، الذين ترك أغلبهم العمل بالمستشفى بسبب عدم صرف مستحقاتهم وحوافزهم مثل بقية المستشفيات الحكومية الآخرى.

وكان العاملون قد أشعروا في وقت سابق إدارة المستشفى بانهم سيضربون عن العمل اذا لم تستجب لمطالبهم، بعدها تجمع العاملون في ساحة المستشفى وحاولوا الخروج بمسيرة سلمية تتجه إلى مكتب الصحة وديوان المحافظة، لطرح مطالبهم على الجهات المسؤولة. لتسارع ادارة المستشفى بعد ذلك بإغلاق بوابة المستشفى وحبسهم في الداخل تجنباً للاحراج الذي سيلحق بها.

وبعد مفاوضات بين العاملين وإدارة المستشفى، حضرها رئيس نقابة المحامين، ورئيس منظمة حقوق الإنسان بالمحافظة الذي استنكر ذلك، وشدد على ضرورة أن تقوم الادارة بإصلاح أوضاع المستشفى، وتم تخييرها بين إلغاء رسوم التحسين أو توزيعها بشكل عادل وقانوني على العاملين حسب اللائحة التي تحدد للعاملين نسبة ٤٠٪ من ايرادات التحسين، والتي لم يصرف لهم منها شيء.

تفجير قنبلة يدوية

أدى شجار بين شخصين، كانا قد أفرطا في شرب الكحول، في مدينة إب القديمة في حارة المجعارة، إلى قيام أحدهم بتفجير قنبلة يدوية كانت بحوزته، مما أدى إلى قطع التيار الكهربائي في اجزاء متفرقة من المدينة بسبب قوة الانفجار.

كما أصاب نوع من الرعب والهلع المواطنين الذين كانوا متواجدين في مكان الانفجار. ونقل الشخصين إلى احد مستشفيات المدينة بعد اصابتهما بجروح مختلفة، بفعل الشظايا المتناثرة.

نادي الميناء الرياضي يناشد الرئيس التدخل لمنع محاولات الإستيلاء على منشآته

ناشد نادي الميناء الرياضي والثقافي بعدن رئيس الجمهورية في رسالة وجهها إليه التدخل بوضع حل حازم وفوري للمحاولات المتكررة. منذ فترة طويلة التي تهدف إلى الاستيلاء على مساحة الملعب الرياضي التابع للنادي في منطقة التواهي. كما نوهت الرسالة بتوجيهات الرئيس السابقة إلى كل من قيادة محافظة عدن ووزارة الشباب والرياضة باتخاذ الاجراءات القانونية التي تضمن للنادي حقه في ملكية الملعب واقامة مشروعه الرياضي والاستثماري فيه والذي مازال إلى اليوم يواجه العديد من المعوقات بسبب محاولات البعض إلى الاستيلاء على ارضية الملعب والذي يمارس فيه الشباب مختلف الالعاب الرياضية إلى جانب استفادة فرق كرة القدم من اقامة تدريباتها اليومية فيه.

يذكر أن هذا الملعب يقع مباشرةً امام مبنى النادي وهو اضافة إلى ذلك كان موقعاً لإقامة وتنظيم العديد من الفعاليات والمهرجانات والألعاب الرياضية المختلفة في مديرية التواهي. وعلى الرغم من أنه منذ أن تم وضع النصب التذكاري للجندي المجهول بداية السبعينات إلا أن النادي مازال محتفظاً بحقه في هذا الملعب. كما أوضحت الرسالة المرفوعة من النادي لرئيس الجمهورية معاناة النادي العديد من الصعوبات في معالجة تلك المشكلة مع السلطة المحلية بالمحافظة، الأمر الذي اضطر النادي إلى اللجوء والاستعانة به ومناشدته التدخل لايقاف هذه المضايقات والسماح للنادي بتوظيف ملكيته لصالح أهدافه في الحركة الرياضية اليمنية وفي رعاية النشء والشباب بإنجاز مشروع النادي المخطط له منذ سنوات عديدة بإقامة الصالة المغلقة والمنشآت الرياضية الملحقة به.

تجاوز في بناء ٢٠ مدرسة في الجوف

■ الجوف - «النداء» خاص:

تم عصر الاثنين في محافظة الجوف فتح مضاريف خاصة بمناقصات بناء عشرين مدرسة موزعة على مديريات المحافظة.

وقالت المعلومات إن فتح المضاريف تم في المجمع الحكومي في جلسة رعاها محافظ المحافظة وغاب عنها رؤوساء اللجان المختصة بذلك في المجلس المحلي: رئيس لجنة الخدمات ورئيس لجنة التخطيط والتنمية ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية.

وساد استياء شديد بين عدد من اعضاء المجلس المحلي جراء عملية التجاوز والتهميش التي يقف خلفها المحافظ سيف احمد منصور. واصبح متعارفاً في اليمن الفساد الذي يتم في المناقصات الحكومية جراء عمولات يتقاضاها مسؤولون من شركات ومقاولين مقابل منحهم الصفقات والمناقصات.

المدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء ٢٥ ذو الحجة ١٤٢٦هـ الموافق ٢٥ يناير ٢٠٠٦ العدد (٣٩) Wed. 25/12/1426 - 25 Jan. 2006 No. (39)

الصفر بجناحين: إسفلت وخرافة

نبيل سبيع

من نوافذ السيارة الـ"لاند كريزر" (باليمني: مونيكا)، بدت الجبال على جانبي الطريق إلى شبام كوكبان مطمئنة وغير مبالية بالحضور "الدخيل" لخيط الإسفلت، الذي بدا بمثابة السفير الوحيد تقريباً للحداثة بين صنعاء ومطعم "حميدة" في شبام. وعلاوة على وحدته هذه، فهو على الارجح يظل سياقاً معزولا في خضم محيط بدائي مُمانع ومُصْمَت تجاه الحداثة، بحيث يواصل الطرفان، الاسفلت ومحيطه البدائي، علاقة تبادلية يومية عند الدرجة ذاتها: صفر. هكذا، لا يمثل طريق الاسفلت سوى خادم أسود ومَدَاس تم اختزال سائر معانيه وأبعاده الحداثية إلى تسهيل العبور واختصار الوقت، فقط.

مجريات الحديث، على السيارة، تنوعت بقدر التحول من الصعود إلى الهبوط ومن الاتجاه يميناً إليه يساراً: فمن نقاش حول السياسة إلى الفن. ومن كاسيت أيوب طارش الأخير، وتحديدا اغنيته باللهجة التهامية، إلى تعليقات عامة حول علاقة احزاب اللقاء المشترك بالسلطة. كان البرلماني الشاب ياسر العواضي في الكرسي المجاور للسائق. وكنا في الاوسط: نائف حسان، جمال جبران، وأنا. فيما حل المرافقان الشخصيان للعواضي (يؤسفني غياب اسميهما عني) في الخلف.

غادرنا صنعاء نحو الـ١٢ والنصف ظهراً. ورغم التجهُّم الذي عادة ما يفرض نفسه ضيفاً اجبارياً على الظهيرة اليمنية، حضر الضحك معنا كما لو كان رفيقاً خالي البال وكريماً. لكن، ومثلما استمر الاسفلت طارئاً أسود لم يقترب الواقع اليمني من بُعده المعرفي كناتج وعنوان حداثي، واصلنا مناداة مضيفنا العواضي بـ"الشيخ". لماذا تجبرنا الحياة اليومية اليمنية على تلبيس شخص، يظهر إنشغالاً وتطلعاً نحو المدنية، بألقاب وصيغ مضادة للعصرنة والتحضر، ولشخصيته وما ينافح لأجله، على الخصوص؟!

كان "الشيخ" ياسر يرتدي الجينز في شياكة غير رسمية عكست ألفة واضحة بينه وملابسه "المودرن"، الأمر الذي يحيل إلى ألفة راسية بين الرجل والمدنية. ولم نكن قد وصلنا شبام، حين علقت بأن "الشيخ" ياسر أول مؤتمري أسمعه يتحدث عن الاستبداد الثقافي. ضحكنا لهذا التعليق. وواصلنا التمشية في أصقاع مواضيع شتى بطمأنينة مسافرين لا تقلهم سيارة "بيجو".

قبل الوصول إلى شبام، ظهرت قرية الظفير على يسارنا. آثار الكارثة مازالت هناك، ترى من بعيد بينما ترك الجزء المنهار زاوية منفرجة تمتد رأسياً من أعلى إلى أسفل داخل أحشاء الجبل، التي بدت في بياض قريب من لون الجبنة الفرنسية المتعفنة الشهيرة بثمنها المرتفع وقوميتها المتعالية. لم يتطرق احد إلى الجبنة الفرنسية، إذ انعطف الحديث مع السيارة، يساراً، إلى القرية.

في الكوارث، يحتاج الناس إلى رساميل عدة: رأسمال من الدموع ورأسمال من المعونات المادية والمعنوية، إليهما الرأسمال العلمي الضروري لدراسة وفهم أسباب الكارثة ومن ثم لبحث احتمالات تكرار حدوثها على المدى الزمني القريب والبعيد. بيد أنه، في حالة كارثة الظفير، توفر الرأسمال البكائي دون المادي والعلمي اللذين حل محلهما رأسمال الخرافة، هائلا وباهضاً، وجاهزا قبل كل ما عداه.

أعتبر سكان "الظفير" والقرى المجاورة الكارثة عقاباً إلهياً تباينوا حول أسبابه: بعضهم قال بسبب "حميدة" التي يستقبل مطعمها "نصارى" (أي السواح الذين يزورون شبام كوكبان). وقد رُمي سبب الكارثة على حميدة – حسب البعض– لإنتماء هذه المرأة، الاكثر شهرة بين سكان شبام كوكبان، إلى قرية الظفير.

لكن المرأة التي حولت مشروعاً بسيطاً إلى مطعم بارز وناجح اقتصادياً، خصصت جزئه الأمامي، على الشارع مباشرة، لاطعام فقراء المدينة ومن يطمح من العابرين إلى تناول وجبة غداء مجانية.

في مدخل "الظفير" بدأ ياسر العواضي في سؤال من نصادفهم عن اسباب الكارثة، بغية تلمس مدى حضور الخرافة إلى جوار الكارثة. طفل بين الـ(١٠–١٢) رد: "وانا مادرّاني؟!"، ثم سرعان ما أضاف: "قدر!".

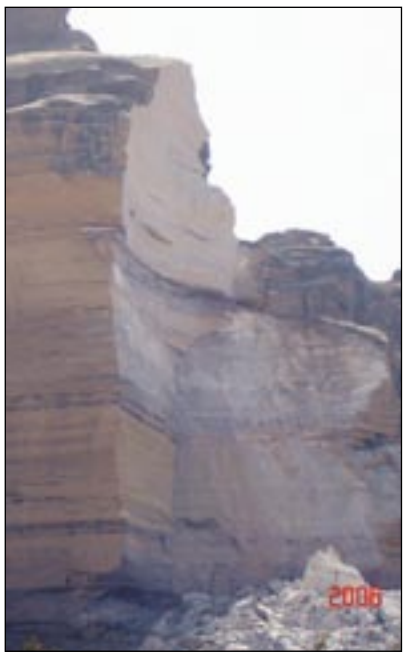

علقنا ضاحكين: "قد كنت كويس وأنت مش داري!" بعد ذلك، بلحظات وامتار قليلة، توقفت السيارة بالسؤال نفسه جوار شاب جاء رده بأن تصدعات أصابت الجبل مع الزمن وان قاعدته لم تستحمل.

شكراً لك ياصديقنا الناجي من كارثة الظفير!

على إثر الحادثة نشرت يومية "الثورة" الرسمية خبراً عن أفراد اسرة كانت مجتمعة حول التلفزيون لمتابعة نشرة الأخبار. وفجأة أنهارت الصخور على البيت ليتحولوا خبراً في نشرات الأخبار. كم هي المسافة قصيرة، مسافة الإنتقال من مُتابع خبر إلى خبر يُتابع! هذه، بحق، مأساة لوحدها. إلا ان ماهو أشد منها الحضور الكاسح للخرافة. نتفق حول هذه النقطة، بينما أفكر بالكارثة غير المرئية في "الظفير" والبلد برمته: استبداد الخرافة.

فور وصولنا طيرمانة مطعم حميدة، جلب لنا أحد العاملين المَرَق. سألناه عن كارثة الظفير. أجاب: بسبب الستلايت. قال إن أهالي القرية كانوا يبيعون ابقارهم "عشان يشتروا ستلايت".

لقد جلب لنا المَرَق والخرافة، إذاً.

«بلا قيود» تصدر تقريرها السنوي

اصدرت منظمة "صحفيات بلا قيود" تقريرها السنوي الأول لرصد الانتهاكات الصحفية للعام ٢٠٠٥م. ورصد التقرير (٥٠) حالة اعتداء فضلاً عن الاحكام الصادرة باغلاق صحف، وحبس صحفيين، وتغريمهم.

ووصف تقرير المنظمة التي تعنى بالشأن الصحفي أن عام ٢٠٠٥م كان من اسوء الاعوام على الصحافة اليمنية.

يشار إلى أن منظمة "صحفيات بلا قيود" والتي ترأسها الزميلة توكل كرمان، كانت بدأت نشاطها العام الماضي تحت اسم صحفيات بلا حدود"، إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل منحت الاسم لمنظمة أخرى نكاية بالمنظمة التي نشطت بشكل ملحوظ أواخر العام الماضي.

غرق ٧٠ صوماليا وفقدان ٣٧ في رحلة موت جديدة الى اليمن

لقي ٧٠ صوماليا حتفهم غرقا قبالة شواطئ محافظة شبوة، واعتبر ٣٧ آخرون في عداد المفقودين بعد أن غرق المركب الذي كانوا يستقلونه في البحر مطلع الاسبوع الجاري.

وقال مصدر في مكتب مفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة: " قوات خفر السواحل أبلغتنا بانتشال سبعين جثة لصوماليين غرقوا في البحر قبالة شاطئ محافظة شبوة الأحد الماضي عندما غرق المركب الذي كانوا عليه في طريقهم إلى اليمن

وأضاف: "غرق القارب الذي كان يقل حوالي ١١١ صوماليا من الرجال والنساء عند منطقة (بئر علي) ولم ينجُ منهم سوى ثلاثة أشخاص فقط وتجري حاليا عملية البحث عن الباقين. والحادثة هي الثانية خلال يومين حيث غرق احد القوارب قبالة سواحل منطقة (بروم) بمحافظة حضرموت حيث انتشلت قوات خفر السواحل ٣٩ جثة لإثيوبيين وأنقذت ٤٢ منهم إلى جانب ١١ صوماليا..

وقالت السلطات أنها ضبطت ربان القارب الذي كان عليه اللاجئون الأثيوبيون ومساعده ويجري حاليا استجوابهم. كما تم نقل من انقذوا الى صنعاء تمهيدا لترحيلهم الى بلدهم..

ومنذ اندلاع الحرب الاهلية في الصومال في بداية التسعينات من القرن الماضي نزح عشرات الآلف من اللاجئين إلى اليمن حتى تجاوز عددهم نحو مائة الف وفق إحصائيات غير رسمية. الا ان التقديرات تشير الى ان العدد اكبر من ذلك بكثير..

كما ادى تدهور الأوضاع الاقتصادية في اثيوبيا واريتريا الى هرب الالاف الى اليمن حيث تستخدم في الغالب كمحطة للبحث عن لجوء في دول غربية او للتسلل الى دول الخليج بحثا عن عمل. وقد سهل من هذه الرحلات المحفوفة بالموت طول الشريط الساحلي لليمن وعدم وجود امكانات امنية لمراقبته. وغالبا ما يقوم البحارة ومالكو القوارب بقذف اللاجئين في عرض البحر تحت تهديد السلاح خشية ان يقعوا في قبضة السلطات اليمنية..

منع أمني لـ«طائر الخراب» في مطار صنعاء

الاستاذان العزيزان احمد جابر عفيف وعبدالباري طاهر!! خالص الود!

اشكر العزيز وائل أولاً على حمل عشر نسخ من "طائر الخراب" بسيارة الاستاذ الغالي احمد جابر عفيف، إلى مكتبة الشعبي (أمام السفارة البريطانية) في صنعاء.

السيد العزيز هزاع حمود الشعبي –صاحب المكتبة– الذي تكرّم بقبول حملها لي، وهو في طريقه إلى فرنسا للعلاج من أمراض القلب قبل يومين، واجه بسبب هذه الكتب مشكلة أليمة في مطار صنعاء!

كان يحمل النسخ العشر في كيس، وليس في حقيبته؛ لأنها وصلته قبل السفر مباشرة على "القطرية" من صنعاء إلى باريس، عبر قطر.

اعترضه مسؤول أمني في المطار بثياب مدنية، فحص الكيس، سأله: ماذا يعني العنوان؟ من هو طائر الخراب؟

رد السيد هزاع أن هذه رواية أدبية، لأديب يمني، برفيسور يعيش في فرنسا. يمكنك أن تقرأها إذا أردت. سأترك لك نسخة منها.

أصر رجل الأمن أن ذلك غير صحيح لأنه لو كان الكاتب فعلاً أديباً لسماها: طائر الحب، أو طائر الأشجان!

حاول السيد هزاع أن يشرح له أنها صدرت عن أهم مؤسسة ثقافية في البلد: مؤسسة العفيف الثقافية! ومن مطابع الميثاق نفسها! وكل هذه الكتب تباع في السوق، ويحملها للكاتب من اليمن الجميع، بدون أدنى اشكال.

جدل دام ساعتين بين ذلك العسكري وسيد عزيز مهذب، مريض في القلب فوق ذلك!

أصر العسكري على أن لا تخرج الرواية!– ملاحظة: أعرف أنه في بعض الدول القمعية تمنع بعض الكتب من الدخول، لكن منع خروج الكتب الصادرة من نفس البلد إلى الخارج اختراع جديد، رائد في الجهل والقمع والخراب!!

السيد هزاع الشعبي وأولاده الذين جاءوا لتوديعه رفضوا، باصرار وكبرياء، ترك كيس الرواية في المطار، لإنسان كهذا! خسر السيد هزاع الرحلة بسبب ذلك!

اضطر أن يسافر بالرحلة اللاحقة، على "القطرية"، بدون الكتب! وصل في رحلة "القطرية" اللاحقة إلى باريس، اليوم الجمعة منهكا، بدون الكتب.

من سيعتذر لهذا السيد العزيز المريض في القلب على ما واجهه من بلطجة وتعسف لا مثيل لهما؟

من سيعتذر له على الارهاق والتعب ووجع القلب وفقدان رحلته؟ كيف يمكن حماية المواطن من طغيان الجهل والقمع في بلدٍ يريد مسؤول أمن فيه أن يحدد هو نفسه عناوين الكتب؟

لكما خالص التقدير والتحيات!!

■ حبيب عبدالرب سروري

عندما يمارس رجال الأمن الابتزاز!

محمد القاضي

mhalqadhi@hotmail.com

الشرطة بمعناها الواسع وجدت لخدمة الناس والحفاظ على سلامتهم وأمنهم. لكن ما يحدث في بلادنا العكس في كثير من الأحيان، إذ يتحول بعض رجال الأمن إلى أداة للقمع وانتهاك حقوق وكرامة الناس وحتى أداة ابتزاز. سمعنا ونسمع كل يوم قصصاً في الانتهاك والقتل ضد مواطنين عزل أبطالها رجال الأمن وخاصة التابعين للبلدية. آخرها مقتل وإصابة بعض المواطنين في تعز قبل عيد الأضحى. ما الذي يدفع رجلاً مهمته الحفاظ على الأمن والنظام إلى تصويب بندقيته صوب مواطن غلبان لا حول له ولاقوة يحفر في الصخر حتى يستطيع العيش في "الوطن المعطاء"؟! ألا يمكن الحفاظ على النظام دون قتل أو انتهاك لكرامة وحقوق الناس؟ ما هذه الوحشية والهمجية؟!

إنا هنا لست ادعو إلى الفوضى والعبث بالنظام العام في الشارع من قبل بعض الباعة المتجولين. لكن البطش واستخدام القوة والقتل لا يبرر فضيلة حفظ النظام وفرض هيبة القانون والتي يمكن أن تتم بطرق أخرى مثل فرض الغرامات وغيرها من الوسائل العقابية لمنتهكي القانون بشرط الالتزام بالقانون.. القانون فقط؛ لأن ما يمارسه بعض رجال الأمن من عنف تحت مبرر الحفاظ على النظام وتطبيق القانون ما هو إلا خرق وانتهاك للقانون.

يعتقد الكثيرون أن الإسراف في القوة، الذي يمارسه بعض رجال الأمن، هو نتيجة لرفض البعض الخضوع للابتزاز ودفع رشاوى لبعض رجال الأمن مقابل الغض عن مخالفات هنا وهناك إن وجدت وأحياناً بدون أدنى مبرر ، وبهذا يتحول القانون والنظام وفرض احترامهما في بعض الأحيان إلى أداة مساومة وابتزاز وحينما يرفض البعض هذا "الباطل" وهذا الظلم يضطر بعض "الأشاوس" إلى "التأديب" ولو حتى بالقتل وكلنا لانزال نتذكر دماء الباعة المتجولين التي أريقت في شوارع العاصمة. و الابتزاز هذا لا يمارس فقط من قبل عساكر البلدية وإنما من بعض رجال المرور.

وزارة الداخلية مشكورة وضعت سيارات شرطة تجوب شوارع المدن وخاصة في الليل، من اجل حفظ الأمن ومحاصرة أي نوع من أنواع الجريمة بسرعة. لكن ما لا تعلمه قيادة هذه الوزارة أن بعض هذه السيارات يتحول "الأشاوس" على متنها إلى مبتزين ومضايقين للناس.

وهذا ما حدث لي شخصيا بعد ساعات من وصولي إلى تعز قادما من صنعاء نحو الساعة الثامنة من مساء الأحد الموافق ٨ يناير. فبينما كنت أقود سيارتي بصحبة زوجتي وطفلتي الصغيرة في الشارع الدائري الذي يقودك من منطقة فندق سوفيتيل إلى السوق المركزي في عصيفرة، لاحقتني سيارة شرطة لمئات الأمتار دون أن اشعر بذلك قبل أن تطلب مني التوقف في بداية شارع وادي القاضي. طلب مني احد الجنود التوقف، فقلت: لماذا؟ فكرر الطلب، فنزلت من السيارة. حاول أن يأخذني إلى سيارته وعندما سألته: ما الأمر؟ قال: "عندنا بلاغ عن سيارة مفقودة"، طالبا أوراق السيارة، فأبرزتها، فحاول أن يأخذها، وهو مارفضته وطلبت منه أن يقرأها فقط ويتأكد من الأمر. أريته بطائق أخرى للتعريف بهويتي. انصرف قبل أن يتأكد من أن الأوراق صحيحة وان رقم السيارة هو نفسه الموجود في كرت السيارة، عندما عرف أنه لن يجد أي شيء خطأ يمكن المساومة حوله.

اعتقدت أن الأمر طبيعي وواصلت سيري معتقدا انه ربما يكون هناك بلاغ عن سيارة مفقودة رغم انه كان عليه أن يريني صورة هذا البلاغ قبل أن يطلب مني النزول من السيارة. لكنني عرفت بعد ذلك أن تلك السيارة التي تجوب منطقة "كلابة" وشوارعها ليلا لا همَّ لها سوى إيقاف أي شخص يقود سيارة بصحبة امرأة سواء كانت زوجته أو أخته أو غيره، إذ يخضعها لأسئلة عن هوية المرأة وقرابتها للرجل وغيرها. الهدف هو كما نعرف جميعا البحث عن "فريسة" حتى يستطيعوا المساومة والابتزاز والحصول على "حق ابن هادي".

اعتقد أن وزارة الداخلية وقيادتها بما فيها إدارة امن تعز، لا تقبل أن يتحول البعض، واكرر: البعض –حتى لا يفسر كلامي كنوع من الحقد على الوطن وحماته – إلى أشخاص يمارسون أساليب قطاع الطرق. هذا الأسلوب الاستفزازي السخيف والخارج عن الأدب والأخلاق لبعض رجال الأمن يجب أن يتوقف؛ حماية لأعراض الناس وكرامتهم واحتراما لحقوقهم.

طبعت بدار المجد للطباعة والنشر ت: ٢٢٨٩٩٤